المركز القومي للترجمة

العيش بالأمل

شعوب تواجه العولمة

تحرير
جون فيفر

تصدير
مارتن جارات

Against Globalization

1311

مراجعة
طاهر البربري

ترجمة
محمود حسب النبي

يمثل هذا الكتاب رغم صغره، مجموعة من قصص النجاح التي تؤلف مجتمعة لوحة فسيفسائية رائعة ضمن برنامج تعتبره مؤسسة خدمات الكويكرز (American Friends Service Committee (AFSC ضمن أعمالها الرئيسية لاحتضان السلام والعدالة. البرنامج يأتي تحت عنوان الشئون الدولية ويقوم بتنفيذه ممثلو الكويكرز للشئون الدولية في عدد من الأقاليم والأقطار، وكذلك مع الأمم المتحدة وهيئاتها في كلٍ من نيويورك وجنيف.

إن قصص النجاح التي تحتضنها دفتا هذا الكتاب تمثل الدليل الأكبر على ما أنجزه الممثلون الدوليون وشركاؤهم في الأقاليم المختلفة؛ وتحركهم على قلب رجل واحد من أجل فتح آفاق جديدة للعلاقات الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وإيجاد ثقافة جديدة يكون الإنسان محورها.

ومعظم ممثلي جمعية مؤسسة خدمات الكويكرز، ومن يعملون معها في شتى بقاع الدنيا لا ينتمون إلى جمعية الأصدقاء المسيحيين Quakers من قريب أو بعيد، ويعملون معًا بروح وصية سلام الكويكرز، التي تنظر إلى الفرد أيًا كان على أنه جوهر ثمين يستلزم الحفاظ عليه.

العيش بالأمل
شعوب تواجه العولمة

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١٣١١
- العيش بالأمل: شعوب تواجه العولمة
- جون فيفر
- مارتن جارات
- محمود حسب النبي
- طاهر البربري
- الطبعة الأولى: ٢٠٠٩

هذه ترجمة كتاب:

Living in Hope: People
Challenging Globalization
Edited by: John Feffer
Published by: ZED BOOKS

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

العيش بالأمل

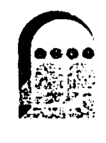
شعوب تواجه العولمة

تحـــريـــر: جون فيفر

تصديــــــــر: مارتن جارات

ترجمــــــة: محمود حسب النبي

مراجعـــــة: طاهر البربري



٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

العيش بالأمل – شعوب تواجه العولمة تحرير: جـــون فيفـــر، تصدير: مارتن جارات، ترجمة: محمود حسب النبي، مراجعة: طاهر البربرى، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٩م.
٢٢٤ص؛ ٢٠سم
١- العولمة
(أ) فيفر؛ جون (محرر)
(ب) جارات؛ مارتن (تصدير)
(ج) حسب النبى؛ محمود (مترجم)
(د) البربرى؛ طاهر (مراجع)
٢- العنوان ٨٢٣,٠٩

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٤٧٤٤/
الترقيم الدولى: 978-977-479-091-1
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

- تصدير : مارتن جارات..7
- تحدي العولمة: جون فيفر..11
- الموارد لمن يقاوم من أجلها: روبرت كلارك و هيلين جنكس كلارك.....39
- جلب العولمة إلى الوطن ليس بالأمر العسير : آرني ألبرت...............61
- أعط القرض لمن يستحقه: لي ثاي هوي فونج.............................85
- الاستجابة للديون في أفريقيا: جوكي جورونج جيهو......................101
- الكرامة هي المكافأة: ريكاردو هيرناندز...................................113
- براءات الاختراع والنباتات كيف تحمى الأمم النامية مواردها الجينية:
بروستر جريس..127
- بناء وحدة اقتصادية: الـ Comal في هندوراس: ماري مكان سانشيز.145
- بذور التغيير في البوسنة والهرسك: جميس هولي...........................167
- صفقة رابحة؟ جون فيفر وكارين لي..185
- قائمة بالاختصارات الواردة في الكتاب....................................215

تصدير

إن هذا الكتاب رغم صغره، إلا أنه يمثل مجموعة من قصص النجاح التي تؤلف مجتمعة لوحة فسيفسائية رائعة ضمن برنامج تعتبره مؤسسة خدمات الكويكرز American Friends Service Committee (AFSC)* ضمن أعمالها الرئيسة لاحتضان السلام والعدالة. البرنامج يأتي تحت عنوان الشئون الدولية ويقوم بتنفيذه ممثلو الكويكرز للشئون الدولية في عدد من الأقاليم والأقطار، وكذلك مع الأمم المتحدة وهيئاتها في كل من نيويورك وجنيف.

تعمل مؤسسة خدمات الكويكرز في عدة بقاع من العالم، مثلها مثل باقي المنظمات الإنمائية الدولية - فتقوم ببناء المدارس، وتقديم الرعاية الصحية وتوزيع المساعدات الغذائية. غير أن ما يؤديه برنامج الشئون الدولية التابع لمؤسسة خدمات الكويكرز يختلف عن كل تلك المنظمات في مبدأ رئيس؛ يتمثل في تركيزه على بناء العلاقات بدلاً من بناء الكيانات المادية.

إن برنامج الشئون الدولية يضرب بجذوره في عمق وصية السلام التي تتبناها مؤسسة خدمات الكويكرز، ومن منطلق الالتزام العميق بهذه

---

* منظمة دولية تم تأسيسها عام ١٩١٧، وذلك لمنح من يرفضون حمل السلاح أو الخدمة في القوات المسلحة لاعتبارات دينية أو أخلاقية - الفرصة لدعم الضحايا المدنيين أثناء الحرب العالمية الأولى ومد يد العون. أما في الوقت الراهن فهي تقوم بتنفيذ برامج خدمة وتنمية وعدالة اجتماعية وسلام وتعليم في أكثر من ٤٣ مجتمعًا في الولايات المتحدة وأكثر من ٢٢ موقعًا خارج الولايات المتحدة الأمريكية. إن أعمال هذه المنظمة لها وجود في أفريقيا وآسيا ووسط وجنوب أمريكا، وأوربا والشرق الأوسط (المراجع).

الوصية ينصب العمل على تعميق فضيلتي السلام والعدالة، وإذا كان الأمر كذلك، فإن برنامج الشئون الدولية يسعى إلى زيادة الاتصالات لتصب في مصلحة السلام والعدالة، خصوصنا فيما بين الشعوب المتناحرة، وينصب عمل الممثلين على وضع حد للعداوات بين الفرقاء بمساعدتهم على إيجاد لغة مشتركة من شأنها وقف العنف وبناء السلام. فالإنسانية هي المحور الذي يدور حوله عمل ممثلي برنامج مؤسسة خدمات الكويكرز للشئون الدولية، وهذا العمل يسير في هدوء وذو طبيعة تسهيلية. ثمة صفة أخرى يتسم بها هذا العمل وهي ربط الشعوب فيما بينها بشبكة متشعبة على كل المستويات: بما فيها مستويات ذوي الخبرة، والمستويات السياسية الوطنية والإقليمية والدولية.

واليوم اتخذ هذا العمل شكله النهائي وأضحى يواجه تحديات عملية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، عملية باتت تعرف بالعولمة، وهي عملية عبر دولية مهيمنة تتمثل في:

- تكنولوجيات أفسدت علينا مواردنا واستنزفتها.
- اختراق للأسواق من خلال السياسة والثقافة وحقوق الإنسان والروح.
- تلقين للقهر والظلم على أساس من الجنس والعرق والمعتقدات والطبقية.
- اختزال لآدمية الإنسان ليكون مجرد كائن مستهلك.

وعلى حد تعبير جون فيفر John Feffer فالعولمة تعتبر قوة تعمل على تغليب الفكر المادي على السمو الروحي والروابط المؤسسية على الوشائج الأسرية، وإحماء وطيس التنافس على حساب روح التعاون.

لقد تركت إعادة تشكيل العالم آلاف الملايين من البشر يرزحون تحت نير الفقر المدقع، وجر التهافت الأعمى على الأسواق حروبًا وويلات على ملايين أخرى.

إن قصص النجاح التي تحتضنها دفتا هذا الكتاب تمثل الدليل الأكبر على ما أنجزه الممثلون الدوليون وشركاؤهم في الأقاليم المختلفة؛ وتحركهم على قلب رجل واحد من أجل فتح آفاق جديدة للعلاقات الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وإيجاد ثقافة جديدة يكون الإنسان محورها.

إنها بذور آفاق جديدة قد تبدو ضعيفة واهنة في مواجهة سلسلة متاجر مارت Mart أو صندوق النقد الدولي، بيد أنها تضرب بجذورها عميقًا في التزام الشعوب بسبيل البحث عن أخلاقيات وقيم جديدة والتكاتف معًا من أجل بناء مجتمع واحد.

وها هي مؤسسة خدمات الكويكرز تقدم قصص النجاح هذه؛ لأنها تمثل مستقبل عالمنا. فعملية العولمة التي تبدو لنا اليوم فادحة السطوة هي - في حقيقة الأمر - في غاية الضعف؛ لأنها تدمر حياة الكثيرين كل عام، كما أنها لا تكترث بتحقيق السلام والعدل للغالبية العظمى من سكان العالم.

إن معظم ممثلي جمعية مؤسسة خدمات الكويكرز، ومن يعملون معها في شتى بقاع الدنيا لا ينتمون إلى جمعية الأصدقاء المسيحيين Quakers من قريب أو بعيد. على أنهم، على اختلاف أماكنهم وظروفهم - يعملون معًا بروح وصية سلام الكويكرز التي تنظر إلى الفرد أيًا كان على أنه جوهر ثمين يستلزم الحفاظ عليه تحدي كل صرح جائر.

مارتن جارات Martin Garate
(الأمين العام المساعد للبرامج الدولية)

تحدي العولمة

مقدمة

چون فيفر

العولمة هي حذاء نايك Nike الرياضي في كل قدم، قوسٌ ذهبيٌّ في كل مدينة؛ صورة مادونا على غلاف كل مجلة، ومصنع عمالة رخيصة في كل زقاق ومشروب كوكاكولا فوق كل مائدة، وسد عظيم على كل نهر وسحابة دخان فوق كل مساحة خضراء و"إعادة هيكلة" في خطاب كل رئيس حكومة. العولمة هي خط تجميع إنتاج يطوق العالم خالقًا وظائف ثلاثية الأبعاد (قذرة وخطرة وصعبة) أكثر، حيث تتسع الهوة بين الغني والفقير أكثر فأكثر. العولمة هي الجواب الوحيد لعدد كبير من المشاكل: دع السوق يقرر. العولمة هي اختصار أربع كلمات إنجليزية There is No Alternative (ليس ثم من بديل) أربعة أحرف [TINA] قالتها مارجريت تاتشر في غمرة زهوها بالانتصار بعد انهيار الشيوعية في أوربا الشرقية.

من زاوية أخرى، لا يمكن أن تكون العولمة شرًّا كاملاً. فقبل كل شيء، لم ينتشر التقدم التكنولوجي والتقارب فيما بين الثقافات والتضامن الدولي إلا نتيجة العولمة. فعندما تأكل نيويورك السوشي sushi، وترقص طوكيو على أنغام هونج كونج، ويشاهد الصينيون الأفلام الفرنسية، ويقرأ الباريسيون الروايات السنغالية، ويتصفح سكان داكار مواقع أرجنتينية على شبكة الإنترنت ويصبح خبز البيجلز bagels النيويوركي صيحة في بيونس آيرس - تظهر بجلاء الحقيقة التي تقر بأن العولمة قد وسعت قائمة اختياراتنا بدلاً من تضييقها. وكما أنها تقف سببًا رئيسًا وراء تزايد أعداد

سكان المدن، تقف العولمة كذلك وراء ظهور معايير دولية للعمالة على أرض الواقع واحترام حقوق الإنسان وحركات التحرر النسوية. العولمة هي التي أتت بقيادة العالم إلى سياتل إبان انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية World Trade Organization عام ١٩٩٩، لكنها أيضًا هي التي عبأت الرأيِ العام العالمي ودفعت بالمحتجين إلى شوارع سياتل.

هل هناك عولمة "حسنة" وعولمة "سيئة"؟ وهل نحتاج أكثر من كلمة واحدة لوصف هذه الظاهرة؟ وهل نحن سائرون نحو عالم واحد، شئنا أم أبينا؛ حيث لا مجال للالتفات إلى الوراء وحيث لا تعرجات ولا تشعبات ولا مطبات صناعية على الطريق؟

سنحاول من خلال هذا الكتاب الإجابة على كل هذه الأسئلة الصعبة من زوايا متعددة. ففي الوقت الذي ندرك فيه حتمية المضامين الاجتماعية والثقافية للعولمة. سنسلط رغم ذلك الضوء عليها بوصفها قوة اقتصادية تنتقل بقوة عبر الحدود. سنبذل جهدنا في محاولة فهم هذا الجانب من العولمة ليس من قمة الهرم فحسب، بل على جميع الأصعدة والمستويات - الشخصية منها والمحلية والإقليمية والوطنية - إضافةً إلى المستويات عبر الدولية.

ولا يخفى أننا سنسرد بعض القصص. ستقابل جواني كازارس Juany Cazares وباتي ليفا paty Leyva اللتين وقفتا في وجه صناعة الملابس الأمريكية في المكسيك، وتت نون Tet Non التي تغزل الناموسيات لمساعدة أسرتها من ناحية، وللمساهمة في بناء بديل مستدام في قريتها الكمبودية من ناحية أخرى. وثمانية الــ"فوت لوكر Fotlocker Eight" الذين **تحدوا شركة نايك** Nike في نيوهامبشير، والناشطة وسيدة الأعمال صافيا مني Safia

Minney التي أسست شركة تجارة عادلة في اليابان. وهذه كلها شهادات من أناس حول العالم اختلفوا في مجالات عملهم واتفقوا في النجاح فيها.

تضع هذه المقدمة تلكم القصص في سياق أشمل بانطوائها على بعض المعلومات التي تتموضع كخلفية ثقافية عن العولمة - تاريخها وعلاماتها الفارقة - وكذلك باشتمالها على تعريف بالموضوعات التي تعالجها المقالات التي بين دفتي هذا الكتاب.

انطلاقة العولمة

ليست العولمة أمرًا جديدًا؛ ففي الألف عام التي سبقت مجيء الرأسمالية، كانت آسيا مركز السوق الدولية. ساهم التجار الغربيون والهنود في إقامة شبكات كثيفة غطت الكثير من بقاع الدنيا. كان طريق الحرير، الذي أتى بالبضائع والمعلومات من الشرق إلى الغرب، أحد أشكال الإنترنت البدائي. معظم الأشياء التي نتعامل معها اليوم كمُسلّمات - كالقهوة والفلفل الحار والطماطم والحرير والصحافة المطبوعة - أوجدها سوق عالمي سابق على الرأسمالية الحديثة. تلك كانت سوقًا دولية، بكل تأكيد، لكنها لم تكن يومًا *سوقًا رأسمالية*. فالتجارة في تلكم العصور الغابرة كانت تجارة مقايضة أو تزيد قليلاً - أقايض ذهبك بحريري.

وعلى حد قول المؤرخ إيمانويل فالرشتاين Immanuel Wallerstein الذي أشار إلى أن العمليات التي نطلق عليها نحن عولمة - إيجاد سوق رأسمالية عالمية ونظام داخل الدولة يتحكم فيه القانون الدولي - بدأت قبل ما

يزيد قليلاً على خمسمائة عام مضت[١] اتسمت العولمة، مدفوعة بالمحركين المزدوجين المتمثلين في الاستعمار والرأسمالية بنكهة أوربية مميزة بعد 1500 أدى استعمار الأمم الأوربية للأمريكتين وأفريقيا وآسيا، حيث الذهب والفضة في العالم الجديد، والعبيد في أفريقيا، والبهار في آسيا - إلى زيادة الموارد المالية وتمويل الصناعة في أوربا. تراجعت الدول الآسيوية التي ربما تحدت ظهور السوق الرأسمالية العالمية في قلب أوربا، إلى عزلة نسبية[٢]، وسقط العالم الإسلامي، الذي ساهم في تدعيم الأساس الفكري للنهضة الأوربية - ضحية للنزاعات الداخلية وعصور الاضمحلال.

في خضم هذه الفترة من التوسع والاندماج، أضحت الأمم الأوربية أممًا حداثية بدرجة كبيرة أو صغيرة؛ بكل ما تعنيه الحداثة من بناء اقتصاديات رأسمالية قوية وتأسيس أنظمة سياسية بيروقراطية وتقنين للغات والأنظمة التعليمية وبناء ثقافات وطنية وإقامة مصانع ومدن جديدة وإحداث ثورة علمية وتكنولوجية وابتكار أسلحة حديثة لنشر الخراب والدمار. بل واجهت عملية التحديث كثيرًا من التحديات في عقر دار الأوربيين أنفسهم - ثورات الفلاحين وجماعة لوديت Luddite لتحطيم الآلة وانتفاضات إقليمية ومعارضة دينية. وعلى الصعيد العالمي، واجهت الأمم الأوربية ردود أفعال قوية مماثلة في الدول التي كانت تستعمرها، كتمرد العبيد وحركات التحرر الوطنية التي حشدت قوتها وضغطت في اتجاه الاستقلال واندلاع الحروب

---

(١) بالنسبة لوجهات نظر إيمانويل فوليرستين الراهنة حول هذا الموضوع، انظر (Globalization or the Age of Transition?) A Long-Term View of the Trajectory of the World System", Asia Prospective, Vol. 24, No. 2 (2000).

(٢) من أجل رؤية منظورية للتنمية الاقتصادية الآسيوية، انظر Andre Gunder Frank, *Reorient: Global Economy in the Asian Age (Berkeley:* University of California Press, 1997).

المناهضة للإمبريالية. كانت الحملة المناهضة للاستعمار التي انطلقت في أواخر القرن التاسع عشر، هي أولى التحديات الدولية التي اعترضت انتشار الهيمنة الأوربية. وجدت ردود الأفعال هذه المناهضة لعملية التحديث - على الصعيدين الهامشي والجوهري للنظام العالمي - صداها اليوم في صورة احتجاجات مضادة للعولمة من جانب كل من عمال المصانع الأمريكية وطائفة صيادي السمك التايلنديين على قدم المساواة.

وفي مطلع القرن العشرين ومع إضافة الولايات المتحدة إلى الإجماع الأوربي على بناء نظام عالمي كانت السوق العالمية على أشدها، بما يعنيه ذلك من لعب التجارة الدولية لدور متزايد في الاقتصاديات الوطنية للدول. ومع ذلك، لم يواجه الانتشار العالمي للسوق الرأسمالية بمعارضة نظامية عبر دولية إلا بحلول القرن العشرين. مثل بزوغ نجم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وظهور الفاشية في إيطاليا وألمانيا كأولى التحديات الفكرية على الصعيد العالمي. أدت الحرب على الفاشية إلى سفك الدماء بغزارة في الحرب العالمية الثانية، وتطورت المواجهة المحتومة بين الشيوعية والرأسمالية إلى حرب دامت زهاء خمسين عامًا هي عمر الحرب الباردة.

ورغم انقسام العالم إلى كتلتين بعد الحرب العالمية الثانية، فإن فكرة اقتصادية واحدة ذات بُعْد جوهري كانت معبرًا للهوة بين الكتلتين: دفع عجلة النمو الاقتصادي السريع؛ فكرة تقع في صميم الفكر الرأسمالي والشيوعي على السواء. وحتى في العالم الثالث كانت كتلة الدول التي استقلت حديثًا عن الاستعمار، والبدائل الاقتصادية والسياسية كلها تعتمد على النمو الاقتصادي. وكما لاحظ وولدن بيلو قائلاً: "في العقود الثلاثة التالية لعام ١٩٥٠، لم يكن معدل النمو الاقتصادي جنوبي الكرة الأرضية أعلى من معدله بالنسبة لاقتصاديات الشمال خلال نفس الفترة وحسب؛ بل كان أعلى من معدل النمو

الاقتصادي للدول المتقدمة في مراحل نموها الأولى"[1]. ورغم ذلك، في أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين أدى انهيار أسعار السلع وارتفاع أسعار النفط إلى اضطرار كثير من دول العالم الثالث إلى الاستدانة. فاهتزت الثقة في فكرة "التنمية" ذاتها داخل نطاق هذه الدول التي كان من المفترض تمسكها بها لتلحق بركب الدول الصناعية في الشمال.

وفي العقد الأخير من حقبة الحرب الباردة، عندما أضحت الكتلة الشيوعية تعاني من الركود وعلى شفير الانهيار وبات النموذج المثالي للتنمية تحت التهديد، كان هناك إجماع جديد على التنمية الاقتصادية يخرج إلى النور في قاعات المؤتمرات في واشنطن دي سي. استلهم إجماع واشنطن كما أصبح يعرف فيما بعد عام ١٩٩٠ كثيرًا من روح الإصلاحات الراديكالية للسوق الحرة التي كان كل من رونالد ريجان ومارجريت تاتشر رائدين لها، مع العلم بأن من يسمون بالاشتراكيين أمثال فرانسوا ميتران قاموا بإصلاحات مماثلة في فرنسا.

ركز هذا الإجماع الجديد، الذي سانده خبراء البنوك والاقتصاد والسياسة والمحللون السياسيون - على الحاجة إلى "التحرر في الدول ذات الاقتصاديات المتعافية بشكل معقول وإعادة الهيكلة في الدوت ذات الاقتصاديات الأقل معافاة. واقترح المدافعون عن إجماع واشنطن على خصخصة الحكومات في كل من الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء المشاريع المملوكة للقطاع العام، وتذليل الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية، وقطع الإنفاق الحكومي وما يترتب عليه من خدمات حكومية، وتبني سياسية " مرونة سوق العلم من خلال التخلي عن عمالة كامل الوقت، وإسقاط الفوائد

(1) Walden Bello, Dark Victory (Penang: Third World Network, 1994), P. 7.

والاتكال على العمالة المؤقتة وعمالة بعض الوقت. وكان ذلك بالنسبة للأنظمة الشيوعية "علاجًا مفاجئًا shock therapy"؛ لأن اقتصاديات الأنظمة الشيوعية أصبحت في حكم المتحررة بين عشية وضحاها. فرغم أن الصين وفيتنام ظلتا على نظاميهما الشيوعيين، فإنهما بدأتا بشكل متزايد تتبعان نصائح خبراء البنوك وممثلي صندوق النقد International Monetary Fund (IMF) والبنك الدوليين. وحتى المناطق الأكثر عزلة عن العالم لم تكن بمنأى عما يحدث فيه، فها هي كوريا الشمالية تنشئ منطقة تجارة حرة عام ١٩٩١ لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

كان للتنمية الرأسمالية أساليبها المختلفة بطبيعة الحال. فركزت ألمانيا على نظام السوق الاجتماعية الذي يشارك فيه العمال بشكل أوسع في صنع القرارات الاقتصادية وابتكرت الدول الاسكندنافية أنظمة إصلاح اجتماعي قوية مشابهة. ولكن حتى هذه الدول بدأت في تكييف نفسها على مبادئ إجماع واشنطن خلال عقد تسعينيات القرن العشرين.

بقي لدينا تحدٍّ واحد رئيسي ليس إلا؛ وهذا التحدي يتمثل في "نموذج التنمية الآسيوي"، وهذه السياسات الاقتصادية التي تديرها الدولة هي التي وضعت اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج في مصاف الدول الصناعية[١]. كانت هذه الدول (التي انضمت إليها الصين الكبرى في وقت لاحق) بمثابة استثناءات كبرى لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي زاد

---

(1) World Bank, The East Asian Miracle (New York: Oxford University Press 1993). Also Charles Jhonson, Japan: Who Governs? The Rise of the Development State (Norton, 1995) And Alice Amsden. Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrlization (New York: Oxford University Press, 1989).

الدول الغنية غنى وأبقى الفقيرة منها أفقر نسبيًا وصل إجمالي النمو العام في هذه الدول إلى ٥% سنويًا في الفترة من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٩٥، وفي الوقت الذي كان إجمالي النمو لدى باقي دول العالم النامي لا يتجاوز ١.٥%[١]. ساندت الولايات المتحدة هذه التكهنات الاقتصادية؛ لأن دول شرق آسيا المستقرة والقوية كانت ضرورية في صراع الحرب الباردة [٢]. وفي أطواره المبكرة، سار النموذج الصناعي الآسيوي بخطى أوثق من مثيله لدى الغرب عندما كان يمر بنفس الأطوار من قبل[٣]. ومن ناحية أخرى، حدث النمو الاقتصادي على نطاق واسع في البيئات غير الديمقراطية[٤].

---

(1) Henry Rowen. "The Political and Social Foundations of the Rise of East Asia: an Overview" in Henry Rowen, ed., *Behind East Asian Growth* (New York: Routledge, 1998).

(2) Charlmers Johnson, Blowback: the costs and Consequences of American Empire

(3) In Korea, for instance, the Gini coefficient declined from 0.39 to 0.28. Task Force on Country Studies on Globalization, *Republic of Korea: Studies on the Social Dimensions* (ILO, 1999). P. 6. For China, however , the market transition has been accompanied by greater economic inequality: see *Chian Human Development Report* (Beijing: UNDP, December 1997). p. 7.

(٤) الحكومات السلطوية أو غير الديمقراطية حكمت كوريا الجنوبية، تايوان ١. وهونج كونج وسنغافورة. وإندونيسيا، والصين وتايلاند في معظم فترات اتجاه هذه الدول نحو الاقتصاد الحديث بعد الحرب العالمية الثانية. حتى اليابان، التي تُعتبر دولة ديمقراطية يمكن اعتبارها بالكاد نموذجًا للمشاركة الديمقراطية، خاصةً أثناء سنوات النمو الكبرى في الخمسينيات والستينيات. انظر باتريك سميث *Japan: a Reinterpretation* (New York: Panteon, 1997), p. 16: (نحن نتظاهر بأن اليابان دولة مستقلة، لكنها بالأساس دولة بيروقراطية عسكرية، كما يفهم اليابانيون مع معظم الناس الآخرين باستثناء الأمريكيين.) (المراجع).

تلقت هذه السياسة المنافسة في عقد التسعينيات من القرن العشرين ضربتين في آن واحد. فالاقتصاد الياباني دخل في فترة تباطؤ في النمو طوال عقد كامل بدءًا من عام ١٩٨٩ بعدما انفجرت فقاعتها المالية. وفي عام ١٩٩٧، وكنتيجة للتدفق النظري لرأس المال وإزالة الضوابط الأساسية للدولة وتفشي الفساد، تفجرت أزمة التمويل الآسيوية وأتت على المنطقة بأسرها بدءًا من تايلاند في اتجاه جاراتها الشمالية والجنوبية على حد سواء[١]. أراد صندوق النقد الدولي IMF أن يدلي بدلوه بتمويله لرأس المال كقرض يساعد على الخروج من المأزق، لكن الثمن كان باهظًا. وكان من المتوقع من حكومات المنطقة إعادة هيكلة اقتصادياتها بناءً على الروشتة المعروفة للجميع والمتمثلة في خفض الحواجز التجارية والخصخصة وبيع أصول الشركات لشركات أجنبية. فبدا وكأن إجماع واشنطن قد تغلب على نموذج التنمية الآسيوي. وقد يثبت الزمان آنية هذا النصر إذا ما أصبحت مجتمعات سوق اجتماعية قوية أو تنمية تقودها الدولة أو أي نموذج آخر من الاقتصاد السياسي مهيمنًا في المستقبل.

تعريف العولمة

إذن مع بزوغ نجم الألفية الجديدة ستصبح الملامح الرئيسية لنوع جديد من العولمة – حقيقة قائمة، ويمكن تحديد هذه الملامح كما يلي:

---

(1) This is not a surprise to some. For instance, see Lance Taylor and Ute Pieper, *Reconciling Economic Reform and Sustainable Human Development: Social Consequences of Neo- Liberlalism* (UNDP, Office of Development Studies, 1996).

النمو: العنصر الذي تشترك فيه كل من الرأسمالية والاشتراكية ويظل هو نفسه جوهرًا للعولمة. وكما يقول المثل: "أمواج المد ترفع كل القوارب": فبالنمو وحده تتطور الدول. أصبحت ماكينة هذا النمو بشكل متزايد ملكًا للقطاع الخاص. بعض المحللين السياسيين نقلوا الجدل إلى المستوى المنطقي التالي وهم يدافعون عن "الكينسيانية العالمية" وهي: جملة منشطات من شأنها توسيع الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر. تكمن في النمو الذي ترعاه العولمة، أربع مشكلات أساسية هي: الحدود البيئية واستمرار انعدام المساواة، والإنتاج الفائض، والدين. وحتى عندما يرتفع إجمالي الناتج المحلي GNP، يكون من غير الواضح من سيشتري كل المنتجات الجديدة التي تدور فوق خط الإنتاج إن شركات العالم تنتج حاليًا سيارات وملابس ولعب أكثر من طاقة العالم الشرائية. لقد دعم جانب كبير من الاستهلاك بواسطة الدين: دين الدول (سواء كانت أوغندا أو الولايات المتحدة) ودين المستهلكين (في الولايات المتحدة بشكل رئيسي)[1]. وحتى لو استطاع كل سكان الأرض شراء السلع المنتجة، بالمال أو ببطاقات الائتمان، هل ستتمكن البيئة من استيعاب كل التلوث المنبعث من المصانع أو السيارات؟ فضلاً عن أن النمو لم يفعل الكثير لتحسين وضع العدالة بين الناس. ورغم نمو إجمالي النمو المحلي GNP أصبحت الدول الشمالية، التي كانت أغنى من الدول الجنوبية ٢٠ مرة عام ١٩٦٠، أغنى منها ٤٦ مرة في عام ١٩٨٠[2]. ولم يتغير هذا الموقف بعد عام ١٩٨٠. كان إجمالي صادرات الدول الـ٤٨ الأقل نموًا في العالم، والتي يعيش فيها ١٣% من سكان العالم، ٠.٤% وإجمالي وارداتها

---

(١) أدين بهذه الرؤية إلى روبرت شافير (حوار خاص).

(2) Wolfgang Sachs, "Introduction", *The Development Dictionary* (Zed, 1992). p. 3.

٠.٦% عام ١٩٩٩ فقط وهو تراجع في الاقتصاد بلغت نسبته ٤٠% منذ عام ١٩٨٠[١].

التجارة الحرة: لطالما حمت الحكومات صناعتها الوطنية من المنافسة الأجنبية من خلال زيادة الحواجز التجارية عبارة عن تعريفة جمركية أو ضريبية تفرض على البضائع المستوردة لجعل إمكانية شرائها أقل احتمالاً من إمكانية شراء المنتجات محلية الصنع. لكن النمو الاقتصادي في العالم المعولم ربط بالتجارة المتنامية بين الدول؛ الأمر الذي ترجم إلى رفع كل التعريفات الجمركية فضلاً عن "الحواجز التجارية غير التعريفة الجمركية" كالضوابط البيئية المحددة والدعم الحكومي للصناعة. تم الترويج للتجارة الحرة من الطرفين الإقليمي والدولي. في الأساس، هناك نوعان من اتفاقات التجارة الحرة: اتفاقات رفع الحواجز التجارية بين الدول الأنداد نسبيًّا واتفاقات رفع الحواجز بين الدول غير الأنداد نسبيًّا إقليميًّا، الاتحاد الأوربي مثال على النوع الأول؛ لأن الدول الأوربية قامت بخفض تدريجي للحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد. أما اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، والذي يشمل الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، فهو اتفاق بين دول غير أنداد؛ لأن الشريك الأضعف المتمثل في المكسيك لن يتمكن بموجبه من استخدام الحواجز التجارية لبناء صناعته المحلية. على أنه في كلتا الحالتين، تميز هذه الاتفاقات الإقليمية ضد الدول غير الأعضاء في الاتفاقية.

الاتفاقيات العالمية هي الأخرى غير متوازنة في البدء حاولت الدول الأغنى باستخدام الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة،

---

(1) Least *Developed Countries ١٩٩٩ Report* (UNCTAD, 1999).

والمعروفة باتفاقية الجات (GATT)، والآن باستخدام غطاء منظمة التجارة العالمية WTO المشئومة - أن تدعم مصالحها على حساب الدول الأفقر من خلال خفض التعريفات الجمركية حول العالم وضمان أسواق لمنتجاتها. إن التجارة الحرة بمثابة كعكة ضخمة، لكن ليس في مقدور الجميع أن يحصلوا منها على حصص عادلة.

رفع القيود الحكومية: علاوة على إزالة الحواجز التجارية، تخلت الحكومات الوطنية عن قدر لا بأس به من الهياكل التنظيمية التي بنتها في القرن العشرين. على سبيل المثال، أزالت الحكومات الوطنية ضوابط في عالم التعاملات البنكية والمالية؛ مما أدى إلى خيبات أمل مثل ما حدث في أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة والانسحاب السريع لرؤوس الأموال؛ مما تسبب في زعزعة الحكومات والاقتصاديات، وهو ما حدث نتيجة الأزمة المالية الآسيوية. وبرفعها التعريفة الجمركية وتخفيف قبضتها على تدفق الأموال، يصبح لدى الحكومات ضوابط أقل من السابق للسيطرة على المؤسسات والمستثمرين من القطاع الخاص. بعبارة أخرى: أدت العولمة إلى إضعاف سلطة الدولة وزيادة عدم الأمان الاقتصادي، خصوصًا لدى الدول متوسطة وصغيرة الحجم. الأسواق قبل كل شيء في طريقها نحو المجازفة وعدم الأمان، وهذا عكس ما كان يحدث في السابق من ضمانات الوظائف مدى الحياة كما كان عليه الحال في اليابان أو "سلطانية الرز الحديدية" في الصين[1]. وسواء كان من خلال تحولات السوق في العالم

(1) "As Barry Buzan and Colleagues point out, in a capitalist system, العناصر الفاعلة في السوق من المفترض ألا تكون في حالة من الأمان" Making the achievement of Sustainable economic security inherently problematic." Mark Beeson, "States Market, and Economic Security in Post- Crisis East Asia," *Asian Perspective*, Vol. 23, No.3 (1999), p.35.

الشيوعي سابقًا أو تحرير اقتصاديات دول آسيا الشرقية أو إعادة هيكلة العالم الثالث أو الإجراءات التقشفية في العالم الصناعي؛ فإن انتشار السوق معناه زيادة عدم الأمان الاقتصادي.

قوة التكتلات: لقد قوضت التجارة الحرة إلى حد بعيد الاتفاقيات الوطنية الخاصة بالعمالة والخدمات الاجتماعية التي ضمنت على مدى أجيال الأمان الاقتصادي ووفرت الحماية "لمواطنيها ضد قسوة السوق الحرة التي لا تلين"[١]. والمحصلة هي أن رفع القيود الحكومية يزيل شبكات الأمان التي تحمي رقيقي الحال وحوائط الصد التي تحكم نشاط السوق.

المؤسسات عبر الدولية والاحتكار: بإنتاجها ثلث منتجات العالم تسيطر المؤسسات عبر الدولية على ٧٠% من تجارة العالم و٨٠% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و٧٠% من امتيازات براءات الاختراع وتصدير التكنولوجيا [٢].

أفادت هذه المؤسسات بشكل واضح من سياسة رفع القيود الحكومية وعلى الرغم من أن التشريع ضد الشركات الاحتكارية لا يزال يفت في عضد الاندماجات التي تحدث فيما بين بعض الشركات الكبرى، إلا أن التكتلات الاقتصادية تركزت شيئًا فشيئًا في أيدي حفنة قليلة من الأشخاص. خلقت حمى الاندماج والسعي المحموم لجمع المال الذي بدأ في عقد الثمانينيات من القرن العشرين - عددًا هائلاً من المؤسسات عبر الدولية، وصحب ذلك ظهور مصالح واسعة ومتعددة الأوجه على مستوى العالم.

---

(1) Dani Rodrik, Has *Globalization Gone Too Far?* (Washington: Institute for Interantional Economics, 1997), p.36.

(2) Samuel Kim, "East Asia and Globalization: Challenges and Responses", *Asian Perspective*, Vol. 23, No. 4 (1999), p. 15.

واتبعت بعض المؤسسات - كمايكروسوفت وأنتل - سياسات احتكارية في مجالات التكنولوجيات الحديثة. وأوجد أباطرة الإعلام من أمثال روبرت مردوخ وفياكم Viacam وبيرتزمان Bertelsmann إمبراطوريات إعلامية ضخمة بدءًا من التليفزيون ومرورًا بالصحف وإصدار الكتب وانتهاءً بالمحطات الإذاعية.

إن المؤسسات عبر الدولية، في سعيها من أجل أرخص عمالة ممكنة. خلقت خطوط تجميع إنتاجية عالمية؛ حيث يتم إنتاج بعض المكونات الصغيرة الكمبيوتر في بلد ولوحات الدوائر الإلكترونية في بلد ثان والشاشات في بلد ثالث والمكونات الدقيقة software في بلد رابع وهلم جرا. وبشكل جزئي بسبب سهولة نقل المؤسسات عبر الدولية لمواقع نشاط هذه الخطوط الإنتاجية، أصبحت مهمة الاتحادات العمالية المتمثلة في تنظيم ورشة العمل العالمية تزداد صعوبة يومًا بعد يوم. هناك مؤسسات قليلة تتمتع بطول باع على المستوى العالمي يمكنها من تنظيم عمل المؤسسات.

إن منظمة العمل الدولية لديها معايير عمل ممتازة وجوهرية، لكنها معايير لم تتم المصادقة عليها من كثير من الأقطار، واضمحلت دائرة الأمم المتحدة لرصد ومراقبة المؤسسات عبر الدولية لتتحول إلى محض مروج للاستثمارات عام ١٩٩٢.

الخصخصة: اعتمد النمو الاقتصادي في العالم الصناعي في القرن الثامن عشر على نطاق واسع على سلطة الدولة على المشاريع الرئيسية كالمواصلات. وفي عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وكرد على أزمة الكساد التي ضربت العالم في حينها تحولت الحركات السياسية على اختلاف مشاربها وأهوائها؛ كحركة الصفقة الجديدة (نظام

جديد من المعاملة الاجتماعية والسياسية أكثر عدلاً) والاتحاد الشيوعي السوفيتي والفاشية الأوربية - إلى سياسة تكرس سيطرة الدولة بشكل متعاظم على الاقتصاد كوسيلة لتوظيف أفراد الشعب وترميم القدرة الإنتاجية. ولكن خلال حقبة الحرب الباردة بدأت الدولة تفقد دورها كقوة محركة للتنمية الاقتصادية وابتداءً من عقد الثمانينيات في القرن الماضي شرعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وشيلي واليابان ونيوزلندا وأقطار أخرى - في تحويل الملكيات العامة (السكك الحديدية وشبكات البنية التحتية والصناعة والخدمات الحكومية) إلى ملكية مؤسسات القطاع الخاص. وفي عقد التسعينيات حذت الدول الشيوعية وغيرها ممن كانت أنظمتها شيوعية نفس الحذو. إن هذه الملكيات المشاعة ليست مجرد مصانع أو خطوط سكك حديدية؛ بل قد تكون نباتات ومواد جينية تتحكم فيها شركات صناعة الدواء، وبحوثًا تابعة للدولة تتعاقد على إجرائها شركات خاصة، أو حتى صورًا رقمية كالتي تجد مؤسسة مايكروسوفت في شرائها. إن العولمة تنخر في عماد فكرة الثروة العامة أو المشاعة.

أصولية السوق: إن العناصر المذكورة آنفًا - التنمية الاقتصادية والتجارة الحرة ورفع القيود الحكومية والخصخصة والانتشار العالمي للسطوة المتعاظمة للتكتلات الاقتصادية - اجتمعت كلها في مذهب فكري مؤثر وبناءً على هذه الفلسفة يكون لدى السوق القدرة على حل كل المشكلات. ولا يجب أن يتعارض شيء مع فلسفة السوق، لا الحكومة ولا المنظمات الخاصة ولا الدين ولا الأسرة. فارتفعت قواعد اللعبة التي يفرضها السوق، مثل المجازفة والكفاءة، إلى حد القوانين. ومن يجرؤ على مناقشة هذه القوانين يوصم بالزندقة. والاستثناء الأوحد من هذه القوانين هو الأمن القومي؛ فما تزال الحكومات تدعم بقوة الإنتاج الحربي، ونادرًا ما

تتطلب برامج إعادة الهيكلة التي يفرضها صندوق النقد الدولي خفضًا في الإنفاق العسكري، وعبارة "الاستثناء الأمني" في الاتفاقات الدولية هي التي تسمح للدول بحجب المنح العسكرية عن المفاوضات التجارية.

إن *التقدم التكنولوجي* الذي أدى إلى تسارع انتشار العولمة هو التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات. لقد جعل الكمبيوتر مهمة تقنين الاقتصاديات الوطنية مهمة سهلة، وزادت خدمات الفاكس والتليفون الداخلي والإنترنت من سرعة اتصال الشركات والأفراد ببعضهم البعض. وسهلت تكنولوجيا الأقمار الصناعية حدوث هذه الثورة في الاتصالات وجعلت الانتقال اللحظي للصور أمرًا ممكنًا. كان احتجاج ميدان تيانانمن Tiananmen عام ١٩٨٩ أول ما غطته الفضائيات الإخبارية من أحداث؛ الأمر الذي أثر بشكل بالغ على مجرى ونتائج هذا الحدث. كما تأثرت مجريات الأحداث في الثورات التي اندلعت في أوربا الشرقية في أواخر تلك السنة بالسرعة نفسها التي أحدثتها الاتصالات. لكن هنا أيضًا تبرز فجوة. فليس كل شخص في العالم يملك جهاز كمبيوتر أو حتى تليفون، وليس كل شخص لديه إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. خمسون بالمائة من سكان كوريا الجنوبية يستخدمون الإنترنت كل يوم بالمقارنة مع ٠.٢% فقط من الأفارقة.

التبعية: في الوقت الذي يصبح العالم أكثر تشابكًا في العلاقات، يصبح كذلك أكثر تبعية وبينما تصبح الدول الأكثر اعتمادًا على الواردات بدلاً من الاعتماد على الإنتاج المحلي، وعلى أنظمة الاتصالات الموجودة في دول أخرى، وعلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، وعلى التفاهمات البيئية التي تتصدى للمشكلات الدولية كالاحتباس الحراري للأرض – يصبح التعاون عاملاً لا غنى عنه في نظام تعاملات دولية فعال. كتب الناشط في

شئون البيئة ألستر جن Alastair Gunn يقول: "سنغافورة هي الأمة الوحيدة المتمدينة عن بكرة أبيها في العالم أجمع، إنها مدينة تعتمد كليًا على العالم الخارجي في كل قطرة دم تجري في عروقها؛ فالماء من ماليزيا، والنفايات تدفن في إندونيسيا، والطعام ومنتجات أخرى من مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك سنغافورة مجرد صورة استثنائية من الحياة في اقتصاد معولم"(١).

وها هي الولايات المتحدة لا تزال تتصرف منفردة عن العالم. وفي الوقت نفسه، تروج العولمة للدول الأصغر والأضعف تبعية غير مأمونة العواقب.

السوق الديمقراطية الحرة: أصبحت عقيدة العولمة الجديدة أن لا سوق بلا ديمقراطية ولا ديمقراطية دون سوق حرة. وبناء على هذه الفرضية: السوق الحرة ديمقراطية في الأصل؛ لأنها توفر خيارات أكثر، والديمقراطية لا يمكن لها أن تزدهر إلا حيث يساند "حكم القانون" الملكية الخاصة والتجارة. ومن النادر أن يتم استطلاع نقاط الخلاف بين السوق والديمقراطية كتأثير المال على السياسة والطبيعة اللاديمقراطية لمعظم أماكن العمل. وعلاوة على ذلك، تتخذ القراءات المصيرية المتعلقة بالعولمة الاقتصادية على مستويات عالية الخصوصية: مثل اجتماعات منظمة التجارة العالمية على مستوى رؤساء الوزراء واجتماعات مجلس إدارة صندوق النقد الدولي IMF واجتماع أعضاء مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة ومفوضيات شركات البنوك الاستثمارية. ومن المثير للعجب أن المؤسسات ذاتها التي تطالب الحكومات في جميع أنحاء العالم بأن تكون أكثر

---

(1) Alstaire Gunn, "Rethinking Communities: Environmental Ethics and an Urbanized World", *Environmental Ethics* (Winter 1998), p. 346.

شفافية، نادرًا ما تتصرف بشفافية فتكشف عما يدور خلف كواليس صنع القرار للأغراب (هذا إذا صحت تسمية "الأغراب" على ما يربو على ٥ مليارات نسمة هم تعداد سكان الأرض). وحتى عندما تكون الوثائق المهمة متاحة لعامة الناس لا يكون من السهل عليهم شراؤها؛ فمثلاً كان عدد صفحات الوثيقة النهائية لمفاوضات أورجواي المستديرة التي طبعت عام ١٩٩٤ ٢٢,٠٠٠ صفحة وتزن ٣٨٥ باوند[١].

الشفافية: وثمة فكرة على صلة بهذا الإجماع الجديد حول العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والسوق، ألا وهي فكرة أن "سلطة القانون" ضرورية للأداء الأمثل للسوق. إن سلطة القانون تسمح للسوق بالعمل بصورة أكفأ. ومشكلات انعدام الكفاءة تعزى إذًا للفساد أو للفشل السياسي، وعلى حد تعبير المحلل روبرت كتنر Robert Kuttner، التحليل الأكثر إيهامًا بمعقوليته من أول وهلة هو أن نظام السوق يوفر ببساطة، وبشكل دقيق بسبب عدم كفاية المعلومات وعدم تكافؤ القوى وتخلف آليات الردع - متسعًا فسيحًا للانتهازية[٢]. والعولمة برفعها للضوابط التي تحكم نشاط السوق تكون قد فتحت الباب على مصراعيه أمام هذه الفلسفة الانتهازية وعلى أعلى المستويات.

بقيت لدينا فكرة أخيرة عن العولمة الجديدة تسترعي الاهتمام وهي: من وراء العولمة؟

---

(1) Robert Schaeffer, *Understanding Globalization* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 1997), p. 192.

(2) Robert Kuttner, *Everything For Sale: the Virtues and Limits of Markets* (Knopf, 1997), p. 313.

لن يندهش المرء إذا علم أن المؤسسات العالمية هي التي تقف وراء العولمة. سعى قادة العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى خلق مؤسسات عالمية في سبيل التحكم في العلاقات الاقتصادية. ازدادت أهمية هذه المؤسسات وتأثيرها في العقود الأخيرة. فأصبح البنك الدولي المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات "التنموية" حول العالم، وصندوق النقد الدولي يقرض المال للدول المعوزة لكن بشروط يجب توافرها. ولعبت الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) دورًا كبيرًا في تحديد شكل التنمية الاقتصادية. وأصبحت منظمة التجارية العالمية مركزًا للمفاوضات التجارية متعددة الأوجه. هذه المؤسسات الدولية ليست خاضعة للانتخابات الديمقراطية، بل إنها جميعًا واقعة تحت تأثير غير متكافئ من جانب الولايات المتحدة (من خلال مساهماتها المالية في حالتي صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن خلال الامتناع عن دفع حصتها المالية للأمم المتحدة، ومن خلال اللوبي المناصر لها في منظمة التجارة العالمية). وتميل هذه المؤسسات كذلك إلى التشكيل من خلال الآراء الاقتصادية السائدة وفي حين امتدح الإدارة الذاتية لعمال يوغسلافيا في عقد السبعينيات من القرن الماضي، اعتمد البنك الدولي بشكل متنامٍ على أدوات السوق لتشجيع التنمية. إن منظمة التجارة العالمية تروج للتجارة الحرة. وتحول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى مجرد مؤسسات مهمتها المساعدة على تنفيذ عملياتها.

وعلاوة على المؤسسات الدولية، فضلت الدول ذات الاقتصاديات الجبارة في العالم العولمة بشكل عام. وليس أدل على ذلك من الولايات المتحدة وعلى مر التاريخ كانت هناك بالتأكيد قوى مهيمنة تحكمت الصين في معظم آسيا وتحكمت روما في أوربا وأجزاء من أفريقيا وآسيا وحكمت

أسبانيا شطرًا كبيرًا من العالم الجديد (القارة الأمريكية) لكن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في التوزيع الجديد لمقاليد الأمور ذو نمط من الكبر مختلف. وكما انتهت دراسة حديثة عن العولمة؛ فإن العولمة ليست مجرد مجموعة من المقاصد، لكنها كذلك مشروع سياسي واعٍ. يهدف هذا المشروع السياسي إلى تركيز القوة في أيدي مجموعة من صفوة الدول والمؤسسات والهيئات التي تقودها الولايات المتحدة. وبينما أضعفت سياسة رفع القيود الحكومية دور الدولة في اتباع سياسة محلية ما، قوت العولمة في حقيقة الأمر مقدرة الدول العظمى على العمل الدولي. وسواء كان من خلال قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي (اعتمادًا على معدلات الفائدة) أو بنوك الولايات المتحدة الرئيسية (اعتمادًا على ديون العالم الثالث) أو بيوتات الولايات المتحدة الاستثمارية (اعتمادًا على تدفق رؤوس الأموال) أو مؤسسات الولايات المتحدة الثقافية (اعتمادًا على محتويات وتوزيع الأفلام)، فإن الولايات المتحدة حاولت استغلال العولمة كوسيلة لتوحيد القوتين السياسية والاقتصادية.

وعلى هذا النحو، لم يكن دفاع الولايات المتحدة المستميت عن التجارة الحرة دعمًا منها لمبدأ مجرد، ولكنها مجرد وسيلة لفتح أسواق جديدة في وجه البضائع الأمريكية. وبالمثل، تساند الولايات المتحدة برامج إعادة الهيكلة التي يفرضها صندوق النقد الدولي ليس ببساطة؛ لأنها تؤمن بمبادئ اقتصادية بعينها. وفي هذا الصدد، يقول ميكي كانتور، ممثل الولايات المتحدة التجاري السابق: أعطت المتاعب التي واجهتها اقتصاديات النمور الآسيوية فرصة ذهبية للغرب لإعادة تأكيد مصالحها التجارية. فعندما تطلب الدول المساعدة من صندوق النقد الدولي، لابد أن تستخدمه أوربا وأمريكا، كما كان يستخدم كبش دك الحصون في العصور البائدة، لتحقيق مآربها.

وينطبق عدم التناظر هذا نفسه على الاستهلاك؛ إذ لم تكن الولايات المتحدة مثالاً يحتذى به بلغة التجارة الحرة وعبارة رفع قيود الدولة فحسب، بل كان لها كذلك نصيب الأسد في موارد العالم الطبيعية. تستهلك الولايات المتحدة، التي لا يتعدى تعداد سكانها ٤% من إجمالي سكان كوكب الأرض، ثلث موارد العالم الطبيعية وتنتج ثلثي نفاياته.

العولمة إذًا هي مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تركز على النمو ودور السوق على حساب دور الدولة. إنها بلوغ المنتهى في بعض المجالات التكنولوجية. وسياسيًا، تفضل العولمة الديمقراطية والشفافية. رغم أن ذلك لا يتحقق في الغالب إلا على المستوى الرسمي والذي دفعها قدمًا المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الكبرى وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية.

تحدي العولمة

إن بعض التحديات التي تواجه العولمة الجديدة تشبه الهجمات التي واجهت الفلسفة الاستعمارية من قبل، أو التي واجهت فلسفة التحديث أو التي واجهت هيمنة الولايات المتحدة. على أن المعارضة الجديدة تتركز حول تجارة العالم من البضائع والخدمات والثقافة.

فلم يرد فلاحو اليابان أن يُفسِد الأرز الأمريكي الرخيص سوقهم المحلية. وتحاول الحكومة الفرنسية الحيلولة دون زحف المفردات الإنجليزية إلى اللغة الفرنسية. وتكافح صناعة السينما الكورية في سبيل منع المد الهوليودي الدخيل على البلاد. وبعض التحديات ذات طابع أكثر تنظيمًا. تحدت حركة اتحاد العمال العديد من العناصر الرئيسية المكونة للعولمة – كالتجارة الحرة وانتشار المؤسسات عبر الدولية أو رفع القيود الحكومية التي

تساند الأعمال التجارية دون العمال. تتشكل الاتحادات العمالية على مستوى أماكن العمل فضلاً عن المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذه الأثناء، عارضت الحركة المناصرة للبيئة فكرة النمو غير المعرقل الراسخة في صميم العولمة. فعارض الناشطون الخضر مشاريع إنشاء السدود وتجريد الغابات من أشجارها ومشاريع قطع أشجار الأخشاب والأطعمة المعدلة وراثيًا فيما بين الاتحادات العمالية في جميع أنحاء العالم. ومنظمات خضراء ذات انتشار عالمي، على أن هذه العولمة قائمة على أساس من التعاون بدلاً من التنافس.

وتركز بعض التحديات التي تواجه العولمة على حملات بعينها تكافح جماعة "خمسون عامًا تكفي" ضد السياسات غير العادلة التي يعتبرها البنك الدولي. وثابرت حركة يوبيل ٢٠٠٠ على مدى طويل لإلغاء الديون الطاحنة التي ترهق كاهل العالم النامي المدين لصالح خزائن العالم المتقدم الدائن. ونجحت الحملة المناهضة للاتفاقية متعددة الأوجه بخصوص الاستثمار، وهي الاتفاقية التي تحابي الأعمال التجارية والدول الغنية، في مساعيها (ولو ربما بصورة مؤقتة) لإفشال الاقتراح.

ومن ثم هناك التحديات الفكرية والفلسفية للعولمة؛ نشر لفيف من المفكرين - من أمثال سوزان جورج، وفاندانا شيفا، وولدن بيلو، ووليام جريدر، ومارت كور، وجوني جراي - سلسلة من المقالات النقدية التي تدور حول العولمة في السنوات الأخيرة. ووقفت في وجه العولمة قيادات وجماعات جينية، بدءًا من البابا على رأس الكنيسة الكاثوليكية في روما وانتهاءً بعلماء الدين المسلمين، الذين تحدوا العولمة بوصفها قوة تعمل على تغليب الفكر المادي على السمو الروحي والروابط المؤسسية على الوشائج الأسرية وإحماء وطيس التنافس على حساب روح التعاون. ومن الجدير

بالذكر أن بعض أنصار العولمة الأول باتوا كذلك يشعرون بالقلق. فها هو جورج سوروس George Soros الذي كسب الملايين من الدولارات من سياسة رفع القيود الحكومية في عالم المال، بدأ ينتقد الآلية نفسها التي جعلت منه شخصًا ثريًا.

هذه إذن هي التحديات فهل من بدائل؟

وفي أوربا بعد عام ١٩٨٩ أصبح من المعتاد سماع الناس يتكلمون عن الحاجة إلى تلافي التجريب عند إجراء الإصلاحات الاقتصادية. لقد ساووا بين الشيوعية والتجريب غير الناجح وطالبوا بشيء مجرب لكن السوق لم تعمل لصالح كثير من الناس في كثير من الأماكن وربما كانت هذه الفجوة بين ما تعد السوق بتحقيقه وبين الواقع الذي تفرضه - هي التي دفعت الخبير الاقتصادي السابق جوزيف ستيجلتز Joseph Stiglitz في البنك الدولي إلى القول: "المواقف الجديدة والمعقدة تدعو إلى التجريب، ليس مرة واحدة بل لمرات عدة".

كان هناك عديد من التجارب المقترحة والموضوعة موضع التنفيذ. وفي إطار إدراكه للضريبة التي دفعها العالم النامي نتيجة اضطراره إلى تطبيق سياسة رفع القيود الحكومية عن المعاملات المالية، اقترح خبير الاقتصاد جيمس جوبن James Jobin فرض ضريبة tax على التعاملات المالية التي من شأنها في الوقت نفسه تثبيط تدفق الأموال وجمع التبرعات المالية لمساعدة الدول المنكوبة بسبب العولمة. وابتكرت الاتحادات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) مجموعة من التوصيات الخاصة بالتصرف من أجل التأكد من أن المنظمات عبر الدولية (TNCs) تسير وفقًا للمعايير الجوهرية المتعلقة بالأجور والصحة والسلامة والضوابط البيئية.

وقامت جمعيات أهلية بإيجاد ألف عملة بديلة في كل من أوربا وأمريكا الشمالية لتشجيع الأنشطة الاقتصادية المرحلية المستدامة. وإيمانا منها بأن المبالغ المالية التي يبعث بها العمال المهاجرون إلى عوائلهم في الفلبين تفوق بكثير حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطر (٧ مليارات دولار في مقابل ١.١ مليارًا عام ١٩٩٩)، أسست منظمة غير حكومية إقليمية مقرها هونج كونج برنامجًا تحت اسم مدخرات المهاجرين للاستثمار البديل. في إطار هذا البرنامج تصب مدخرات العمال المهاجرين قدر الإمكان في استثمارات وطنية بدلاً من صبها بكل بساطة في اتجاه شراء السلع الاستهلاكية. وفي إقليم مقفر وشحيح الموارد مثل إقليم كولومبيا، كانت جمعية جافيوتاس Gaviotas رائدة في مجال الوسائل الموفرة للجهد والطاقة، والمستدامة اقتصاديًا، بحيث أصبحت نموذجًا يحتذى لكل الجمعيات الأهلية حول العالم.

عملت مؤسسات خدمات الكويكرز على المستويين المحلي والدولي لنصرة العدالة الاقتصادية والتمثيل الديمقراطي الأفضل لذوي الخبرة. وكان جزء من هذا المسعى موجهًا لإسماع أصوات أولئك المنكوبين بسبب العولمة، الأصوات التي طالما ازدرتها وتجاهلتها وسائل الإعلام والحكومات والمنظمات الدولية. وبالتعاون يدًا بيد مع منظمات مشاركة وجماعات مناصرة، تعمل جمعية الـــAFSC مع نطاق واسع من الشعوب - مع المزارعين محدودي الدخل - في هندوراس والعمالة المهاجرة في دول سلسلة جبال الإنديز وسكان المدن الفقراء في البوسنة وقاطعي الأخشاب في كمبوديا وعمال الغزل والنسيج المكسيكيين والمنظمات غير الحكومية الكورية الناشطة ومسئولي الحكومة الفيتنامية والبيروقراطيين السويسريين وجهات أخرى كثيرة.

لأن العولمة الاقتصادية تحدث على عدة أصعدة؛ حدثت ردود الأفعال هذه بدورها على مستويات مختلفة، وهو ما ستتناوله المقالات الآتية بالبحث والإيضاح وعلى المستوى المحلي، كما هي الحال في مشروع المزارع التعاونية في سراييفو بالبوسنة تزرع جماعة متعددة الأعراق والأديان من المزارعين قاطني المدينة معًا حاجتها من الغذاء في تجربة تحقق ما يترجى منها بتوفير الحاجات الغذائية الأساسية، من ناحية، وترأب الصدع بإذكاء روح المصالحة في مجتمع مقسم عرقيًا من ناحية ثانية. وفي فيتنام، انطلقت برامج الإقراض في أقاليم عديدة في محاولة لمد يد العون للذين تركتهم الحكومة بلا حول ولا قوة بسبب انتقالها المرحلي إلى اقتصادي السوق. وثمة شبكة للأسواق التعاونية أسست في أمريكا الوسطى مهمتها مساعدة المزارعين الريفيين على الحصول على أسعار عادلة لمحاصيلهم. ويجد ناشطون في حملات مناهضة لمصانع العمالة الرخيصة في العمل عبر الدولي على تحدي المؤسسات عبر الدولية. ويسعى محللون سياسيون يسعون على مستوى متعدد الأطراف في سويسرا إلى إيجاد وسائل لتدعيم الحملات العالمية لحماية الموارد الجينية والتنوع البيولوجي من هيمنة المؤسسات.

وفي خضم هذه القصص تدور موضوعات شتى:

- تختلف كثير من الأقاليم والدول والأمم والمحليات والشعوب، قبل كل شيء، جراء إعادة صنع العالم هذه الجارية حاليًا وحققت تحديات للعولمة الحاجات الأساسية لأولئك الذين لا يفيدون من العولمة، سواء كان في مجال الأمن الغذائي أو الماء النظيف أو عناية صحية أفضل.
- اعتمدت الأنظمة الشيوعية والرأسمالية على قدم المساواة على النمو غير المستدام بغض الطرف عن آثار تلك السياسة سواء على البيئة أو الصحة

أو الأجيال القادمة والعولمة بدورها لا تضع حدودًا للنمو. وبابتكارهم للبدائل، وضع الناشطون في مجال البيئة النظام البيئي في بؤرة اهتماماتهم؛ إذ لابد أن تكون البيئة مستدامة وإلا ستكون التنمية قصيرة الأمد.

- تَحدث التنمية الاقتصادية المستدامة عادة في ثقافات بعينها تَجد في التنمية المستدامة ما يلائمها ثقافيًا. فما يلائم قطرًا من الأقطار أو إقليمًا من الأقاليم قد لا يلائم آخر فمقياس واحد لا يلائم الجميع.

- العولمة تتلخص في كلمة واحدة هي الاتصال. وفي مسعى منهم لابتكار بدائل وللاستفادة من خبرات الآخرين، أسس الناشطون في مجال حقوق الإنسان شبكات خاصة بهم.

- يعتمد الاقتصاد العالمي على المعلومة عن الأسعار ونسب الفائدة والسياسات الوطنية والضوابط الدولية وفي بحثهم عن أسواق بديلة يحتاج المنتجون إلى مصادر خاصة بهم يحصلون منها على مبتغاهم من المعلومات الدقيقة. وبالقدر نفسه، يحتاج الناشطون إلى المعلومة للوقوف على مجريات الأمور في عملياتهم عبر الدولية. ولوضع مجموعة من الضوابط الوطنية لحماية الموارد الجينية، يحتاج صناع السياسة إلى معلومة.

- وعلى الرغم من أن العولمة جمعت العالم في قرية واحدة، إلا أن جانبًا وافرًا من التنمية الاقتصادية مضى قدمًا في سنة " فرق تسد" فالعمال في مناطق التجارة الحرة يحرمون من تشكيل اتحادات لهم والمستهلكون يحرمون من تكوين تعاونيات، وحتى الأمم تحرم من تكوين تكتلات cartels إنتاجية خاصة بها. وباستثناء الحالات النادرة في الدول الغنية

جدًّا، لا يكون بوسع أفراد المجتمع بمفردهم إحداث تأثير يذكر على عولمة الاقتصاد. ومع ذلك، يستطيع الأفراد من خلال تشكيل الجمعيات والحث على التضامن أن يلملموا شعث قواهم ويحدثوا تغييرًا ما.

- البدائل الناجحة زادت ثقة الناس بأنفسهم وبدلاً من البقاء تحت رحمة القرارات الاقتصادية التي تصنع في أماكن قاصية، آثر المنتجون والمستهلكون التحكم بمصائرهم بأنفسهم بقدر الإمكان. وإذا كان المجتمع المدني يقتضي مشاركة مدنية فعالة؛ فإن هذا التفويض على المستوى المحلي بمثابة شرط مسبق للديمقراطية الحقيقية:
- لم يعد التفكير على صعيد عالمي والتصرف على صعيد محلي كافيًا؛ فالعولمة تؤثر على كافة الأصعدة، ابتداءً من الأسرة وانتهاء بالمؤسسات الدولية. ولهذا السبب، هناك تحديات للعولمة تجري على كل المستويات.

بقي عنصر واحد يجمع كل قصص النجاح الآتية معًا:

الرخاء

ليس معنى هذا القول بأن كل الذين يعملون ضمن هذه المشاريع يفكرون في جمع المال أو التقدم الاقتصادي أو أحدث علامة تجارية في إعلانات التلفزيون. إن أصل كلمة "رخاء" هو أن تساعد باللاتينية.

هذا إذًا كتاب يبعث على الأمل.

الموارد لمن يقاوم من أجلها

روبرت كلارك
وهيلين جنكس كلارك

طائرات الهيلوكوبتر تطن فوق الرؤوس. هبطت إحداها قبل أن تترجل منها مجموعة من حراس الغابة المسلحين لمصادرة جذوع الأشجار المقطوعة وأدوات قطعها. كان ذلك تطبيقًا لحظر قطع الأشجار في مقاطعة سري آمبل Sre Ambel.

تقع سري آمبل في الجنوب الغربي من كمبوديا وتكمن كل ثروة المقاطعة في غاباتها. وفي الآونة الأخيرة، اكتظت القرى بالمهاجرين القادمين لحصاد الخشب وللحصول على المال. أصبح قطع الأشجار دون ضوابط محظورًا بداية من عام ١٩٩٦، لكن هذا الحظر لم يكن ليطبق فعليًا. يكسب القرويون في سري آمبل قوتهم من بيع جذوع الأشجار إلى الدول المجاورة. وكذلك العاصمة بنوم بنه التي تشتريه كوقود نباتي. وفي السنوات الماضية كانت تحوم الطائرات السمتية فوق المنطقة حاملة قوات حكومية بحثًا عن بقايا متمردي الخمير الحمر.

لكن في يناير سنة ١٩٩٩ كانت الطائرات تحوم فوق المنطقة بحثًا عن قاطعي الأشجار ومعامل نشر الخشب غير القانونية هذه المرة. وأصبح المهاجرون - الذين أتوا إلى سري آمبل بسبب فقدان أراضيهم في أماكن أخرى من كمبوديا - في ورطة: إذ كيف لهم أن يكسبوا عيشهم الآن؟ كان اليأس من الحصول على أي قدر من المال يملأ نفوسهم من أجل دفع إيجار الأرض وشراء الأرز ودفع تكاليف العناية الصحية الأساسية. القليل منهم

فقط هم الذين كان لديهم أمل في الحصول على عمل في إحدى الشركات الاستثمارية الأجنبية في العاصمة بنوم بنه وبأجور ليس لها مثيل في الانخفاض، وإلا فليس أمامهم غير بيع بناتهم العذارى لتجار الرقيق الأبيض في تايلاند وماليزيا. أم يتعين عليهم حزم حقائبهم والهجرة إلى إقطاعية سيهانوك Sihanouk Ville، حيث ميناء كمبوديا الوحيد، للعمل في شحن سفن البضائع غير الشرعية؟

إن حيرة القرويين في سري آمبل تتكرر في قرى كثيرة في طول كمبوديا وعرضها، بل في جنوب شرق آسيا بأجمعه؛ إذ كيف يكون بوسع هؤلاء العيش في الوقت الذي تضيع فيه الأرض بسبب قوى العولمة؟ إن بوسع أصحاب حق امتياز استغلال الغابات من الشركات متعددة الجنسيات تجاهل ضوابط قطع الأشجار؛ لأنهم يستطيعون رشوة المسئولين في وزارة الغابات والحياة البرية Department of Forestry and Wildlife أما الفلاحون الكمبوديون، فلا هم يحميهم قانون ينظم استغلال الأرض ولا هم لديهم الثقة الكافية للوقوف في وجه الشركات متعددة الجنسيات التي جاءت لتسلبهم أرضهم من أجل الزراعة الصناعية. إن الناس العاديين في المنطقة يدخلون شيئًا فشيئًا تحت هيمنة اقتصاد المال، ومع ذلك تظل اقتصادياتهم هشة ونقاط الضعف تبدو واضحة حتى على مستوى القرية.

هل لدى هؤلاء أية خيارات أخرى للبقاء في الوقت الذي فيه الوظائف في المصانع والميناء صعبة المنال أو في الوقت الذي لا يكون في مقدورهم مواجهة اضطرارهم إلى بيع بناتهم إلى تجار البغاء؟ حتى في الوقت الذي تغير فيه ضغوط اقتصاد العولمة أسلوب حياتهم كلها، يرى قرويو سري آمبل وأمثالهم في قرى أخرى أنهم بقيت لديهم بعض الخيارات. ومعظم هذه الخيارات تستدعي إحداث تغييرات في أسلوب معيشتهم، بيد أن هذه

التغييرات يمكن أن تكون للأفضل. فبمقاومتهم وتعاونهم معًا وبالبحث عن بدائل، يكون بوسع أهالي القرى أن يؤمنوا لأنفسهم وللأجيال القادمة مصادر للرزق مستدامة.

الاقتصاديات المكشوفة

لقد تلقت دول جنوب شرق آسيا بشكل درامي لطمة من قوى العولمة الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات العشر الأخيرة. ففي عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، كان المعلقون يشيرون إلى المنطقة بوصفها حالة من حالات العولمة الناجحة والجديرة بالدراسة. مرت دول المنطقة بفترة تحول، في البداية من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في مجالات استخراج الموارد الطبيعية والصناعية والتجميع ثم من خلال وصول رؤوس الأموال العالمية الطائلة فيما بعد. وتحدث صفوة رجال الأعمال والدولة بفخر عن "المعجزة" الاقتصادية وصاروا يعدون الأيام توقعًا لانضمام المزيد من دول المنطقة إلى نادي الدول حديثة العهد بالصناعة NICs أو ما تسمى إقليميًّا "بالنمور الآسيوية". على أن الضريبة التي دفعتها المنطقة نتيجة للعولمة كانت باهظة بوضوح يتمثل في الموارد الطبيعية المستنزفة والاستغلال السيئ للعمالة والبنى التحتية الاجتماعية والخدمية المتداعية وانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي المتزايد. ولكن الصورة كانت تبدو إيجابية في نظر معظم صفوة المجتمع، الذين كانوا في منعةٍ من آثار هذه الضريبة.

وفي عام ١٩٩٧ ضربت الأزمة المالية المنطقة وتلاشت فجأة رؤوس الأموال الدولية وازدادت الديون بشكل متسارع وانخفضت قيمة العملة المحلية إلى أدنى مستوياتها وبلغت نسبة البطالة عنان السماء وصار الملايين

يعيشون تحت خط الفقر. وعندما طلبت دول المنطقة المساعدة، فرضت المؤسسات المالية الدولية (IFIs) شروطًا مجحفة – من ضمنها قطع تلك الدول لشطر كبير من معونات الرخاء الاجتماعي عن مواطنيها – لانتشار الدول الأكثر تضررًا من هذه الأزمة الخانقة، مثل إندونيسيا وتايلاند. وعالجت حكومات بعض الدول الأزمة وبذلك الجهود لإنقاذ المعجزة من خلال إجراءات تقليل للإنفاق الحكومي والخصخصة، في حين كانت نظرة دول أخرى أكثر عمقًا بمحاولتها السيطرة على الاستثمار. وكنتيجة للأزمة وشروط المؤسسات المالية الدولية، أضحت دول جنوب شرق آسيا الآن على وعيٍ تام بالمشكلات المرتبطة بالعولمة.

وفي تلك الأثناء، كانت كمبوديا بمعزل عن كثير من الاضطرابات المالية والاقتصادية التي عمت دولاً أخرى في جنوب شرق آسيا في السنتين الأخيرتين. ونظرًا للحرب التي مزقت أوصالها على مدى ثلاثين سنة وما صاحبها من عزلة دولية وإقليمية على حد سواء، لم تكن كمبوديا طرفًا في النمو الدرامي الذي عاشته المنطقة في عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات ناهيك عن الانهيار الدرامي، هو الآخر في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي[١]. وبوصفها واحدة من أفقر دول المنطقة باقتصادها الذي يعتمد على المعونات الدولية، غرقت كمبوديا في هموم إنهاء الصراع الداخلي والشروع في الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والخروج من عزلتها الدولية

(١) حدثت مواجهات قتالية مكثفة بين قوات الحزبين الحاكمين في كمبوديا متزامنة مع مع انهيار الباهت التايلاندي (عملة النقد في تايلاند) مما أدى إلى تراجع المستثمرين العالميين وبعض برامج المعونة. ومع كتابة هذا المؤلف، بعد عامين تقريبا من الانتخابات الديمقراطية وتشكيل ائتلاف حكومي جديد، تم إعادة معظم الاستثمارات وبرامج المعونة إلى سابق وضعها.

والتوقف عن كونها موضوعًا للدراسات الجغرافية السياسية الدولية في المنطقة.

لقد عانى الشعب الكمبودي من كثير من الأحداث المروعة طوال الثلاثين سنة الأخيرة - خمس سنوات من الحرب الأهلية، وأربع سنوات من الثورة الدامية والموت جوعًا والعمل في السخرة وإعدام خمس الشعب، وعشر سنوات تحت الاحتلال، وفيما تلا ذلك من سنوات حتى عام ١٩٩٨ عانت البلاد ويلات حرب عصابات خسيسة وبعض الذين نجوا من الإبادة الجماعية التي انتهجها نظام الزعيم الشيوعي بول بوت، تمكنوا من الهرب إلى معسكرات اللاجئين على الجانب التايلاندي من الحدود؛ حيث بقوا بمأمن من الويلات التي جرها احتلال الفيتناميين للبلاد، في حين عاد قليل منهم إلى مجتمعاتهم، أو ظلوا فيها وعاشوا هناك في صمت مبتعدين - ما أسعفتهم الحيل - عن طريق المتاعب. لكن بالنسبة لمعظم أفراد الشعب، كانت تلك الأحداث من العنف بحيث إنها غيرت حياتهم جملة وتفصيلاً. ساهمت ذكريات الحرب والعنف في ترك الكثيرين لمواطنهم والهجرة إلى أماكن أخرى داخل كمبوديا كما أدت إلى بلورة شعورهم الدائم بانعدام الثقة وعدم التأقلم مع الحياة.

لقد خلفت أربع سنوات - هي مدة حكم بول بوت - كمبوديا بلدًا خربًا مستنزف الموارد وشعبًا لا يزال يحمل ندوبًا تذكر بسني العمل في السخرة والحرب. وعلى مدى ما يقرب من عشرين عامًا تلت تحرير بنوم بنه من قبل القوات الفيتنامية، استمرت الحرب لأن مليشيات تابعة لمتمردي الخمير الحمر واصلت القتال حتى هزيمتها عام ١٩٩٨ إثر وفاة بول بوت، لقد أدت الحاجة المستمرة إلى بقاء البلد على أهبة الاستعداد لمواصلة الحرب إلى تحويل الموارد إلى القطاع العسكري الكبير نسبيًا وإلى التسلح، الأمر الذي

خلق جوًا غير جاذب لاستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية. وسخرت كل الموارد المتاحة دون استثناء لإعادة بناء البنية التحتية الممزقة ولإعادة الثقة للمؤسسات الدولية المانحة لتأمين تدفق المعونات.

ورغم كل ذلك لا تخفى تأثيرات العولمة على عين بصير؛ إذ يعمل المانحون الدوليون وطائفة المقرضين على تشجيع بوادر السوق الحرة والجهود الدؤوبة لتقليص القطاع العام وخصخصة الخدمات العامة. ويعزو "خبراء" تلك المنظمات دومًا الفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في كمبوديا إلى أصل حزب الشعب الكمبودي (CPP) الحاكم الذي يرجع بجذوره إلى الحزب الشيوعي السابق، رغم أن حزب الـــ(CPP) تخلى عن الفكر الشيوعي منذ عشر سنوات. يخضع الاقتصاد الكمبودي لمعايير المنافسة الصارمة للسوق الحرة، إن عدم الاستقرار السياسي وانعدام التشريع الملائم -لتنظيم الأعمال التجارية والاستثمار وملكية واستغلال الأراضي والموارد الطبيعية والعمالة - وتخلف تنمية الموارد البشرية كلها عقبات ينبغي التغلب عليها قبل أن تصبح كمبوديا جاهزة للحاق بركب الاقتصاد العالمي الجديد. وباستثناء الأرض (التي تتم خصخصتها ضمنيًا من خلال منح حقوق الامتياز باستغلالها لشركات من جنسيات مختلفة، دون أدنى اعتبار لحقوق المجتمعات المحلية)، فإن معظم أملاك الدولة بيعت منذ زمن بعيد، مع أن إيرادات هذه البيوع نادرًا ما تصب في خزانة الدولة. التنمية الاقتصادية المستدامة عبارة غير موجودة في القاموس الاقتصادي الكمبودي.

أقام عدد قليل من الشركات الصناعية الدولية على سبيل التجربة، مصانع في كمبوديا للعمل في صناعات الملابس الجاهزة والمكونات الإلكترونية، على أن معظم السلع الكمبودية المتداولة في أسواق العالم

(باستثناء الأحجار الكريمة وبعض الحاصلات الزراعية ومنتجات الأسماك) هي سلع غير مشروعة:

كتجارة بيع النساء والأطفال لتجار البغاء وتجارة الأخشاب والمخدرات والأسلحة الخفيفة.

وفي عام ١٩٩٨ قدر البنك الدولي أن كمبوديا ستفقد غاباتها ذات القيمة الاقتصادية والتجارية الكبيرة في بحر خمسة سنوات لصالح شركات صناعة الأخشاب الأجنبية التايلاندية والفيتنامية والماليزية وغيرها من دول الجوار الشمالي.

إن غابات كمبوديا ذات الأهمية التجارية ستكون عرضة لخطر الاستنزاف بحلول عام ٢٠٠٣. ومن الجدير بالذكر أن الطاقة الاستيعابية لعمليات قطع الأشجار الجارية حاليًا في كمبوديا هي ٢.٥ مليون متر مكعب سنويًّا، الرقم الذي يفوق بخمسة أضعاف طاقة الغابات على العطاء المستدام والتي تقدر بـــ ٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب فقط سنويًا[١].

سنت الحكومة قانونًا يحظر القطع الجائر لأشجار الغابة، والذ] حث الحكومة على تشريع حظر قطع الأشجار وما تلاه من تفعيل (انتقائي) لهذا التشريع هي ضغوط البنك وصندوق النقد الدوليين وبنك التنمية الآسيوي (AOB) ليس إلا، وهي الضغوط التي نجمت عن إصرار هذه المؤسسات جميعًا على الحاصلات المستدامة وجمع ما يحلو لها من عائدات هذه الحاصلات. وفي الآونة الأخيرة فقط، أعلنت وزارة المالية أن بعض العائدات بدأت تدخل خزانة الدولة.

---

(١) شاهد عيان عالمي. "المحميات: جرائم الغابات والامتيازات ــ هل بإمكان كمبوديا الحفاظ عليها؟" مذكرة عرض (ديسمبر ١٩٩٩).

إن أكثر من ٨٠% من الكمبوديين يعيشون في القرى الريفية الزراعية حيث يكسبون أرزاقهم من ممارسة الزراعة وصيد الأسماك. واليوم تكافح هذه القرى لإعادة بناء حياتها دون انتظار كثير من المعونات التقليدية التي تعتمد عليها شعوب أخرى في المنطقة. وشرع القرويون في مواجهة تحديات العولمة المتنامية على صعيدي الاقتصاد والمجتمع الكمبوديين، لكن قل من يمتلكون الموارد (سواء المادية أو الاجتماعية) التي يمكنهم الاعتماد عليها في تصديهم لعملية العولمة. فالفقر المدقع وقلة التعليم والظروف الصعبة كلها أسباب تضطر الناس إلى الرضا بالقليل والعيش بما بين أيديهم.

ومع ذلك، فالناس في كمبوديا يعملون على تنمية طاقاتهم للاستفادة من الموارد المحلية التي من شأنها المساعدة على مقاومة نفوذ اقتصاد المال، النفوذ الذي قد يجعلهم على اتصال أكبر بالنظام العالمي. إن صناعة قطع الأخشاب هي إحدى الأذرع الأخطبوطية لاقتصاد المال الذي يتسلل رويدًا إلى هذه المجتمعات. فلو أن القرويين وجدوا سبيلاً لجعل استخدام مواردهم استخدامًا مستدامًا، لاستطاعوا مقاومة دواعي القطع الجائر - وغير الشرعي - للأخشاب أو الهجرة إلى المدن للعمل في المصانع أو في الاقتصاديات غير الرسمية للأحياء الفقيرة لهذه المدن. لو أنهم استطاعوا التسلح بهذه السبل لكان بمقدورهم التصدي لبعض قوى العولمة التي تمور حولهم. وفي الوقت الذي يعتبر الموقف في كمبوديا فريدًا من نوعه لبعض الاعتبارات؛ فإن هذه الحالة تظهر كيف يتمكن الناس من تنظيم مقاومتهم للعولمة على المستوى المحلي.

موارد القرويين في خطر: مقاطعة سري آمبل وإقليم كوه كونج

تقع مقاطعة سري آمبل في جنوب شرق إقليم كوه كونج. حكم الخمير الحمر (KR) المنطقة حتى عام ١٩٩٦ ومازالت عائلات تعرف برافضي الخمير الحمر يقطنون هناك. ومن ناحية البنية التضاريسية فإن المنطقة عبارة عن غابات استوائية مطيرة وغابات صنوبر باسقة وأحراش ذات أراضٍ منخفضة ومغمورة بالمياه وأشجار تين هندي وحقول أرز وجداول وشواطئ ومجموعة جزر.

المقاطعة غنية بالموارد الطبيعية وفي واقع الأمر تعد أحراشها الجبلية المصدر الوحيد للخشب والفحم النباتي - المستخدم لغرض الطهي - الذي تستهلكه العاصمة (تبعد ١٥٠ مائة وخمسين كيلو مترًا عنها) والمناطق المحيطة بها. وتقوم أعداد كبيرة من سيارات البيك أب والعربات التي تجرها أحصنة، والتي تكون مملوءة عن آخرها بالأخشاب - بقطع الطريق ذهابًا وإيابًا إلى العاصمة بنوم بنه حيث يتم تجهيز الأخشاب هناك.

السماسرة هم من ذوي الإمكانيات المتواضعة. الخشب المنشور والجذوع والفحم النباتي هي كذلك منتجات تصدر إلى تايلاند وماليزيا. الغابة هي المصدر الذي يحصل منه كثير من أبناء سري آمبل على الخشب ولقمة العيش. ومع ذلك فإن إزالة الأشجار تحدث بمعدلات كبيرة لدرجة أنها لا تهدد مصدر رزق من يعيشون على قطعها فحسب بل تهدد كذلك مصدر رزق من يعيشون على الزراعة والصيد البحري في المقاطعة كلها. إن تآكل التربة الزراعية - الذي يزداد باضطراد بسبب زيادة أعداد الامتيازات التي تمنحها الحكومة لشركات قطع الأشجار - هو السبب الرئيسي الذي يجعل الفلاحين الذين يستخدمون أساليب حرق أحراش المرتفعات يهجرون هذه

الأراضي بعد موسمين زراعيين أو ثلاثة. كما انخفض منسوب النهر الرئيسي في المقاطعة إلى الحد الذي يجعل من العسير على القوارب الكبيرة أن تسلكه وصولاً إلى مركز المدينة الواقعة على بعد سبعة كيلومترات فقط من شاطئ البحر.

مساحات كبيرة من غابات التين الهندي ذات النمو الثانوي - حيث تكون الأشجار الكبيرة مقطوعة لتوها - لها أهمية بوصفها مواطن طبيعية في دائرة حياة عديد من أنواع الأسماء ذات الأهمية التجارية. عديد من الأنهار الكبيرة تصب في البحر؛ ولهذا فإدامة غابات التين الهندي يعد ضروريًا لعمليتي الصيد عند الشاطئ والصيد في عرض البحر وكذلك بالنسبة لشاطئ البحر في حد ذاته.

إن عمليات صيد الأسماك في تزايد. وفي الوقت الذي بالكاد ترى فيه طيور البحر والحياة البرية في أماكن أخرى في كمبوديا بينما هي موجودة في مقاطعة سري آمبل؛ فإن عمليات بيع وتصدير العديد من أصناف هذه الحيوانات لجاميعها ولحدائق الحيوان في جميع بقاع العالم تستنزف التنوع البيولوجي في هذا البلد.

في عام ١٩٩٧ أوضحت الإحصاءات الحكومية في إقليم كوه كونج أنه الأعلى في البلاد من حيث معدل الزيادة السكانية. إن الطوابير المتواصلة من العربات التي تجرها الثيران والمتوجهة جنوبا نحو المقاطعة وعلى مدى أسابيع خلال موسم قطع الأشجار يشي بأن عدد المهاجرين كبير جدًا.

الناس الذين يعيشون خارج مركز مدينة المقاطعة فقراء ومعزولون، قليل منهم متعلم ومعدلات الإصابة بالتدرن الرئوي والملاريا والكوليرا مرتفعة. البعض صيادون بينما البعض الأخر يكسبون عيشهم من حقول

المستنقعات أو من مساحات صغيرة من الأراضي بين أشجار الغابة. غالبية السكان المحليين الذين يسكنون المكان منذ زمن طويل يعملون في قطع الأشجار إلى جانب أعمال أخرى. أما المهاجرون حديثًا، الذين هم في الغالب لا يعملون في الحقول، فيعتمدون كليًا على قطع الأشجار.

آلاف الأسر من المهاجرين ومن السكان المحليين يمارسون قطع الأشجار كمصدر إضافي إلى جانب العمل بالفلاحة أو هم يمارسونها كوسيلة وحيدة لكسب العيش مباشرة من غابات الإقليم، يبيعون الخشب على هيئة جذوع كاملة وخشب منشور وحطب وفحم نباتي وسوار للقوارب. ويذهب المنتج ذو الجودة العالية من خلال تجارة الأخشاب الدولية مرورًا بالأراضي التايلاندية والماليزية لسد حاجة الزبائن في الأسواق اليابانية والأوربية وأمريكا الشمالية إلى أخشاب الغابات الاستوائية الخام.

على المستوى المحلي يذهب قاطعو الأخشاب الذين يمتلكون ثيرانًا أو أبقارًا إلى الغابة لقطع شجرة كبيرة. إنه عمل خطير؛ فقد يسير المرء لعدة أيام متواصلة حتى يهتدي إلى شجرة مناسبة وعندئذٍ قد يحتاج إلى عدة أيام أخرى لقطعها. وعليه أن يبيت في الأحراش حيث يتعرض لخطر الحيوانات المفترسة والأفاعي والطفيليات، وتعد الملاريا واحدة من أهم الأمراض التي يتعرض لها الرجال الذين يقصدون الغابة لهذا الغرض. تكون الجذوع في العادة ثقيلة جدًا بينما لا يمتلك قاطع الأشجار إلا عدة متواضعة لإتمام مهمته فضلاً عن أنه لا توجد لديه تجهيزات للسلامة. ويتعرض قاطعو الأشجار إلى عديد من الحوادث قد يؤدي بعضها إلى الإعاقة الدائمة أو حتى الموت. وتعاني الحيوانات المستعملة في هذه المهمة من آثار العمل الشاق الذي يؤدي إلى تعرضها لمختلف الإصابات أو بلوغها حد الإعياء؛ ولذا لا تعمر هذه الحيوانات لأكثر من عام أو عامين في الغالب. وطوال عملية قطع ونقل

الجذع إلى خارج الغابة يكون قاطعو الأخشاب عرضة لأفراد الجيش أو الشرطة الذين يشرفون على حظر قطع الأخشاب والذين إذا ما سمحوا بقطعها فإنهم يستغلونها لمنفعتهم.

وحال قطع الجذع يستغرق إخراجه من الغابات الجبلية من سبعة إلى عشرة أيام حتى يصل إلى ورشة نشر الخشب أو إلى الطريق حيث يعرض للبيع. وبعد حوالي أسبوعين على الأقل من العمل المتواصل يحصل قاطع الأخشاب على خمسة دولارات أمريكية فقط عن كل جذع يبيعه، وتقطع الجذوع الأقل قيمة إلى قطع صغيرة وهذه مهمة النساء والأطفال الذين يجعلونها على شكل حزم يبيعونها كحطب. إن مهنة قطع الأخشاب هذه ليست مربحة بالمرة ولكنها على أية حالة مهنة من لا مهنة له. ويقول قاطعو الأخشاب: إنهم لو كان لديهم عمل بديل ما اضطروا إلى تعريض أنفسهم لكل هذه الأخطار.

لا تزال الغابة سليمة معافاة حتى هذه اللحظة ويمكن أن تعيش الغابة السليمة لآلاف السنين إذا ما قطعت الأشجار الكبيرة فيها فقط دون الصغيرة ففي هذه الحالة يمكن أن تستمر في إنتاج الأخشاب إلى ما لا نهاية (ويستمر كذلك الدخل المنشود). لكن إذا قطعت الأشجار الصغيرة أيضًا وأحرقت الأرض بما عليها أو جردت من أشجارها تنقرض إلى الأبد. ولكن من أجل أن تأكل تضطر عائلات قاطعي الأشجار بشكل متزايد إلى الاعتماد على قطع الأشجار الصغيرة للحصول على الفحم النباتي والحطب. وبقدر ما تقطع الأشجار الصغيرة بقدر ما تقل فرصة الغابة في الاستمرار في إنتاج الأخشاب في المستقبل.

إن المشكلة التي يواجهها هؤلاء القرويون تكمن في كيفية زيادة دخلهم وفي ذات الوقت يجتنبون التصرفات التي تهدد رأس مالهم؛ مما يؤدي إلى تحول نظامهم الإنتاجي إلى نظام غير مستدام. والرد على هذا التحدي يتمثل في عدد من الخطوات الاستراتيجية: أولاها حاجة القرويين لحماية استثمارهم المتمثل فيما لديهم من ماشية وأرض وغابات وحقول، وحاجتهم إلى تعلم كيفية استغلال ما لديهم من موارد متاحة استغلالاً مستدامًا، ولابد أن تحتوي استراتيجيتهم على معارف وتقنيات تقليدية معروفة وتكنولوجيا حديثة وأشكال جديدة من المنظمات الاجتماعية، وإذا ما أخذت هذا الإجراءات جميعًا بنظر الاعتبار؛ فإنها سوف توفر للقرويين بدائل قادرة على الاستمرار والبقاء في الوقت الذي يواجهون فيه مطالب حياتية متزايدة في محيط يتحول بتسارع نحو العولمة.

قرويون يطورون مصادر من أجل المقاومة

يواجه القرويون في سري آمبل تحديًا أوليًا يتمثل في تحديدهم لأهدافهم وتخطيطهم المسبق لما سيتخذونه من أشكال التغير وكنتيجة لسنوات الحرب والعيش تحت حكم الأنظمة الشمولية، أصبح القرويون غير قادرين على تحديد المشكلات جميعًا وفي آن واحد، ناهيك عن تنظيم أنفسهم لمجابهتها. وهناك قليل من المؤسسات الاجتماعية القادرة على استقطاب الناس، والتي تقوم بتنظيم العلاقات الاجتماعية بينهم؛ بحيث يطلب ذوو النفوذ منهم المساعدة من الأقل نفوذًا.

وبالتعاون مع إدارة المشروع الذي تبنته جمعية خدمة أصدقاء أمريكا (AFSC) استطاع القرويون تحديد متطلباتهم؛ ومن ثم تعلموا من خلال التجارب طرقًا لتحقيقها. في بادئ الأمر تم تكوين مجاميع تتألف الواحدة

منها من ٦٠ - ١٠٠ فرد من الأهالي وتقوم كل مجموعة بمحاولة حل المشكلات التي حددوها حسب تدرج أهميتها لديهم. ولكن قادة هذه المجموعات الكبيرة لم يكونوا يعرفون أفرادها جيدًا كما كان من المتعذر عليهم الاتصال بهم كما ينبغي؛ وعليه أدرك الأهالي أهمية تكوين مجموعات أصغر، كما كونوا ما يدعى بـــ "مجموعات الجوار" التي تتألف الواحدة منها من عدد صغير من الأسر المتجاورة وأعضاء كل مجموعة يضعون القواعد والتصورات المستقبلية لمجموعتهم ويختارون قائدًا لها. وهم يحددون المشكلات التي تعترضهم ويحللونها ويرتبونها حسب أولوية كل منها؛ ومن ثم يضعون الخطط ويتخذون الإجراءات المناسبة لحلها، وفي نهاية كل إجراء يقومون به يقيمون النتائج. وقد قامت النساء في ثلاث قرى بتكوين مجموعات أعضائها من النساء فقط. وقاموا باختيار واحدة من كل مجموعة لتعمل كهمزة وصل بين مجموعتها والمجموعات الأخرى.

وفي عام ١٩٩٩ استطاع القرويون في تسع قرى في المقاطعة تكوين ٤٠ أربعين مجموعة جوار وخمسة مجموعات نسائية وقامت مؤسسة خدمات الكويكرز بمد يد العون لها جميعًا من الناحية التقنية في عدد من الأنشطة بما فيها ١٠١ مائة يوم وواحد من التدريب في هذه القرى كل على حدة. وكانت موضوعات التدريب تتضمن مجالات الزراعة وإدارة المصادر الطبيعية والصحة، وشمل كل برنامج تدريب نحو ثلاثين إلى أربعين فردًا يتعرف كل منهم من خلال البرنامج على العديد من التقنيات والوسائل الحديثة.

وكانت الأنشطة التي مارستها هذه المجموعات تضم من بينها: إنشاء بئر مفتوح، تربية الخنازير والدجاج والبط، تطوير حديقة المنزل، تحسين التربة، تخطيط حقول المرتفعات وتحسين حالتها، ومشروع إقراض الأرز،

الحرف اليدوية، وأنشطة متكاملة لإدارة أزمات الأوبئة. وفيما يلي شرح مجمل للجهود التي ساهم بها القرويون في بعض من هذه الأنشطة.

حملة الوقاية من الملاريا

تبلغ تت نن Tet Non من العمر ٢٣ عامًا؛ وتقول: إنها فخورة بعملها الصغير الذي يدر عليها دخلاً سنويًّا يساعدها على الوفاء ببعض حاجاتها وحاجات أطفالها. فهي تنتمي إلى مجموعة من النساء اللاتي يغزلن الناموسيات في هذه البقعة التي ترتفع فيها الملاريا. وهؤلاء النساء يقلن: إن ما يحصلن عليه من دخل متواضع من هذه الحرفة يكفي لتحسين أوضاع بيوتهن وإرسال أطفالهن إلى المدرسة وقد مكنت صناعة الناموسيات تت نن من فتح متجر صغير تبيع فيه صلصة السمك والتوابل لجاراتها.

حد المرض في المقاطعة من قدرات كثير من الناس على كسب عيشهم، وشكا الناس من الملاريا التي قالوا: إنها تمثل العقبة الكأداء الرئيسية في حياتهم. فالملاريا تعني ضياع عدد من الأيام بعيدًا عن العمل في الحقل ونفقات العلاج. وبالتعاون مع هؤلاء القرويين قامت مؤسسة خدمات الكويكرز AFSC بإطلاق حملة توعية للوقاية من مرض الملاريا وبرنامج لجعل الناموسيات أكثر انتشارًا وأسهل منالاً في المقاطعة؛ فقام كثير من النساء بتعلم صناعتها وبيعها لجيرانهن. وفي كل عام يشجع أفراد الجمعية الأهالي على إحضار ناموسياتهم لغمسها في محاليل طاردة للناموس. والأسرة التي يظهر أنها اتخذت إجراءات لمنع إصابة أفرادها بالمرض تعطى فانلة "تي شرت" مكتوبًا عليها "نم كل ليلة في ناموسية". ويستمتع الأهالي بمشاهدة الذين يتسلمون الجوائز، وربما قال قائلهم إنه لو كان يعلم بجائزة الـ"تي شرت" لأصغى باهتمام أكبر للبرامج التثقيفية.

كما صرح الأهالي بأن امتلاكهم لناموسيات غير حياتهم. وبدا أنهم كانوا ينامون فيها ليلاً كما لم يسجل أحدٌ منهم باع ناموسيته خارج القرية أو استخدمها في صيد السمك. وعلاوة على ذلك تريد الآن بعض القرى في هذه المقاطعة صناعة "ناموسية للنهار" كي تنافس جارتها بأن تكون لها خبرتها الخاصة بها.

إدارة الغابة

بدأ القرويون يدركون حقيقة أن الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها كسبهم للرزق تتعرض للتهديد من جوانب عديدة؛ ولهذا يتعلمون باضطراد مهارات جديدة تساعدهم على السيطرة على مصادر هذه التهديدات كما بدؤا يدركون أهمية المجتمع في المساعدة على حماية مستقبل عائلاتهم. وهم الآن يعملون على وضع البنية التحتية لتطوير منظماتهم الخاصة بهم والتي ستأخذ عاتقها إدارة شئون الغابة نيابة عن مجتمعاتهم وبينما تنمو هذه المنظمات المحلية وتزدهر يمكنهم طلب العون الفني من مؤسسة خدمات الكويكرز وهم يأملون أن يتمكنوا يومًا من إبرام اتفاقات رسمية مع الحكومة الكمبودية لإدارة غاباتهم في المستقبل.

علاوة على ذلك يستصلح الفلاحون والمهاجرون من قاطعي الأخشاب مزارع صغيرة مستدامة وسط الأحراش في المرتفعات، وهي أراض تعتمد على الأمطار وليس مياه الري. وتبلغ مساحة المزرعة الواحدة حوالي هكتار. وقد قام القسم الكمبودي المكمل لنا والمتخصص في المصادر الطبيعية بإدارة جلسات تدريب وعدة زيارات إلى المزارع لتشجيع الفلاحين على زراعة محاصيل متعددة. تحوي هذه المزارع أشجارًا وأنواعًا مختلفة من المحاصيل لتمكين المزارعين من كسب المال طوال فصول السنة. وفي

الوقت الذي تتطور فيه هذه المزارع وتتحسن حالتها يتعلم المزارعون طرقًا لتخزين المياه والمحافظة على خصوبة تربة مزارعهم حتى لا يضطروا في المستقبل إلى هجرانها بحثًا عن غيرها. وبلغ عدد الأسر المشاركة في التدريب أكثر من ٨٥٠ ثمانمائة وخمسين أسرة من قرى مختلفة.

إن سري آمبل مصدر رئيسي للفحم النباتي كذلك والذي تحتاج إليه العاصمة بنوم بنه وسكانها البالغ عددهم مليون نسمة. ويؤدي العدد المتنامي بين الفقراء في المدينة إلى زيادة الطلب على الفحم النباتي؛ مما يؤدي إلى زيادة معدلات قطع أشجار الغابة في هذه المقاطعة؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعرية الأرض وزيادة تآكل التربة. التحقت اثنتان وعشرون امرأة بمشروع لتطوير نصف هكتار من مزارع أشجار من نوع ملائم لإنتاج الفحم النباتي، ويتميز هذا النوع بالنمو السريع في الأراضي التي تعرضت لعوامل التعرية. وقد أجرت هؤلاء النسوة بأنفسهن تجارب متباينة الهدف منها تسريع عملية إنبات بذور هذا النوع من أشجار "الفحم النباتي" وقامت مؤسسة خدمات الكويكرز AFSC بتوفير بذور أولية أو أشجار حديثة الإنبات، فضلاً عن التشجيع المستمر للمجموعة بإمدادها بالمساعدة الفنية اللازمة.

ويقوم المزارعون في الوقت الحالي بتنفيذ تجارب وفحوصات على مزارعهم بما في ذلك تربية الأسماك في الأحواض والقنوات ومزارع الأرز (المغمورة بالمياه) كما يعكفون على تطوير تقنيات لإنتاج أشجار محلية، خاصة الأنواع التي تزيد خصوبة التربة وتعطي إنتاجًا أكبر من الفحم. كما يزرعون أنواعًا من أشجار الزينة التي تنتج زهورًا لتقطف وتسوق في أسواق بيع الزهور، وكذلك مكافحة بعض الآفات التي تصيب محاصيل الخضر والأرز.

بيَطرِيُو القرية

تكون حيوانات المنزل عرضة لعديد من الأمراض؛ ما يعني أنها قد لا تكون قادرة على العمل لعدة أيام في السنة؛ وعندما تصاب بأمراض فتاكة يفقد المزارع أو الزراعة استثمارهما؛ ولهذا يختار المزارعون في كل قرية من بينهم من يقوم باكتساب المعرفة الأساسية اللازمة لعلاج الأمراض المعتادة؛ كي يصبح فيما بعد بيطري قريته. وفي اثنتي عشرة قرية يستطيع هؤلاء البياطرة القرويون الآن أن يتعرفوا ويعالجوا الأمراض المعتادة في الجاموس والخنازير والدجاج، كما يشاركون في حملات التطعيم التي نظمت حديثًا هناك لوقاية الحيوانات من الأمراض الشائعة والمتوطنة في المنطقة.

في إحدى القرى أخبر المزارعون أعضاء المشروع أن العام السابق على المشروع شهد نفوق ٣٣ ثلاثة وثلاثين رأسًا من الجاموس لإصابتها بأمراض تسمم الدم، والآن صار بإمكان بيطري القرية إجراء التطعيمين السنويين اللازمين. وخلال العامين الماضيين لم تفقد أية رؤوس من الجاموس أو غيرها من الحيوانات المنزلية وهكذا صار القرويون يجنون ثمار التغيير في حياتهم وحياة أسرهم، بحفاظهم على صحة حيواناتهم.

تعليم الكبار

الكمبوديون وبخاصة النساء يعانون من أن نسبة ٦٢.٩% من تعداد البالغين أميون وأن أكثر من نصف هذا العدد لا يعرفون القراءة والكتابة على الإطلاق، كما أن كثير من القرويين في مقاطعة سري آمبل ليس لديهم مدارس؛ ولهذا قام أعضاء مؤسسة خدمات الكويكرزAFSC بتدريب متطوعين تدريبًا مكثفًا ليشاركوا في برنامج تعليم للكبار داخل قراهم، وبين الحين والآخر يعقد البرنامج جلسات تعليمية مستمرة للمتطوعين الأكثر

تقدمًا. وجدير بالملاحظة أن مكافأة النساء اللاتي يجتزن الاختبارات في نهاية كل مرحلة دراسية بكميات من الأرز زاد من شعبية برنامج التعليم بين النساء، وقد قالت إحدى المشاركات: "لولا الأرز لما سمح لي زوجي أبدًا بالخروج من بيتي في المساء للدراسة، كما أنني سعيدة كذلك؛ لأنه يعتني بالأطفال بينما أحضر أنا الدروس. والآن أصبح يعرف أن البقاء في البيت ليس مهمة سهلة".

إدارات مصائد الأسماك التعاونية

يعد "خليج كمبونج سوم" واحدًا من أهم مصائد أسماك المياه المالحة في كمبوديا والتنافس على أشده في مجتمع الصيد في هذا الإقليم الجنوبي الغربي، كما ورد على لسان أحد الصيادين، خلال إحدى الورش، الذي قال:

في عام ١٩٨٣ اضطرتنا الحكومة إلى النزوح عن قريتنا؛ لازدياد أهميتها كمصدر لجذب المستثمرين والسياحة. ولهذا اقتسمنا فيما بيننا مساحات صغيرة من الأراضي الصخرية لنبني عليها منازل لنا وقيل لنا: إننا سنكون قرية صيّادين، ولكن في عام ١٩٨٧ مررت الحكومة قرارًا بخصوص صيد السمك يحظر علينا الصيد في مياه الخليج الضحلة. وبالطبع نحن الآن نخرق القانون؛ لأننا لا نملك حقول أرز ولا تربة لزراعة حدائق، كما أننا ليس في قريتنا غابة ونحن بعيدون عن المدينة ماذا عسانا نعمل غير صيد السمك؟ فلو أنني نفذت القانون سيموت أطفالي.

في محاولة لمساعدة الفقراء والذين هم على حافة الفقر، للعمل معًا للحفاظ على الحشائش البحرية في قاع الخليج والشعاب المرجانية وغابات التين الهندي والمناطق التي تتجمع فيها زريعة الأسماك، نظمت مؤسسة خدمات الكويكرز ورشة عمل لمدة يومين تحت عنوان "ورشة حاملي

الأوتاد" دعي إليها ممثلون عن الصيادين وممثلون عن الحكومة وفنيون حكوميون، وكان أحد أهداف الورشة طرح فكرة "الإدارة التعاونية للمصائد السمكية" وبالاعتماد على الخبرة المكتسبة من العمل في مجال إدامة الغابات سالفة الذكر، أخذ المشاركون على عاتقهم مهمة التفكير في كيفية تعاون مجتمع صيد السمك مع وزارة مصائد السمك من أجل إدارة مصدر رزقهم الوحيد.

وقد طلب أحد أعضاء مؤسسة خدمات الكويكرز واسمه "أوك لي" عددًا من السماكين الذين "جربوا" نظامًا للإدارة التعاونية أن يخبروا المشاركين في الورشة عما حققه البرنامج الجديد. كان يتوقع منهم التحدث عن الزيادة البالغة ١٥٠% مائة وخمسين بالمائة في محاصيل المحار والبالغة ٥٠% خمسين بالمائة في محصول صيد الأسماك، لكن الرجل الذي وقف للإجابة عن السؤال قال:

"في السابق ربما كان هناك عشرة أشخاص فقط أغنياء في مجتمعنا الذي كانت فيه حوالي ٦٠٠ ستمائة أسرة لا تجد ما تأكله. أما الآن فنحن جميعًا نأكل، الستمائة أسرة تستطيع أن تجد ما يسد احتياجاتها الغذائية. الآن نعيش جميعًا في مساواة، مجتمعنا بأكمله يعيش حياة أفضل؛ لأننا نعيش في حالة أكثر مساواة.

يحدث القرويون هذه التكيفات في حياتهم ضمن نظام اقتصادي وسياسي متقلب والنظام الاجتماعي والحكومي في المنطقة غير مستقر هو الآخر فالأجانب الأغنياء يسيل لعابهم على الأراضي التي يظن القرويون أنهم يسيطرون عليها، وهكذا تظل ملكية القرويين لأراضيهم غير مؤكدة في ظل غياب قانون وطني شامل خاص بالأراضي. والأقوياء يستمرون في

ممارسة التهديدات الممزوجة بالعنف لاستفزاز القرويين للنزوح عن الأراضي التي أصبحت محط أنظار المستثمرين لاستغلالها كأراضٍ زراعية صناعية أو كغابات منتجة للأخشاب تجاريًا. وبينما تسير كمبوديا نحو الصناعة تلوح في الأفق فرص تحقيق أحلام الحياة المدنية".

خاتمة

رغم أن صدمة العولمة الشاملة لا تزال بعيدة عن سري آمبل، المقاطعة الصغيرة في ريف جنوب كمبوديا المنعزل، إلا أن القرويين شعروا ببعض آثارها. وهم يتعلمون الآن أن بوسعهم الاختيار وكسب عيشهم بطرق أكثر كفاءةً وتأثيرًا، وأن التعاون والثقة فيما بينهم معان نافعة. قد تزيدهم هذه المعرفة مقاومة لمثل هذه التيارات العالمية.

جلب العولمة إلى الوطن ليس بالأمر العسير

آرني ألبرت

عندما حاولت مجموعة صغيرة من الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق العمل والدين - توزيع منشورات مناهضة لمصانع العمالة الرخيصة خارج أحد متاجر الأحذية في المركز التجاري في نيوهامبشير عام ١٩٩٨، كانت تتوقع الاستحواذ على اهتمام الرأي العام فضلاً عن عمليات اعتقال من قبل الشرطة. ولم تكن لديها أدنى فكرة أن عبارة "ثمانية الفوت لوكر Footlocker Eight" ستصبح في وقت قصير معروفة في طول البلاد وعرضها.

لقد كان سبتًا مشهودًا بكل المقاييس في المركز التجاري في نيوهامبشير، وهو المركز التجاري الرئيسي في مانشستر، المدينة الأكبر في نيوهامبشير. وكان ثمة متجر جديد من متاجر جي سي بني J.C.Penney يفتتح وعماله يوزعون إعلانات ترويجية بباب المركز. أما الزبائن فكان بعض منهم يسير في ممرات المركز دافعًا أمامه عربة طفل تصدر عجلاتها صريرًا، ويتوقف بين الفينة والأخرى ليتجاذب أطراف الحديث مع أحد الزبائن أو يجلس على إحدى الدكك التي تتوسط كل ممر، وفي تلك الأثناء كانت شرطة مانشستر تراقب عن كثب وبشيء من الريبة في محاولة منها لرصد الناشطين المناهضين لمصانع العمالة الرخيصة والذين كانوا بدورهم قد أبلغوا السلطات ووسائل الإعلام مسبقًا بعزمهم توزيع منشوراتهم المناهضة.

دخل المركز نحو ثلاثين ناشطًا من عدة مداخل في مجموعات من اثنين وثلاثة واختلطوا بالزبائن، كان معظمهم يحمل معه منشورات زرقاء فاتحة مختبئة داخل ملفات أو حقائب وتتضمن وصفًا لظروف العمل في مصانع العمالة الرخيصة بما فيها المصانع التي تنتج بضائع لصالح مؤسسات نايك Nike وديزني Disney وجي سي بني J. C. Penney وفوت لوكر Foot locker، وهي سلسلة محلات بيع بالقطاعي، ويعد أكبر زبائن الشراء بالجملة الذين يشترون بضائع شركة Nike، كما أنها كانت هدفًا للاحتجاجات التي اجتاحت سبعين مدينة في ست دول في ذلك اليوم.

وآخذين في الاعتبار عدم الاحتكاك بالداخلين والخارجين من المتاجر بدأ الناشطون في توزيع المنشورات على الزبائن، وفي لحظات أمرهم أفراد أمن المركز بالتوقف عن توزيع المنشورات؛ الأمر الذي امتثل له معظمهم باستثناء ثمانية رفضوا الامتثال وأصروا على أن توزيع المنشورات حق يكفله لهم القانون والدستور، وهو ما رفضه أفراد الشرطة وهددوهم بإلقاء القبض عليهم إن امتنعوا عن مغادرة المركز فورًا. ولما لم يستجب الناشطون الثمانية وجهت الشرطة لاثنين منهم أمر استدعاء بينما حملت الآخرين إلى قسم الشرطة بتهمة ارتكاب جنحة التعدي الإجرامي. تزامن مع ذلك وجود مراسلين للإذاعة المحلية والجريدة اليومية الرئيسية. وفي اليوم التالي كانت أخبار القبض على مناهضي مصانع العمالة الرخيصة على كل لسان.

في غضون أيام قليلة كانت قضية الناشطين - إلغاء مصانع العمالة الكادحة والحق في الحديث داخل المراكز التجارية التي يمتلكها القطاع الخاص - تستحوذ على جل اهتمام وتأييد الكتاب والمحررين في عديد من الصحف المحلية واسعة الانتشار، وخلال أسابيع كانت حملة التغطية للقضية

تسفر عن فرصٍ متجددة للحديث عنها في المدارس الثانوية وقاعات المحاضرات في الجامعات وفي الكنيسة والاتحادات المختلفة والبرامج الرئيسة في محطات الراديو المعروفة ومحطات التلفزيون المشفرة. وفي الأشهر القليلة التالية، وبينما كان موعد البت في هذه القضية القانونية في قاعة المحكمة يقترب، ظلت قضية الناشطين الثمانية الذين فجروا الاحتجاجات ضد متاجر الفوت لوكر، التي أصبحت فيما بعد تعد قضية "الثمانية الفوت لوكر Foot Locker Eight"، ومصانع العمالة الرخيصة ودور المركز التجاري في دعم هذه المصانع – حديث المدينة الذي أثرى المناقشات والجدل المحلي وفرض نفسه حتى على مستوى الأغنية.

لنأخذ مصانع ديزني كمثال.

ربما كانت مسألة مصانع العمالة الرخيصة التي تنتج السلع الاستهلاكية بكميات كبيرة، وخصوصًا الملابس والأحذية، هي ما أيقض أفواج الناشطين في مجال حقوق الشباب والدين والعمل أكثر من أية مسألة أخرى مرتبطة بالعولمة. وعلى الصعيد الدولي استخدم الناشطون أساليب مختلفة لتسليط أنظار الرأي العام العالمي على عمالة الأطفال، والأجور الزهيدة، والعمل لساعات طويلة، وظروف العمل في أماكن غير صحية، وهضم حقوق العمال في المصانع المنتجة لسلع تحمل علامات تجارية كعلامتي Nike و Disney.

وإذا أخذنا على سبيل المثال، إنتاج الملابس في هاييتي فسنرى أن تقريرًا أعدته جميعة العمل الوطنية عام ١٩٩٦ ومقرها في نيويورك، يظهر نساء يعملن في مصنع للملابس في مدينة بورتوبرنس port – au –prince ويقمن بخياطة ملابس لمؤسسة وولت ديزني مقابل ٢٨ ثمانية وعشرين سنتًا عن كل ساعة عمل، وهو أجر أقل بكثير مما يفي بمتطلبات المعيشة.

العاملات اللاتي احتججن أو اللاتي حاولن التفاوض مع الإدارة من أجل تحسين ظروفهن فصلن من العمل. وثمة فرق شاسع بين هذه الصورة القاتمة والصورة الرائعة التي تحملها ملابس وألاعيب الأطفال المستخدمة في الترويج للنسخة الواحدة بعد المائة ١٠١ من كلب ديزني الدلماسي 101 Dalmatians التي كشف عنها مؤخرًا.

أثناء تصوير الفيلم تبذل أقصى عناية بالكلاب التي تظهر في النسخة الـ١٠١ من الكلب الدلماسي؛ حيث توضع الكلاب في عربات معدة لراحتها ويعتنى بها على مدار الساعة كما أن لكل منها مدرب خاص، هذا ما تقوله سلسلة مطاعم ماكدونالدز للأكلات السريعة لزبائنها عندما تقدم لهم جوائز هي عبارة عن لعب تمثل شخصيات ديزني. وتصرح مؤسسة ديزني نفسها قائلة: "إن العناية التي نبذلها لحيواناتنا تفوق كل عناية تبذل للبشر.. في جميع أنحاء العالم".

ودعت جمعية العمل الوطنية هذه إلى تخصيص أسبوع من العمل للضغط على مؤسسة ديزني كي تحسن ظروف العاملين في المصانع التي تعمل لحسابها من الباطن وبناء على هذه الدعوة قرر برنامج نيوهامبشير الذي تديره مؤسسة خدمات الكويكرز المشاركة.

لم تكن مشكلة مصانع العمالة الرخيصة مجرد وسيلة لرفع مستوى الوعي حيال تأثير العولمة على العمال فحسب؛ بل أعطت الناشطين الحقوقيين القدرة على معالجة مسألة معقدة كانت وسيلة لربط العولمة بالمدن غير الصناعية مثل مانشستر ومتاجر المراكز التجارية التي تبيع الملابس المصنوعة في دول تدفع أجورًا متدنية.

وفي مدينة نيوهامبشير مدن مثل مانشستر، التي وفرت ذات يوم عشرات الآلاف من فرص العمل في مجالي صناعة النسيج والأحذية، هجرها أصحاب العمل الباحثين عن العمالة الرخيصة غير الاتحادية. وعلى طول ضفتي نهر مريماك تقبع خاوية على عروشها مبان لمنشآت صناعية. كانت مانشستر في يوم ما منطقة تجارية من الطراز الأول، ولكنها الآن خالية من أي نشاط تجاري اللهم إلا من نوادي الفيديو ومتاجر الكتب القديمة ومحال هي أقرب ما تكون إلى مراكز تجارية يخيم عليها الكساد.

أصدرت منظمة "إنتاون مانشستر" وهي منظمة اجتماعية مخصصة لإنعاش وسط المدينة التجاري – تقريرًا في عام ١٩٩٣ تقول فيه:

كما هي الحال في معظم المدن في طول البلاد وعرضها، شهد وسط مدينة مانشستر هجرة محلات البيع بالقطاعي منها إلى أطراف المدينة. ولقد كان لاكتمال العمل في مركز نيوهامبشير التجاري أبعد الأثر في زيادة هذه الظاهرة. أما محلات البيع بالقطاعي والمطاعم الموجودة في وسط المدينة فهي لخدمة المجتمع التجاري هناك، عادة تصبح الحركة التجارية بطيئة بعد الساعة الخامسة مساءً.

يتذكر ويل توماس، وهو مدرس اجتماعيات، كم كان وسط المدينة مزدحمًا بالمتاجر عندما كان طفلاً يصحب والدته عاملة المطحن في أيام تقاضي راتبها ويقول: "كان وسط المدينة مكانًا لبيع وشراء كل ما يخطر بالبال". كان المركز التجاري حيث يوجد الناس، وكانت المنتجات التي تباع فيه ترد إليه من أماكن بعيدة.

كان متجر ديزني في المركز التجاري في نيوهامبشير في مانشستر مكانًا نموذجيًا للاتصال بالناس وإرسال رسالة إلى الشركة كانت المنشورات

تنص على ما يلي: "الملابس التي تباع في متجر ديزني مصنوعة في مصانع العمالة الرخيصة في جميع أنحاء العالم حيث تساء معاملة العمال الذين يتقاضون أجورًا لا تذكر ويفصلون إذا حاولوا تشكيل أي نوع من الاتحاد فيما بينهم". وكانت تحث قراءتها على الكتابة أو الاتصال أو إرسال فاكس إلى مدير عام شركة ديزني ميشيل إيزنر Michael Eisner لحث الشركة على التوقف عن الإنتاج في بورما، والتوقف عن استخدام الأطفال كأيد عاملة في تايلاند. وفي حالة هاييتي، طلبت من الشركة أن: "تتأكد من أن عملاءها الذين يعملون لحسابها بعقود من الباطن في هاييتي رفعوا أجور عمالهم وأعادوا إلى العمل من سبق فصلهم بسبب قيامهم بأنشطة اتحادية أو التحدث إلى نشطاء حقوق الإنسان، وكذلك التفاوض بإخلاص مع العمال الذين يشكلون اتحادات والموافقة على وجود رقابة مستقلة لرصد ظروف العمل".

لم تبق إلا مشكلة واحدة فقط هي كون المركز التجاري في نيوهامبشير ملكية خاصة ورغم أنه يعتبر مكانًا للتلاقي ومركزًا ثقافيًا وحتى راعيًا للأحداث السياسية أحيانًا، إلا أن مالكيه لا يسمحون فيه بالتحدث بحرية تامة. وعندما ظهر ناشطان خارج متجر ديزني في التاسع من ديسمبر عام ١٩٩٦ اعترضهما على الفور أعضاء من قوة الأمن الخاصة بالمركز الذين أمروهما بالتوقف عن ممارسة نشاطهما أو القبض عليهما.

يريد أصحاب المركز إحكام السيطرة على مجريات الأمور داخل ما يملكون كي يجعلوا منه ما يسميه مدير عام مركز نيوهامبشير "محيطًا ممتعًا للتسوق" [1]. ومع ذلك علمت جمعية خدمة أصدقاء أمريكا عند استشارتها

---

(1) National Labor Committee organization Materials.

لاتحاد الحريات المدنية في نيوهامبشير أن قدرة من وراء المراكز التجارية على تقييد حرية التعبير داخل مراكزهم أصبحت شيئًا مشكوكًا فيه في دول أخرى. وفي ملاحظة للمحكمة العليا في ألاسكا نقرأ ما يلي:

"إن المرء لا يحتاج إلى أكثر من نظرة واحدة يلقيها من النافذة على مدينة أنشوراج Anchorage ليرى أهمية الدور الذي تلعبه المراكز التجارية في الحياة اليومية ففي كل يوم يندمج الناس في أنشطة تجارية اجتماعية سياسية بيئية داخل تلك المراكز التجارية الضخمة وليس في ميدان عام داخل قرية".

ولهذا حكمت المحكمة بأنه "إذا سمح للمراكز التجارية بكتم أنفاس الناس ومنعهم من حرية التعبير فسوف يؤدي ذلك إلى انتقاص الحقوق التي كفلها لهم الدستور في ألاسكا".

كما أصدرت المحكمة في تعليقها التالي على حكمها في القضية التي رفعها إليها نشطاء السلام خلال حرب الخليج:

"نحن لا نتدخل في حقوق الملكية الخاصة من قريب أو بعيد، ولكن عندما تمارس هذه الحقوق، كما في هذه القضية، بطريقة تنتقص بشكل حاد من حق حرية التعبير من أجل تفادي تدخل طفيف ونسبي في ملكية خاصة فإن الأخيرة يجب أن تذعن للأولى".

ورغم أن نيوهامبشير ليس لديها سابقة كهذه إلا أن مؤسسة خدمات الكويكرز في نيوهامبشير قررت أن تحاول ثانية بث منشورات حول إساءة استغلال العمال الذين يصنعون منتجات تباع في محلات القطاعي داخل المركز التجاري؛ من أجل تحديد مقدرة المركز على تقييد حرية تعبيرهم. وسنحت الفرصة في يوم ١٨ أبريل عام ١٩٩٨ عندما دعت الحملة من أجل

حقوق العمال إلى تحرك دولي يتركز أساسًا على شركة نايك Nike التي كانت بالفعل في ذلك الوقت نموذجًا صارخًا لشركات العمالة الرخيصة.

المشاركة مع شركة نايك Nike

درجت شركة نايك Nike انطلاقًا من مقريها في بيفرتون وأوريجون على نقل مصانعها لإنتاج الأحذية إلى آسيا جريًا وراء العمالة الرخيصة. وكانت البداية في اليابان. ولكن عندما زادت تكلفة أجور اليابانيين في السبعينيات من القرن الماضي نقلت نايك مصانعها إلى كوريا وتايوان اللتين أصبحتا تنتجان ٩٠% تسعين في المائة تقريبًا من إجمالي إنتاج أحذية نايك بحلول عام ١٩٨٠ وبدأت الشركة في الإنتاج في الصين عام ١٩٨١ وبنت مصانع لها في كل من ماليزيا وأيرلندا [١].

سبق لشركة نايك الإنتاج في الولايات المتحدة: ففي عام ١٩٧٤ افتتحت مصنعًا في إكستر، أي نيوهامبشير، وقد كانت فيما سبق تشتهر كمدينة متخصصة في صناعة الأحذية. وتلاه بعد ذلك مصنع في ساكو وماين Maine وهي أيضًا كانت مدينة تشتهر بصناعة الأحذية. وبحلول عام ١٩٧٧ كان هناك ٢٠٠ شخص يعملون لحساب شركة نايك في نيوهامبشير بينما كان مصنع الأحذية في إكستر عام ١٩١٠ يستخدم ٧٠٠ عامل لكن طبقًا لما جاء في كتاب من تأليف جي بي ستراسر J.B.Strasserr ولوري بكلند Laurie Becklund عن شركة نايك فإنه "من الصعب صناعة الأحذية في أمريكا". يكلف أجر العامل في أمريكا حوالي ٤ دولارات أمريكية تقريبًا

---

(١) ج. ب. ستراسير J. B. Strasser و ل. بيكلاند L. Becklund، سووش Swoosh: القصة غير المعتمدة لنايك والرجال الذين لعبوا هناك، Harcourt Brace and Jovanovich, 1991.

عن كل ساعة عمل، أي أن تكلفة المحلي أعلى من المستورد وعلاوة على ذلك "توجد قوانين في أمريكا تنظم نوعية الخامات المستخدمة. والموظفون كان لديهم إجازات وعمل وأوقات راحة أثناء العمل ولا يعملون في عطلة نهاية الأسبوع".(١)

وفي نهاية عام ١٩٨٤ كانت العمالة التايوانية والكورية تكلف الشركة حوالي ١.١ دولارًا في الساعة إذا ما قورنت بما يدفع لعمالها الذين يتقاضون من ٨ إلى ١١ دولارًا عن نفس المدة من العمل في مقرها في ساكو بالولايات المتحدة. "آخر ضربة معول في صرح فرع ساكو - على حد تعبير ستراسر وبكلند - كانت إثر موجة من حمى المطالبة بالتعويضات اجتاحت الشركة من قبل العاملين فيها بسبب جروح ادعوا إصابتهم بها بسبب الطبيعة التكرارية لعملهم". أغلقت الشركة فرعيها في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥؛ ولهذا أصبحت منتجات نايك كلها آسيوية المنشأ بدءًا من هذا التاريخ.

في مصانع نايك الآسيوية ليس من حق العاملين المطالبة بتعويضات ولا إجازات ولا عطلة نهاية الأسبوع، ولكن عندما بدأت الحكومات الآسيوية تنمو سياسيًا وتسيطر على مقاليد الأمور في أماكن العمل هربت نايك بنشاطها إلى بقاع أقل ديمقراطية من العالم. وفي تقرير نشر في بحث أعد في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي من قبل شركة أمن كتب محللون ما يلي:

لو أننا غصنا عميقًا في موضوع اختيار نايك للدول التي تصنع فيها أحذيتها وفي تعليقاتها بخصوص الاستقرار السياسي، سنلاحظ أنها تميل إلى

---

(1) Ibid., p. 347.

تفضيل الحكومات المتسلطة. ولنضرب مثلاً، كانت نايك منتجًا رئيسيًا في كل من كوريا وتايوان عندما كانتا ترزحان تحت حكم العسكر. وها هي الآن تفضل الإنتاج في الصين حيث الحكومة الشمولية ولم يحكم البلاد غير رجلين اثنين منذ عام ١٩٤٩، وكذلك إندونسيا حيث حكم الرئيس سوهارتو الذي بقي في سدة الحكم منذ عام ١٩٦٧. ولا يزال الحزب الشيوعي يمسك بقبضة حديدية زمام الأمور في فيتنام، وعلى العكس لم تحول نايك نشاطها إلى الفلبين على نطاق واسع في عقد الثمانينيات من القرن العشرين؛ لأن الديمقراطية كانت قد أخذت في الازدهار هناك. وحتى الحركة الديمقراطية في تايلاند ١٩٩٢ كان لها رد فعل فعال في مسألة تردي نوعية منتجات نايك في هذا البلد [١].

ومن المفارقات أن التقرير أعلاه نشره خبراء نايك القانونيون أنفسهم عندما ترنت سمعتها إلى الحضيض عام ١٩٩٧؛ إذ وزعوا على الجمهور علبًا تحتوي نسخًا منه في محاولة منهم لتضمينه تفاصيل عن الدمار الذي أصاب الشركة جراء مظاهرات الولايات المتحدة.

لم يقف عمال نايك مكتوفي الأيدي؛ فقد أضرب عشرة آلاف منهم في إندونيسيا عن العمل احتجاجًا على الأجور المتدنية عام ١٩٩٧ بعدما رفضت شركة ب ت هاردوافا أنيكا للأحذية PT hardava Aneka Shoe المتعهدة بتصنيع منتجات نايك هناك - الإذعان لمطلبهم بزيادة الراتب الأساسي؛

---

(1) Jardine, Fleming International Securities Limited, cited in a 1998 report of the Campaign for Labor Rights. Ironically, the Jadine Fleming report was distributed in Nike's own press packets by company PR reps doing damage control at colleges where Nike practices were under attack.

ومن ثم قيامها بمقايضة الزيادة في أساسي الراتب بتخفيض مكافآت العمل الإضافي وفي أفرع الشركة في فيتنام خرجت تظاهرات أقل حجمًا [١].

وفي صيف ١٩٩٧ نشرت صحيفة الوول ستريت جورنال ما يلي: "ربما تكون شركة نايك أكثر شركة تعاني من الضغوط جراء ظروف العاملين في الشركات العاملة لحسابها في البلاد الأجنبية"[٢]. وكي تدافع عن نفسها، كلفت نايك الناشط المخضرم في الحقوق المدنية والسفير السابق للأمم المتحدة أندرو يونج Andrew Young القيام بزيارة الشركات العاملة لحسابها في إندونيسيا والصين وفيتنام. ووجد يونج أنه "لا دليل أو نموذج يثبت وجود تعسف أو سوء معاملة على نطاق واسع وبشكل منظم وموجه ضد العمال" ويمضي يونج قائلاً: "كانت الشركات الاثنى عشرة التي زرتها في فيتنام وإندونيسيا والصين بشكل عام نظيفة وحديثة مثلها مثل غيرها من المواقع الإنتاجية التي زرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تبد لي أبدًا الشركات التي يطلق عليها الأمريكيون اسم شركات العمالة الرخيصة sweatshops". ونص تقرير يونج على أن فكرة حقوق العمال" ليست مبدءًا متطورًا ومفهومًا كما ينبغي" في هذه الدول الثلاث. ويعترف يونج بأنه لم يبحث في قضية الرواتب ومستويات المعيشة على الإطلاق[٣].

(1) Compaign for Labor Rights alerts, 1st May. 18th June 1997.

(2) "Nike Tries to Quell Exploitation Charges", *Wall Street Journal*, 25th June 1997.

(3) Andrew Young, "The Nike Code of Conduct", GoodWorks International, 1997.

وعلى الفور، كان تقرير يونج هذا موضوعًا للنقد في آسيا والولايات المتحدة. كتب مدير منظمة الرقابة على العمل الفيتنامية Vietnam Labour Watch، ثوين جوين Thouyen Nguyen يقول:

أمضى السيد يونج عشرة أيام فقط في زياراته لمصانع الصين وفيتنام وإندونيسيا. وكانت زياراته تدار من قبل إدارات هذه المصانع، وتحدث إلى العمال من خلال مترجمي شركة نايك. ومن البديهي أن لا يظهر العاملون امتعاضهم أمام مديريهم خصوصًا في الأقطار ذات الحكومات القمعية حيث يتعرض العامل لتهمة إثارة الشغب التي قد تصل عقوبتها إلى الفصل والسجن[١].

تقول أنيتا مشان، وهي خبيرة في الجامعة الوطنية الأسترالية في شئون مصانع إنتاج الأحذية الصينية: "إن في المصانع التي تنتج لحساب شركة نايك وشركات أخرى ذات شهرة عالمية ساعات عمل إضافية إجبارية تتخطى الحد الأعلى الذي يسمح به القانون وأجورًا أقل من الحد الأدنى القانوني كما يحرم العاملون فيها من إجازة نهاية الأسبوع لأسابيع متتالية وتوقع عليهم غرامات باهظة لأخطاء تافهة، أما عن العقوبات البدنية والإساءات الجسدية فحدث ولا حرج"[٢].

وبعد ذلك بقليل نشرت مجموعات مستقلة عن شركة نايك تقارير تظهر نتائج تختلف عما ورد في تقرير يونج، وقام مركز رصد الموارد الآسيوية والجمعية الصناعية المسيحية في هونج كونج بدراسة ظروف

---

(2) Thuyen Nguyen, letter to the Editor, New York Times, 30th June 1997.

(3) Dr Anita Chan, Australian National University (Via Internet).

العمل في أربعة من المصانع الكبرى في الصين والعاملة لحساب شركتي نايك وريبوك.

وجاء في تقريرها المنشور في سبتمبر عام ١٩٩٧ أنهما لاحظا أن "المسح الميداني يظهر أن الممارسات والظروف داخل كل الشركات محل الدراسة تنتهك وبشكل صارخ المعايير الخاصة بهذه الشركات ذاتها ناهيك عن قانون العمل الصيني. وتتضمن الانتهاكات ساعات العمل الزائدة والعمل الإضافي الإجباري والحرمان من الإجازات والأجور المنخفضة إلى ما دون الحد الأدنى القانوني. والعمال في الغالب يقصون من العمل لكونهم "كبارًا جدًا" (أكثر من ٢٥ سنة). وبرغم القانون الصيني الذي ينص على الحق في حصول العاملة على إجازة أمومة فإن الحوامل يطردون من العمل"، ومن ضمن ظروف العمل الصعبة كذلك التعرض لمواد كيميائية سامة ومستويات عالية من الغبار والحرارة العالية؛ الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفات صحية عديدة[١].

وكشف تقرير سربه مراقب شركة نايك إيرنست أند يونج Ernst&Young عن تعرض العمال في فيتنام إلى أبخرة الطولوين المسرطن وبمستويات تفوق المسموح به في فيتنام بـــ ١٧٧ ضعفًا. وفي تعليق لها على تقرير إيرنست أند يونج هذا نشرت صحيفة النيويورك تايمز تقول:

لقد رسم تقرير إيرنست أند يونج صورة قاتمة لآلاف العاملات الصغيرات، ومعظمهن تحت الخامسة والعشرين، اللاتي يعملن لمدة عشر

(1) "Working Conditions in Sports Shoe Factories in China Making Shoes for Nike and Reebok," Asia Monitor Resource Center and Hong Kong Christian Industrial Committee, 1997.

ساعات ونصف يوميًا وعلى مدى ستة أيام في الأسبوع في درجات حرارة وضوضاء مرتفعة، وهواء ملوث مقابل أجر أكثر بقليل من عشرة دولارات أمريكية في الأسبوع. كما أظهر التقرير عمالاً يعانون من مشكلات صحية في الجلد أو في التنفس ومع ذلك لم يتم نقلها إلى أقسام خالية من المواد الكيميائية وأن أكثر من نصف العمال الذين يتعاملون مع مواد كيميائية خطرة لا يرتدون أقنعة أو قفازات واقية (١).

انتشرت أخبار عن إساءة نايك معاملة عمالها في الإنترنت وبين الناشطين المناهضين لمصانع العمالة الرخيصة في الجامعات والكنائس والاتحادات وجماعات حقوق الإنسان. وحتى شبكة التلفزيون الرياضية المشفرة ESPN أرسلت مندوبين عنها إلى فيتنام عام ١٩٩٨ للوقوف عن قرب على حجم المأساة داخل المصانع التي تنتج أكثر الأحذية الرياضية شهرة في العالم. ورغم أنهم أبلغوا الشركة المتعاقدة مع نايك قبل موعد الزيارة بيوم إلا أن مراسلي الشبكة استطاعوا مرتين رصد اعتداءات بدنية من طرف المشرفين على العاملين على خط التجميع(٢). وقد نقل فريق شبكة التليفزيون هذه الملاحظات إلى حملة حقوق العمال التي تولت تنسيق مظاهرات ١٨ أبريل عام ١٩٩٨. يقول الفريق: "إذا كانت هذه هي الحال في الشركات المتعاقدة مع شركة نايك من سوء معاملة للعاملين فيها مع علمهم

---

(1) Steven Greenhouse. "Nike Shoe Plant in Vitnam is Called Unsafe for Workers," *New York Times 1997.*

(2) "Made in Vitnam, The American Sneaker Controversy: You Decide - Are they Sweatshops?" *ESPN, 2nd April 1998.*

بوجود فريق تلفزيوني يقوم بالتصوير، فإن لنا أن نتخيل مدى سوء المعاملة في غياب عدسات التصوير[١].

وعلى مدى السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات في القرن الماضي استخدمت الحملة الإنترنت لبث بحوث وأفكار بناءة ومنشورات وتحليلات تقوم بها قائمة متنامية من النشطاء المناهضين لمصانع العمالة الرخيصة sweatshops وأدت دعوتها إلى تحرك دولي ضد شركة نايك إلى خروج احتجاجات في خمسين مدينة في الولايات المتحدة وخمس عشرة مدينة في كندا وأخرى في فنلندا وأستراليا ونيوزلاندا وشيلي. وطلبت الحملة من المحتجين التركيز على سلسلة متاجر فوت لوكر Foot Locker، وهي أكبر زبائن الجملة المتعاملين مع نايك. وأضاف إئتلاف العمل وراء العلامة التجارية الذي يتخذ من تورنتو مقرًا له، أن محلات فوت لوكر مملوكة لوول ورث Woolworth الذي كانت مجموعة شركاته الشمالية في هذه الأثناء تنتج سلعًا تجارية في مصانع صغيرة تنتهك القانون الكندي الخاص بالأجور وساعات العمل. وانتقد كثير من المحتجين كذلك مشروع منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (FTAA) الذي كانت تجري مناقشته في ذات عطلة نهاية الأسبوع أثناء انعقاد قمة نصف الكرة الأرضية في سانتياجو وشيلي. كان مشروع الـــFTAA يهدف إلى رفع الحواجز التجارية بين ٣٥ دولة في النصف الغربي من الأرض وزيادة قدرة رأس المال على الحركة دون الحديث عن توفير أدنى حماية للعمال وحقوق الإنسان.

---

(1) "ESPN Exposes Nike," Campaign for Labor Rights *Newsteller,* June/July 1998.

حدثت احتجاجات في مراكز تجارية ومحلات وسط المدينة - كلها مملوكة لشركتي فوت لوكر ونايك وكان من بين المشاركين طلبة المدارس الثانوية والجامعات ونشطاء في اتحادات عمالية وخبراء في حركة تضامن أمريكا الوسطى. وكان المتظاهرون يقيمون عروضًا مسرحية في الشوارع بما في ذلك أفراد يرتدون دمى فئران وظرابين، واستخدم المتظاهرون دمية ارتفاعها ١٢ قدمًا تمثل المدير التنفيذي لشركة نايك فيل نايت Phil Knight وكانت ترقص وتوزع القبلات على الجماهير، ودمية تحمل وجه الرئيس بل كلينتون، وأخرى تحمل وجه رجل إندونيسيا القوي سوهارتو. وكان الكثيرون يرتدون فانلات كتب عليها عبارة "اسألني لماذا نايك يرضع Ask me why nike sucks"، ويقومون بتوزيع منشورات داخل مركز بالتيمور التجاري ولمدة تسعين دقيقة قبل أن يطردوا ويذهبوا إلى مركز آخر حيث ساعة أخرى من توزيع المنشورات وهكذا.

وبناءً على تقرير كتبه ناشط في مدينة سولت ليك salt lake city كان معظم المحتجين في مدخل متجر فوت لوك من طلبة جامعة أوتا Utah والمدارس الثانوية المحلية علاوة على لفيف من نشطاء اتحادات عمال النفط والمواد الكيماوية والذرية والاتحاد الفيدرالي الأمريكي وأعضاء من المجالس البلدية واتحاد عمال الحديد والصلب المتحدين. وكان المتظاهرون على اختلاف مشاربهم يرسمون لوحة تضم جميع ألوان الطيف الاجتماعي، وجميعهم متفقون على انتقال سياسات شركة نايك ومصانع العمالة الرخيصة واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة JEDI وهي منظمة تنشط محليًا في مجال الدفاع عن حقوق النساء العاملات بأجور متدنية، كانت من الرعاة الأساسيين للاحتجاجات. عبرت برن بون، وهي عضو في منظمة JEDI النسائية عن رغبتها في إيجاد تضامن دولي بين كل عمال العالم وذلك في

حديثها الذي قالت فيه: " إننا لا نفعل ذلك فقط من أجل مقاطعة منتجات نايك بل من أجل تحسين المعيشة للبشر أينما كانوا"[1].

إن الاحتجاجات التي هزت أرجاء سياتل Seatle وواشنطن دي سي في صيف عام ١٩٩٩ لم تأت من فراغ؛ لقد كانت الإجراءات المعادية لمصانع العمالة الرخيصة فرصة للتدريب وبناء شبكة اتصال للاتحاد الذي خرج لمواجهة التجارة الحرة ورفض رفع رقابة الحكومات على الشئون المالية.

ثمانية الفوت لوكر

تجمع زهاء ثلاثين من النشطاء برعاية مؤسسة خدمات الكويكرز في كنيسة بروتستانتية (تتبع تعاليم جون وزلي) وتقع في مانشستر في نيوهامبشير ومنها انطلقوا إلى مركز المدينة التجاري لتوزيع ما لديهم من منشورات قرب متجر فوت لوكر ومتجر ديزني. عزم ثمانية منهم على عدم الإذعان إذا ما أمروا بالتوقف عن التوزيع. وحاولوا بالفعل مقابلة مدير المركز لكن طلبهم قوبل بالرفض. كانوا قد شاركوا في جلسات للتدريب على عدم العنف. وأخبروا الشرطة مسبقًا بما ينتوونه وتوقعوا أن يتم القبض عليهم. ينص المنشور الذي يحملونه على ما يلي:

"إن عمال الولايات المتحدة يتنافسون في سباق نحو القاع مع عمال من دول فقيرة كالصين وفيتنام وهاييتي ونيكاراجوا والمكسيك، وهي دول تقصدها سلاسل محلات البيع بالقطاعي العملاقة ومنتجو الملابس بحثًا عن العمالة الأرخص ونظم حماية البيئة الأضعف والضرائب الأقل، وفي حالات

---

(1) Reports on the April 18 actions were distributed on the internet by the Campaign for Labor Rights.

كثيرة يضطر العاملون في هذه الشركات إلى تقاضي أجور لا تسد الرمق والعمل لستين ٦٠ ساعة أسبوعيًا في مصانع غير آمنة. وعندما يحاول العمال المطالبة بحقوقهم يتعرضون لخطر الفصل من العمل أو لما هو أسوأ. وبينما تنتشر مصانع العمالة الرخيصة في الأقطار الفقيرة فإنها تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وكندا كذلك".

يحث المنشور كذلك على "إرسال رسائل للشركات" ونصت على: حق العمال في الحصول على أجور تضمن لهم حياة كريمة، والعمل في ظروف محترمة، وتكوين اتحادات للمطالبة بحقوقهم وحقهم في خضوع مصانعهم لرقابة جماعات حقوق الإنسان المحلية التي يسعها بشكل مستقل تقرير ما إذا كانت لوائح الشركة الخاصة بالإدارة يتم تنفيذها واحترامها. كما اشتملت على حقائق حول إنتاج نايك في آسيا وديزني في هاييت وجي سي بني في نيكاراجوا والصين. وعلاوة على الخطابات الموجهة إلى المديرين التنفيذيين لشركة نايك، حث المنشور القراء على مخاطبة الرئيس كلينتون بخصوص منطقة التجارة الحرة للأمريكتين.

جرص المتسوقون على الحصول على نسخ من المنشور وازداد اهتمامهم عندما دخل أفراد شرطة مانشستر إلى المركز ولكن كانت عشرات من المنشورات قد وزعت قبل أن تأمر الشرطة الناشطين بالتوقف، ثم قامت باعتقال ثمانية منهم رفضوا الامتثال للأمر والثمانية المتهمون بتهمة التعدي الإجرامي هم: قسيس (لا يؤمن بالثالوث وتشخيص الإله وذو اهتمامات متنوعة)، وعضو المجلس التنفيذي في اتحاد موظفي الدولة وخبير في الدراسات الاجتماعية (الذي سبق له قبل عشرين سنة تدريب الضابط الذي قام بالقبض عليه) ومهاجري هاييتي، ومدير مركز عناية بالأطفال الرضع، ومنسق تفوق التلاميذ لاتحاد العمال الفيدرالي الأمريكي ومجلس المنظمات

الصناعية، وكاتب حسابات لاجتماعات أصدقاء الدولة، ومهندس إلكترونيات وعضو عامل في كنيسة لا تؤمن بالثالوث منسق برنامج نيوهامبشير الذي تشرف عليه مؤسسة خدمات الكويكرز والمنظم الرئيسي لإجراءات الجمعية. لقد اكتسب نبأ القبض على هؤلاء النشطاء اهتمامًا في طول البلاد وعرضها أكبر مما كان النشطاء أنفسهم يتوقعون.

كانت تغطية الخبر شاملة خصوصًا في الصحف اليومية والأسبوعية ونشرت الصحف قصصًا حول عملية القبض وأتبعتها بمقالات قصيرة تدور حول ما إذا كانت المراكز التجارية أماكن للحديث الحر أو أماكن حرة للحديث وكتبت صحيفة اليونيون ليدر Union Leader اليومية والمعروفة بميلها لليمين المتطرف مقالاً افتتاحيًا مساندًا للعصيان المدني، وكتب رئيس التحرير جوزيف مكويد بعد ثلاثة أيام من حادثة الاعتقال يقول: "نحن نعتقد أن المحتجين لديهم هدف وجيه عندما يحاولون تعريف الناس بالاستغلال الذي يتعرض له العمال الأجانب الذين يصنعون الملابس والأحذية فيما وراء البحار لتجلب وتباع في المراكز التجارية. إن المراكز التجارية اليوم تؤدي وظيفة الساحات العامة في الماضي.... وبالضرورة إذًا أن تكون أماكن للاحتجاجات السلمية" وكتب جوزيف مكويد Joseph MeQuid مقالاً آخر في هذا المضمار بعد ثلاثة أيام.

ماناندنوك ليدجر Manandnock ledger صحيفة أسبوعية تصدر في بيتربورو Perterborough كتبت تقول: "للمتسوقين الحق في معرفة أين وكيف تصنع السلع التي يشترونها وكم تكلف صناعتها. وكتب طلبة المدرسة الثانوية المركزية في صحيفتهم مقالاً افتتاحيًا يساندون فيه مدرسهم وول توماس. لقد كانت صحيفة كونكورد مونيتور *Concord Monitor* أول من أطلق اسم "ثمانية الفوت لوكر" على النشطاء والثمانية المعتقلين وذلك في

مقالاتها المساندة لقضية مناهضي مصانع العمالة الرخيصة والحق في حرية الحديث داخل أروقة المركز التجاري.

كان المسعى القانوني للمجموعة جعل جلسات المحكمة مؤتمرًا مناهضًا لمصانع العمالة الرخيصة وذلك أثناء دفاعهم عن قضيتهم المتمثلة في أن دستور الدورة المتعلق بحرية التعبير قابل للتطبيق داخل المراكز التجارية كان قاضي المحكمة الإقليمية متعاونًا على الأقل لسماحة للمحاميين بالحديث باستفاضة لشرح قضيتهم، استمرت القضية زهاء ثلاثة عشر شهرًا. وبعد جلسات الاستماع الأولية كان هناك جلستا استماع حول دور المراكز التجارية في الاقتصاد والحياة الاجتماعية تلتها جلسة استماع تحدث فيها شاهد عيان، وكان خبيرًا وكان حديثه مناهضًا لمصانع العمالة الرخيصة وقد دافع قائلاً: إن توزيع المنشورات داخل المركز أقل إيذاءً من الجرائم التي ترتكب بحق العمال. وفي الجلسة الأخيرة رأت المحكمة أن المتهمين مذنبون وتحدث القضاة باقتضاب قبل أن ينطقوا بالحكم وظل الرأي العام يتابع باهتمام طوال مدة المحاكمة. وجد القاضي كلاً من المتهمين الثمانية مذنبًا وتنطبق عليه تهمة التعدي الإجرامي وحكم بتغريم كل منهم ١١٧ دولارًا أمريكيًا والحبس لمدة قصيرة مع إيقاف التنفيذ لحسن السلوك، بعدها استأنف المتهمون الحكم برفع القضية إلى المحكمة العليا وظل ثمانية الفوت لوكر في بؤرة اهتمام الرأي العام لسبعة أشهر أخرى.

استضافت برامج إذاعية أعضاء من ثمانية الفوت لوكر واستضافت مدارس ثانوية بعضًا منهم للحديث داخل قاعات الدرس عن حرية التعبير. وتسربت أصداء القضية رغم فقدان الفوت لوكر لزمام الأمور في المناقشات التي تجري في المحكمة العليا في الإقليم ومستلهمًا أحداث القضية قام دوجلاس كلج Douglas Clegg بكتابة وتسجيل أغنية ضمنها ألبومه الأخير

ومستعرضًا لكتاب يؤرخ للاستعمار البلجيكي في أفريقيا بعنوان Concord Monitor، كتب الناشر يقول: "يبقى استغلال العالم الثالث أمرًا شائعًا. إن جوع الغرب للسلع الاستهلاكية من الشدة بحيث لا تجدي معه المحاولات الساعية إلى تخفيف أو فضح الاستغلال نفعًا مهما طال الزمن. وهذا هو بيت القصيد في قضية ثمانية الفوت لوكر الجارية في نيوهامبشير[١].

حتى جمعية محامي نيوهامبشير أقامت مشروع "القضية الساخرة Mock Trial" الذي تقيمه سنويًا على قضية الفوت لوكر، وأقيمت عروض مسرحية أدتها فرق مدرسية في تسع عشرة مدرسة ثانوية وخمس عشرة مدرسة إعدادية وجميعها تستوحي أفكارها من قضية محاكمة ثمانية الفوت لوكر. والتلاميذ الذين يرغبون في المشاركة فيها لابد أن يكونوا على دراية بما تعنيه عبارات كمصانع العمالة الرخيصة وقانون حرية التعبير والعصيان المدني السلمي. كما اتخذت مسابقات أقيمت على مستوى الإقليم وأخرى على مستوى الدولة، شاركت فيها فرق من مدارس مختلفة - صفة المساند للقضية وأكسبها اهتمامًا إضافيًا من الرأي العام. وكتبت صحيفة مدرسة صنابي Sunapee المتوسطة والثانوية مقالاً اقتبست فيه حديثًا لمستشار الفريق المحلي الذي يقول: "إن القضية تثير مسألة حرية الرأي وتوحد الرأي العام ضد أصحاب الملكية الخاصة والقضية كذلك تحث التلاميذ على التفكير بجدية في هذه القوانين والأنظمة"[٢].

---

(1) "A dark past lives," *Concord Monitor. 9 October 1998.*

(2) Wendi Dowst, "The Verdict is In: Mock Trial Was Worth While [sic]' *Sunapee Sentinel,* Sunapee Middle High School. 2000.

حركة مناهضة مصانع العمالة الرخيصة

في طول الولايات المتحدة وعرضها تظاهر الشباب، الذين يمثلون هدفًا رئيسيًا للإعلانات التي تروج للعلامات التجارية كعلامة نايك Nike بقوة وفعالية ضد فكرة أن الولاء للعلامة التجارية أهم من الولاء للوطن. وبتعرفهم على الفتيات العاملات في مصانع الأحذية والألبسة التي تستخدم العمالة الرخيصة، استطاع طلبة الجامعات على وجه الخصوص تنشيط حركة "اللاكدح" وتنظيم ائتلاف وطني مؤثر أطلقوا عليه اسم طلبة الولايات المتحدة ضد مصانع العمالة الرخيصة. كما أجبر الطلبة في جميع أنحاء الولايات المتحدة جامعاتهم على تبني قوانين تنظم عملية إنتاج الملابس التي تحمل الشعارات المدرسية. وعندما تبنت كثير من المدارس قوانين وضعتها شركات الملابس بنفسها، ومن بينها شركة نايك، واصل الطلبة غضبهم وطالبوا بقوانين أقوى وتذهب إلى ما هو أبعد. وكانت مقالات الصحف تدور حول ما إذا كانت الشركات ستستمر على حالها من التهرب من دفع الحد الأدنى القانوني من الأجور رغم أن هذا الحد الأدنى أقل من أن يذكر، وما إذا كانت شركات الملابس ستكشف عن مواقع مصانعها وإلى أي مدى يجب أن تذهب هذه الشركات في إعلانها عن مساندة حق العاملين فيها في تكوين اتحادات تمثلهم.

بلجوئها إلى قنوات الإنترنت وتكتيكات كالمسرح المفتوح وتوزيع المنشورات والعصيان المدني، استطاعت حركة مناهضة مصانع العمالة الرخيصة أن تترك أثرًا في غرف النوم كما في الشوارع. ولنأخذ شركة نايك كمثال فبعد ثلاثة أسابيع تلت أحداث ١٨ أبريل ١٩٩٨ سافر فل نايت المدير التنفيذي للشركة إلى العاصمة واشنطن وبالتحديد إلى نادي الصحافة الوطني National press club المتخصص في السياسات، وأدلى بتصريح قال

فيه: "قيل: إن نايك قامت بمفردها بانتقاص معايير حقوق الإنسان من أجل غرض واحد هو زيادة أرباحها. لقد أصبح منتج نايك مرادفا لأجور الاستعباد وأوقات العمل الإضافي الإجبارية والمعاملة التعسفية. إنني بحق أعتقد أن المستهلك الأمريكي لا يريد شراء منتجات صنعت في ظروف تعسفية". وتعهد نايت برفع الحد الأدنى العمري للعمال الذين سيتم إلحاقهم بالشركة وإيقاف استخدام المذيبات السامة ورفع مستوى الجودة، ولأول مرة بالسماح بتواجد مراقبين مستقلين داخل مصانع الشركة[1].

إن عدم تعهد نايك برفع أجور العمال أو احترام حقهم في تكوين اتحادات لدليل واضح على أن الشركة على هذا النحو فشلت في تحقيق أهدافها إلى حد كبير. ولكن على كل حال، استطاعت الأنشطة التي تستهدف المستهلك في الدول الغنية أن تجبر منتجي العلامات التجارية الشهيرة من ملابس وأحذية على أن يطلبوا من المصانع المتعهدة بالإنتاج تحسين الظروف. ولكن الأجور في الشركات التي تنتج سلعًا لصالح شركات، كشركة نايك، ولسلسة متاجر، مثل وول مارت Wal-Mart – من الضعف بحيث لا يمكن لمن يتقاضونها الخروج من دوامة الفقر. والعمال في إندونيسيا والمكسيك ونيكاراجوا وهندوراس مازالوا يلهثون كمن يصعد جبلاً من أجل تشكيل اتحادات مستقلة وكسب اتفاقات على المساومة الجماعية.

لا يكفي إحراج الشركات بكشف الهوة التي تفصل بين علاقاتها الجماهيرية وحقيقة الأوضاع داخل المصانع التي تنتج سلعها. وتستمر المشكلات وتتعقد. وهناك تقرير أصدرته جماعات عديدة لحقوق الإنسان

(1) "Nike Pledges to End Child Labor and Apply U.S. Rules Abroad," *The New York Times*, May 13, 1998.

والعمال سنة ٢٠٠٠ يصف بالوثائق استمرار الأوضاع السيئة داخل مصانع آسيوية تصنع منتجات لشركة نايك. وفي استطلاع شمل ٣٥٠٠ من عمال نايك الإندونسيين سجلت بالوثائق أدلة على إساءات جسدية ولفظية، وأوقات إضافية إجبارية وأجور متدنية جدًا لعمال صناعة الأحذية وأجور متدنية لعمال الملابس. وفي تحقيق أجري عن مصانع صينية تعمل بعقد لصالح شركة نايك ظهر أن ساعات العمل تصل إلى ١٢ ساعة يوميًا وعلى مدى أيام الأسبوع السبعة في بعض المصانع كما سجل التحقيق ظروف عمل خطرة وشروطًا توظيفية تمييزية وقمعًا للنشطاء في مجال حقوق العمال. وانتهى التحقيق إلى أن "الأسلوب الذي يبدو أن شركة نايك تتخذه منهجًا يتبلور في سعيها الحثيث إلى اتخاذ بضعة إجراءات تلميعية تظهر الشركة بصورة إيجابية، في حين تواصل تطبيق جوهر سياساتها التي تسمح لها بالتربح الفظيع من استغلال العمال" (١).

وفي نيوهامبشير مازال الناشطون يواصلون توزيع المنشورات والتجمهر أمام المراكز التجارية والضغط على الشركات لتنظيف لوائحها. وكجزء من الحملة من أجل تكوين شبكة اتصال للفعل السريع لصالح حقوق العمال يركز الناشطون بشكل متزايد على إظهار المستهلكين لتضامنهم مع المناضلين من أجل حقوقهم في أماكن عمل محددة وليس مجرد إظهار قوتهم كمستهلكين. كما أنهم ينظرون بعين الاعتبار للاتفاقات الاقتصادية التي توقعها المنظمات المالية والتجارية الدولية ومرة أخرى، تنتظر مؤسسة خدمات الكويكرز ساعة الصفر للعودة من جديد إلى مركز نيوهامبشير التجاري لتؤكد الحق في حرية التعبير والتجمهر.

---

(1) "Sweatshops Behind the Swoosh," Press for Change *et al.*, 25 April 2000.

أعط القرض لمن يستحقه

لي ثاي هوي فونج

كانت لي ثاي لان Le Thi Lan تدير مشروعًا صغيرًا عندما فقدت كل شيء في لمح البصر. فقد تقاعد زوجها ولم تكن لعائلتها قطعة أرض تزرعها. تقول لي ثاي لان: "كنا فقراء جدًا وكان زوجي لا يقوى على الاستمرار في عمله كمدرس، كان أولادنا الأربعة جميعهم صغارًا. ولم يكن لدينا أي شيء لعطلة رأس السنة القمرية. وكان على أصدقائنا وجيراننا أن يحملوا إلينا ما يستطيعون من مال وأرز لمساعدتنا".

وبدءًا من هذه اللحظة اقترضت لي ثاي لان من شخص مرابٍ وقالت وهي تتذكر: "كانت الفائدة كبيرة جدًا أي حوالي ٥% خمسة سنتات في المائة شهريًا ومع ذلك اقترضت لإطعام أولادي وشراء الدواء لهم. وفي ذلك الحين كنا نسكن في كوخ صغير سقفه من القش وليس فيه أي أثاث يذكر".

وفي عام ١٩٩٦ لجأت لي ثاي لان إلى برنامج للإقراض برعاية جمعية خدمة الأصدقاء المسيحيين الفيتناميين Quaker Service Vietnam (QSV) التي تمنح قروضًا صغيرة للفقراء تذكر لان قائلة:

بعد حصولي على القرض الأول قمت بصناعة الكحول واستخدمت بقايا الطعام في تربية الخنازير. وبعدما بعت الخنازير تحولت إلى تربية الدجاج. وكان لدينا دكان صغير نبيع فيه كل شيء واعتاد زوجي الذهاب إلى مقاطعة جبلية لبيع التبغ. وبالأرباح التي جنيناها من تربية الخنازير وتجارتنا المتواضعة استطعنا بناء منزل من الطوب عام ١٩٩٨. كلفنا بناء المنزل ٢٦ مليون دونج (حوالي ١٨٥٧ دولارًا أمريكيًا) وفي العام الماضي

حفرنا بئرًا كلفتنا ٦٥٠ ألف جونج (٤٦ دولارًا تقريبًا) والآن يذهب كل أولادنا الأربعة إلى المدرسة. وسيتقدم ابننا البكر هذا العام لامتحان القبول في الجامعة والأصغر يدرس في المرحلة الابتدائية.

والآن تعد عائلة لي ثان لان من بين الأغنياء في قريتها. فهي وعائلتها لديهم تقريبًا كل ما يحتاجون إليه. الأبناء الأربعة يواصلون تعليمهم؛ الأمر الذي يجعل لان راضية بحياتها.

كانت مؤسسة خدمات الكويكرز الفيتنامية وهي منظمة غير حكومية في فيتنام تدير برنامجًا للإقراض، أطلقت المشروع في عام ١٩٩٠ ولكنها قامت بإجراء مراجعة له بشكل درامي عام ١٩٩٣ وبدأت من جديد في اثنين من أفقر النواحي في تنه جيا Tinh Gia وهي واحدة من أفقر المقاطعات في إقليم ثاني هوا Thanh Hoa ومنذ ذلك الحين امتد البرنامج إلى ٤٦ ناحية (تجمع سكاني) في أربعة مقاطعات وكان البرنامج مشابهًا لبرنامج بنك جرامين في بنجلادش Gerameen Bank of Bangladesh في أنه يمنح قروضًا للفقراء لتربية الحيوانات الداجنة أو لبدء عمل ما. ومع ذلك فالمشروع يختلف عن البنك فيما يوفره للمقترضين من تدريب. فالمشاركات، كلهن نساء يتعلمن مهارات حياتية تساعدهن على مواجهة تقلبات الحياة، وهن يعملن معًا في البرامج التدريبية ويكون كتلاً متضامنة في سوق العمال بدلاً من التنافس ضد بعضهن البعض.

يقرض برنامج الدين الدوار الناس الأكثر فقرًا، الذين لا يملكون ما يرهنونه للبنك كضمان لحصولهم على قروض. يمكن قياس درجة نجاح البرنامج من القصص الفردية من أمثال قصة لي ثاي لان سالفة الذكر ومن المعدل المرتفع لسداد قروض البرنامج. وصل معدل سداد القروض في

اثنتين من أفقر المقاطعات في فيتنام مثل تنه جيا Tinh Gia وها ترنج Ha Trung إلى أكثر من ٩٨%.

أهداف البرنامج بسيطة فبحلول نهاية العام الأول من بداية الاقتراض، "القرض الأول الدوار" يجب ألا يظل شخص مشارك في المشروع جائعًا. وبحلول نهاية العام الثاني، يجب ألا يبقى مشارك فقيرًا. وبحلول العام الثالث، يجب أن يكون كل المقترضين أو "المنتفعين" أغنياء. وأغنياء بالطبع مصطلح نسبي فالغني في نظر المشروع يعني أن المقترضين أصبح لديهم ما يكفيهم من الطعام هم وأسرهم طوال العام، وأن أطفالهم أصبحوا قادرين على اللحاق بالمدرسة وأن بإمكانهم بناء مساكن لهم من الطوب.

اقتراض المال في فيتنام

تمر فيتنام بمرحلة تحول اقتصادي بدأت مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وقد بدأت هذه المرحلة بالتجديد doi moi وتبني سياسة اقتصاد السوق؛ فالاستثمارات الأجنبية تطير إلى هناك والمؤسسات متعددة الجنسيات توفر القروض؛ الأمر الذي قد يجر فيتنام إلى نفس دوامة الديون التي تعاني منها أقطار نامية مماثلة. لقد جعلت هذه التغيرات المال متاحًا ولكن فقط للقادرين عادةً. وبشكل عام، كان الجميع فقراء قبل مرحلة التجديد. أما الآن فقد خلق اقتصاد السوق، الذي اتبعته فيتنام، كما حدث في أماكن مشابهة - فجوة تزداد اتساعًا بين الأغنياء والفقراء. ورغم ذلك يظهر النمو في فيتنام اختلافًا ذا مغزى فالفقراء أفضل حالاً من ذي قبل، ومع هذا فالكثيرون فاتهم القطار خلال فترة التحول الاقتصادي.

لا يمنح بنك الدولة الفيتنامي قروضًا للأفراد فضلاً عن أن شروطه للإقراض معقدة. كان المرابون موجودين على الساحة منذ فجر التاريخ،

وخلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي كان ضغط المرابين على المدنيين من أجل رد الدين أمرًا عاديًا ويحظى بمباركة القانون. وظل نفوذهم هذا حتى بعد عام ١٩٥٥ حين اعتبر الإقراض غير قانوني فلم يقو أحد على الوقوف في وجههم؛ لأنهم كانوا يمثلون طبقة الأغنياء التي يحتاج إلى أموالهم الفقراء. وفي بعض المجتمعات كانت هذه الطائفة من المقرضين (وما زالوا) يُنتَقَدون أخلاقيًا ولكن لم تتخذ ضدهم أية إجراءات ذات بال.

واجه الفقراء في كل بقاع الدنيا المعضلة نفسها؛ فهم لا يسعهم الاقتراض من المؤسسات البنكية، كما أن معدلات الفائدة التي يشترطها المرابون مرتفعة. وكان بنك جرامين Grameen Bank الذي أسس في بنجلادش عام ١٩٨٣ أحد من تصدوا لهذه المعضلة فبرنامجه للقروض الدوارة المعدة للفقراء أصبح ذا شعبية في الأقطار النامية. ومع أن تلك القروض موجهة للفقراء إلا أنها تدار بنفس سياسة البنوك. فالمال الآتي من القروض السريعة يعود إلى البنك؛ إذًا هذه القروض ليست إلا أعمالاً تجارية.

في عام ١٩٩٥ أنشأت الحكومة الفيتنامية برنامجًا مماثلاً هو بنك الفقراء the Bank for the Poor بمساعدة من صندوق التنمية الياباني. لا يشترط بنك الفقراء هذا وجود ضمانات من رهون وغيرها، ومع ذلك يضع مجموعة من العوائق التي تجعل الأمر عسيرًا على الفقراء جدًا. فلكي يحصلوا على قرض لا بد للمقترضين أن يحصلوا على توقيعات من رؤساء قراهم ثم من جمعية قاطني النواحي والقرى التي بدورها لن تمنح طابعًا واحدًا لأي فقير شديد الفقر، وفي الحقيقة يعلم شديدو الفقر ذلك جيدًا؛ ولذا لا يجشمون عناء المحاولة. إن معدل الفائدة في بنك الفقراء منخفض جدًا ومع ذلك فهو معدل خداع؛ لأن المقترضين يتوجب عليهم أن يدفعوا لأوراق

حساباتهم وعليهم كذلك أن يدعفوا مرارًا وتكرارًا رسومًا لطوابع ودمغات رسمية.

يمول بنك الفقراء تمويلاً جيدًا. فالقروض تدار من قبل اتحاد المزارعين الذي يتكون من مجلس إدارة. يقتطع مجلس الإدارة ٣% من الفائدة للاتحادات المشاركة (مثل اتحاد النساء، اتحاد البستانيين، إلخ) وكلما ازداد عدد المقترضين كلما زاد العائد الذي يذهب إلى خزائن الاتحادات المختلفة الأعضاء في مجلس إدارة اتحاد الزراعيين. والنتيجة أن بنك الفقراء لا يقرض الفقراء بل يقرض في الغالب أصحاب الدخول المتوسطة والأغنياء. وفي إحدى المقاطعات، التي تعمل فيها جمعية خدمة الأصدقاء المسيحيين الفيتناميين (QSV) – أقرض بنك ٢٠ مليون جونج (خمس رأس ماله وهو حوالي ٢٠٠٠ دولار في ذلك الوقت) لمدير المقاطعة تاركًا أربعة أخماس رأس المال لباقي السكان البالغ تعدادهم ٢١٠,٠٠٠ نسمة وأخيرًا تذهب قروض بنك الفقراء بشكل أساسي للرجال.

بعض رأس مال بنك الفقراء لا يتم إقراضه أبدًا. يطلب من القرويين وسكان النواحي ملء أوراق وجلب مستندات كثيرة قبل حصولهم على القروض مما يفت في عضد الكثيرين منهم ويقنعه بالعدول. ففي إحدى المقاطعات كانت عائدات بين أوراق طلبات القروض الكثيرة ٥٠٠ مليون دونج فيتنامي VND (٤٤٠٠٠ دولار أمريكي) لا يتم إنفاقها. وفي إقليم هانته Ha Tinh بلغت العائدات عشرة أضعاف المبلغ أعلاه. المشكلة إذن تكمن في عدم مقدرة المكان على استيعاب كل هذه المبالغ.

معالجة مختلفة

يختلف برنامج الـــQSV سالف الذكر عن أساليب برامج بنك جرامين في عدة جوانب أساسية. فالمال يعود إلى المجتمع وليس إلى المانح والتدريب عامل أساسي حتى المشاركون من نوع مختلف. فالمنتفعات من برنامج الـــQSV كلهن نساء معدمات لا تجد أسرهن قوت اليوم ثلاثة أشهر على الأقل في السنة. وقد يكون بعضهن معوقات، لكن بشرط القدرة على العمل في مشروع من اختيار المشاركة نفسها، ولابد كذلك أن تكون الواحدة منهن راغبة في العمل الجاد الدؤوب. ويجب ألا يكن ممن يتعاطين المخدرات أو يلعبن القمار هن ولا أفراد عائلاتهن، ويجب أن يتطوعن من تلقاء أنفسهن للمشروع. إن برنامج الـــQSV يعمل فيما تسميه البنوك الكبرى بالمناطق الخطرة وهذه المخاطر ليست مالية فحسب بل هناك مخاطر أخرى فالنساء في مناطق فيتنام الفقيرة يواجهن ليس فقط الموت جوعًا بل الوقوع فريسة لإغراءات حلقات التجارة المحرمة مع الصين؛ حيث يؤدي عدم التوازن بين الجنسين إلى شحة النساء المؤهلات للزواج من الناحية العمرية.

وحال قبولها لهذه الشروط تلتحق المشاركة في دورة تثقيفية تؤهلها إلى فهم قواعد البرنامج ومتطلباته. تحضر المشاركات في المشروع لقاءات شهرية يتعلمن فيها كيفية ادخار المال وكيفية إعادة القروض على دفعات. ويضمن كذلك بالمساهمة في اختيار مقترضات جديدات ويشاركن في اكتساب خبرة العمل وتعمل مجالس إدارة المشروع (PMBs) بمستوياتها الثلاث (المقاطعة، الناحية، مركز القرية) على تسجيل القروض الجديدة وكتابة التقارير شهريًا.

وعلى مدى السنوات الست المنصرمة نظم برنامج الـــQSV دورات تدريبية لأعضاء مجالس إدارة المشروع (PMBs) لتحسين مستوى أدائهم في إدارتهم لمشاريع الإقراض. بالإضافة إلى أن برنامج ال-QSV ينظم زيارات لأعضاء الـــPMB بمستوياتها الثلاث إلى مناطق أخرى تدير مشاريع الإقراض فيها منظمات أخرى غير حكومية إضافة إلى الاتحاد السنوي الوطني؛ كي تتسنى لهم مقارنة مشروعهم بغيره من المشروعات. ويشرف الـــQSV مباشرة على تنفيذ المشروع في مناطق التجمعات السكنية وتقوم بزيارات للمستفيدين من المشروع وتوزيع القروض وإصدار الوثائق ومساعدة مجلس إدارة المشروع على تدريب المنتفعات منه.

إن برامج الادخار والإقراض برامج تنموية فاعلة. على ما يظهر فإن هذه البرامج تبدو كذلك أيسر برامج ممكنة: فأنت ببساطة تعطي الفقراء مالاً في الحقيقة، برامج الإقراض والادخار هي الأصعب من نوعها من حيث النجاح في التنفيذ. فمعظم المنظمات التنموية تهمل في برامج الادخار والإقراض عنصر التدريب، والنتيجة أن يكون الفشل هو نصيب معظم البرامج في نهاية المطاف؛ حيث يصبح المشاركون والمشاركات في البرامج مجرد مقترضين ولا يصبح البرنامج برمته برنامجًا له مقومات الديمومة. إن الإسهام الأكبر لجمعية الـــQSV على المستوى العام يتجلى في حرصها على التأكيد على هذه النقطة مع الجهات الأجنبية المانحة التي تظن أن الإقراض والادخار علاج سهل للفقر.

صفة أخرى يتميز بها المشروع من غيره، ألا وهي العلاقة بين جمعية خدمة الأصدقاء المسيحيين QS والاتحاد النسائي في فيتنام، فمشروع الإقراض والادخار يتم تنفيذه من قبل الاتحاد النسائي على ثلاثة أصعدة: القرية، الناحية، المقاطعة. فأفرع الاتحاد النسائي في المقاطعة تكون على

اتصال دائم ووثيق بجمعية الـــQSV فيما يتعلق بمراقبة المشروع، وفي الأعوام الحالية شارك أعضاء من كادر الاتحاد النسائي في المقاطعة بمساعدة من جمعية الـــQSV في تدريب المقترضات. وتقوم الـــQSV بالتدريب على حفظ دفاتر الحسابات. تقوي هذه العلاقة التعاونية الاتحاد النسائي وتساعد على زيادة عدد المشاركات في الاتحاد الذي زاد بالفعل، كما أدت إلى تحسين دور الاتحاد النسائي ومكانته على مختلف الأصعدة. وخلال أنشطة المشروع حسنت جماعات الاتحاد النسائي على مستويي المقاطعة والناحية - قدراتها في مجال الإدارة الاقتصادية ومجال تنفيذ مشروعات الإقراض والادخار.

آلية البرنامج

مع نهاية يونيو عام ١٩٩٩ كان عدد المقترضات من برنامج الـــQSV للادخار والإقراض ٨,٠٥٢ امرأة وبلغ إجمالي القروض حوالي ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وبحلول مارس عام ٢٠٠١ صار عدد المقترضات ١١,٢٦٤ وبتحليل بناء مشروع الإقراض نجد أنه مبني على أسس ثلاثة هي:

- صندوق المدخرات.
- سداد القروض.
- فائدة القروض.

ومنذ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ كان معدل الفائدة للقرض ١.٥% واحدًا ونصف في المائة شهريًا ويسدد القرض على دفعات شهرية ومدة القرض سنة واحدة. وفي الحالات الاستثنائية كنفوق الحيوانات تستطيع المقترضة

تمديد مدة السداد لثلاثة أشهر، ولكن لو كان سبب النفوق عائدًا إلى عدم سعي المقترضة إلى تطعيمها ضد الأمراض؛ فلا يتم تمديد السداد ولا تعفى صاحبة الدين من سداده. تزاد قيمة القروض مع كل خطوة. فالقرض الأول يبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دونج (حوالي ٣٤.٢٥ دولارًا أمريكيًا)، والثاني ٧٠٠.٠٠ دونج (حوالي ٤٧.٩٥ دولارًا أمريكيًا) والثالث ١٠٠٠.٠٠ دونج (حوالي ٦٨.٥٠ دولارًا أمريكيًا).

ونقسم عائدات الفائدة إلى عدة أقسام؛ فنصف العائدات تذهب لتدعيم صندوق القروض والربع يذهب لدفع رواتب مديري الصندوق المحليين بما فيهم مدير ومحاسب وصراف المقاطعة والناحية، ويخصص عشرة بالمائة للقرطاسية، وخمسة بالمائة للاتحاد النسائي في المقاطعة نظير تدريبه المقترضات ومراقبة المشروع، وخمسة بالمائة لصندوق الاتحاد النسائي القروي. وتستخدم هذه الصناديق لتجهيز الموتى والإنفاق على الجنائز والأعراس وشراء هدايا بسيطة للمقترضات المتميزات.

يطلب من كل المقترضات ممارسة الادخار لمدة ثلاثة أشهر قبل حصولهن على القروض. ففي البداية يتم تدريبهن على فكرة الادخار؛ كي يفهمن لماذا يطلب منهن ممارسة الادخار بشكل منتظم، وقبل تنفيذ المشروع يجب أن تقوم المشاركات بالادخار في مجموعات من خمسة أفراد وبنهاية يونيو عام ١٩٩٩ وصل إجمالي المدخرات في مشاريع الـQSV إلى ٤٧٠,٩٥٤,٠٠٠ دونج (تقريبًا ٣٣,٦٤٠ دولارًا أمريكيًا)، أو حوالي ١٣% من القرض الأصلي.

وكان معدل الفائدة المدفوعة للمدخرات ١% شهريًا أو ١٢% سنويًا. ويجب على كل مشاركة أن تضيف مدخرات جديدة كل شهر. وأفراد كل

مجموعة هن من يحددن مقدار ما يدخرنه كل شهر. وتقوم رئيسات المجموعات بجمع المدخرات وبعد الجمع يحول المال إلى مجلس إدارة المشروع (PMB) على مستوى الناحية. ثم يعود المال إلى الناس من جديد بإقراضه لمقترضات جديدات في ذات اليوم الذي يجمع فيه من كل شهر. وكل عضوات المشروع بوسعهن اقتراض المال من صندوق المدخرات ومدة هذا القرض عام واحد، وبسعر فائدة قدره ١.٥% شهريًا وكل إجراءات الاقتراض من الصندوق هي نفسها الخاصة بالقروض الأصلية. وبعد مضي عامين على دخولها مشروع الاقتراض يصبح بوسع المقترضة سحب مدخراتها إن شاءت، والمقترضات اللاتي يتركن المشروع يصبح بإمكانهن سحب مدخراتهن في الحال.

إن عملية إجراء الحسابات لهذا البرنامج مثيرة للإعجاب ففي بنك قروض الفقراء سالف الذكر يتم سداد الدين بعد ثلاث سنوات؛ مما يجعل عملية حفظ دفاتر الحسابات أمرًا سهلاً. ورغم ذلك تسدد المنتفعات من مشروع الـــ QSV قروضهن على أقساط شهرية. ومع أن ذلك يقلل من خوف المقترضات من السداد على دفعات ضخمة بالنسبة لهن إذا ما كانت مهلة السداد طويلة، إلا أنه لابد للمديرين والمشاركات من إعارة تفاصيل المحاسبة اهتمامًا كبيرًا.

إن التعرف على آلية الادخار والاقتراض جزء من التدريب؛ فصندوق المدخرات يشجع النساء على تغيير أسلوب معيشتهن كما أن مقتضيات السداد تخلق حالة من الديمومة ويوفر صندوق المجموعة آلية دعم جماعية في وقت الأزمات. وبالإضافة للتدريب واستخدام أساليب محددة لإدارة المشروع (مثل كيفية اختيار المقترضات، وإنشاء مجموعات ادخار، واختيار مجلس للإدارة، والمشروع في الادخار، وإنشاء دفتر حسابات)،

يركز المشروع على مهارات تنظيمية أساسية بما فيها الاتصالات والتعاون وصنع القرار واختيار القيادات. والحصيلة النهائية تتمثل في قيام النساء بدور أكثر فعالية في صنع القرار على مستوى بيوتهن وعلى مستوى القرية.

قصص نجاح

تتذكر جوين ثي منه Nguenn Thi Minh قائلة:

قبل حصولي على قروض المشروع، كان شيئًا عاديًا ألا نجد طعامًا، تعيش هذه السيدة في قرية ثونج نات Thong nhat ضمن إقليم تنه جيا Tinh Gia مع ابنتها البالغة من العمر ثمانية عشر وابنها البالغ ستة عشر عامًا، الذي يعاني من مرض عصبي.

كنا نعيش على ١٠٠٠ متر مربع Tow soa من حقل نزرع فيه الأرز ولم يكن لدينا عمل آخر اقترضت لأول مرة عام ١٩٩٦ وربيت خنازير. وبعد بيع الخنازير بمبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ دونج استخدمت ١٠٠,٠٠٠ في مشروع تجاري لابنتي و ٥٠٠,٠٠٠ لبيع الفول السوداني والباقي لشراء حديد وطوب لأساس بيتي المبنى بالخرسانة.

تهب على قريتنا عواصف عاتية كثيرة فتقتلع أو تتلف جانبًا من أسقف المنازل المصنوعة من القش؛ ولذا كلنا يحلم ببيت من الطوب. وبعد تسلمي لقرضي الثاني البالغ ٥٠٠,٠٠٠ دونج واصلت تربية الخنازير. وبما جنيناه من أرباح تربية الخنازير وعملنا التجاري الصغير بنينا منزلاً من الطوب عام ١٩٩٧ بــ ١٦ مليون دونج (١,١٤٣ دولارًا أمريكيًا) ورغم أننا لسنا عائلة ميسورة الحال إلا أن حياتنا الآن أفضل ولدينا بيت قوي.

وقبل لحاقها بمشروع الاقتراض، كانت السيدة منه Minh تضطر للاقتراض من أجل شراء الطعام مقابل فائدة قدرها ٥% شهريًا وبفضل المشروع صار لها الآن دخل.

استخدمت معظم الأموال المقترضة ضمن المشروع لأغراض مناسبة وحققت نتائج اقتصادية إيجابية بما فيها دخل متزايد للنساء وعوائلهن استثمرت معظم القروض في الزراعة وصيد الأسماك. واستثمرت أموال الصناديق في تربية الخنازير والدجاج والبط والسمك وشراء الأسمدة الزراعية والمبيدات الحشرية وشراء أدوات لتأدية خدمات وإقامة مشاريع تجارية صغيرة، كما مول المشروع قروضًا إضافية لإعادة الاستثمار في الحالات الطارئة عندما لا يكون فقدان الاستثمار ناتجًا عن خطأ من المستثمرة نفسها.

حققت معظم أنشطة المشروع أرباحًا وزادت دخول ثمانين بالمائة من الأسر المشتركة في المشروع. قبل لحاقهن بالمشروع كانت كثيرات من نساء هاي تنه Hai Ninh وهي ناحية ساحلية في مقاطعة تنه جيا - بلا عمل، أما الآن فلديهن دخل جيد من استثمار المشروع في صيد الأسماك، تتألف كل مجموعة من حوالي ٣٤ - ٤٥ فردًا. يتمكن صيادو الأسماك من العمل خمسة أشهر فقط في السنة، إذا استبعدنا من حساباتنا الأيام الضائعة بسبب العواصف والرياح القوية والبرد والمطر والأمواج العاتية، وبتوزيع أرباح النساء على أيام السنة - نجد أن متوسط الدخل اليومي للواحدة ٧,٠٠٠ دونج (٠.٤٨ دولار أمريكي) أما غيرهن من الفلاحات والفلاحين الذين عملوا لمدة اثني عشر شهرًا في السنة فقد حققوا ربحًا يوميًا يساوي ١,٥٠٠ دونج فقط (٠.١٠ دولار).

بالقروض نجح كثير من الأسر في تقليص عدد الشهور التي لا تجد فيها طعامًا وكثير منها حسنت نوع طعامها. وبعضها ابتنت لها بيوتًا جديدة وبنت ساحات بالطوب بجوار بيوتها وحفرت آبارًا وبنت حظائر للخنازير، وكثير منها أصلحت منازلها واشترت متطلبات إنتاج جديدة أو اشترت تجهيزات عائلية كالدراجات الهوائية والأسرة وخزائن الأكواب والمناضد والكراسي وأجهزة الراديو والتلفزيون. عندما يتحسن اقتصاد الأسرة يعطي الأبوان اهتمامًا أكبر لصحة وتعليم أطفالهما، كثير من أطفال الأسر المشاركة في المشروع أصبحوا يملكون ليس كتبًا ومواد دراسية أخرى فحسب؛ بل ملابس جديدة كذلك. وعديد من الأسر أرسلت أطفالها البالغين للتدريب المهني.

حسنت النساء من خلال اللقاءات بين المجموعات معرفتهن بتربية الحيوانات وإدارة أسرهن اقتصاديًا، وجربت العديد من المشاركات في المشروع فرص عمل جديدة جلبت لهن دخولاً أكبر. أما تجربة الادخار فدربت النساء على هذه العادة مما حدا بهن إلى تبني خطط إنفاق أكثر فعالية لأسرهن، كما علمتهن إنشاء صندوق مجموعاتي في محل سكناهن.

ساعد البرنامج النساء على تطوير دورهن في أسرهن فضلاً عن قراهن وكان النساء يستخدمن أسماءهن الشخصية للتسجيل في قائمة المقترضات (بدلاً من أسماء أزواجهن) وصار يساعد لأزواج زوجاتهم في البيت كما في الحقل وبعض الأزواج كانوا يحضرون اللقاءات المجموعاتية نيابة عن زوجاتهن إذا مرضن.

انطباع المجتمع

ساهم المشروع في اجتثاث الجوع وتخفيض مستوى الفقر وخلق فرص عمل للنساء المعدمات، كما قلل حالات بيع محاصيل الأرز قبل نضجها لغرض سداد الديون المستحقة للمرابين. دأب الفلاحون فيما مضى على بيع محاصيلهم من الأرز أو الذرة قبل نضجها بأسعار أقل من أسعار المحاصيل الناضجة لشراء الطعام. لكن في الوقت الحاضر قلما يفعل الفلاحون ذلك إلا في حالات الطوارئ كإجراء جراحة ما أو دفع مصروفات الدراسة الجامعية أو دفع مبلغ صك الضمان[١]. أو الأطفال الذين يسافرون للعمل خارج البلاد.

تطور تضامن هاملت وصداقته؛ فالمشاركون في البرنامج تربطهم علاقات أفضل وبرغبة صادقة ينفس بعضهم كرب بعض. يشارك المنتمون للمشروع في أنشطة اجتماعية وأعمال بر. فعلى سبيل المثال في مطلع عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ الدراسي منح سكان ناحية فنه تان Vinh Tan ضمن مقاطعة فنه لوك Vinh Loc مبلغ ١٢٠,٠٠٠ من الدونجات لشراء الكتب الدراسية للتلاميذ الفقراء في قرية دابت Da But. ومنذ عام ١٩٩٦ قام أعضاء جمعية الـــQSV بعد زيارات ميدانية للمشروع للتحدث مع المنتفعات منه ومع الناس المحليين فعرفوا من خلال زياراتهم أن الناس يقدرون قروض المشروع إلى حد كبير.

وكما هو الحال مع أي برنامج، كانت هناك معوقات؛ فبعض المقترضات لا يحضرن بشكل دوري اللقاءات الشهرية. فالكثيرات يعتقدن أن وفاءهن بدفع القسط الشهري كافٍ؛ ومن ثم فهن لسن بحاجة للذهاب إلى

---

(١) هو صك بين فريقين يوضع مع فريق ثالث (إلى أن توفى الشروط).

اللقاءات. وفي بعض النواحي التي يطبق فيها المشروع جمعت خطط الادخار مبالغ مالية صغيرة حيث بلغ ما دفعته بعض المشاركات ١٠٠٠ أو حتى ٥٠٠ دونج فقط كل شهر.

تنتج مشاريع الـQSV في تفادي واحدة من أهم العقبات الكأداء التي تواجه برنامج الإقراض الدوار: ظهرت تصنيفات جديدة للثراء والفقر في الريف؛ فالفلاحون يجنحون إلى المقارنة والتذمر عندما يرون منطقة يشملها المشروع وأخرى لا يشملها. لكن جمعية الـQSV تضع نصب عينيها هدفًا هو أن تكون كل المنتفعات من المشروع من المعدمات بين الفقراء. ولهذا تجري مسحًا ميدانيًا قبل أن تختار موقع المشروع بناءً على معايير الجمعية وهي:

- أن يكون ثلثا السكان في كل قرية/ ناحية من الفقراء.
- أن تكون مدة فقدان الناس للطعام من ثلاثة أشهر من كل سنة فصاعدًا.

إن جمعية الـQSV لا تعتبر من يفقدون الطعام لشهرين فقط فقراء. وبهذه المعايير الواضحة، يقل عدد المتذمرين بصورة درامية.

والحصيلة أن برامج الإقراض التي تقوم بها مؤسسة خدمات الكويكرز جعلت من الصعب على المرابين في مناطق مشاريع جمعية QSV فرض معدلات الفائدة الفاحشة على عكس ما كانوا يفعلون؛ فالفقراء الآن لديهم رأس مال. وساهمت تلكم الناشطات في تدعيم الاتحاد النسائي الذي ازداد دور عضواته بشكل درامي؛ لأن هذه القروض يحصل عليها فقط من خلال الاتحاد. والناشطات في اللقاءات الشهرية التي تعقد على هامش مناسبات دفع الأقساط يوفرن فرصًا أخرى جيدة لآلية نقل المعلومات

والخبرات الخاصة بتربية الحيوانات المنزلية وزراعة بذور وغرس أصناف أشجار فاكهة جديدة.

كان الاقتصاد إبان الحكم العسكري يوفر نوعًا معينًا من الأمان، فالحياة الاقتصادية يمكن التنبؤ بها؛ فالكل فقراء أما في الوقت الحاضر فاقتصاد السوق في فيتنام مدين بالشكر لكلا القوتين المحلية والعالمية. لقد تلاشت خاصية التنبؤ ومصنع مشترك مغامر جديد قد يخلق فرص عمل، لكن مخلفاته وانبعاثاته قد تتلف حقولاً زراعية، أو أحواضًا لتربية الأسماك. ورب مصيبة تصيب القهوة في كولومبيا تزيد من سعرها عالميًا وتملأ جيوب زارعيها في فيتنام، لكن وبنفس القدر، قد تؤدي زيادة في إنتاج الفلاحين من محصول الأرز في فيتنام إلى انخفاض حتمي في الدخل لو أن الفلاحين التايلانديين والأمريكيين حصدوا هم أيضًا محاصيل وافرة.

يعرف الفيتناميون بأنهم عمليون ومحبون للتجديد؛ ولهذا يبني برنامج الإقراض والمدخرات في إطار ضيق، الذي تقوم على رعايته جمعية الـQSV - آماله على هاتين الميزتين؛ وذلك بتعليمه النساء الفقيرات مهارات ووسائل لتمكينهن من زيادة رأس مالهن. تستطيع النساء الفقيرات أن يبدأن مشاريع ذات احتمالية ربح وخسارة أكبر فمن خلال التدريب يبنين مهاراتهن ورأس مالهن ومجتمعهن؛ حتى يتمكن بالاعتماد على النفس - أن يخلقن لأنفسهن فرص عمل أخرى لمجاراة تقلبات قوى السوق.

الاستجابة للديون في أفريقيا

جوكي جورونج جيهو

في يوليو ٢٠٠١ تجمع ناشطون ومنظمو حملات من تسعة أقطار شرق أفريقية في نيروبي وكينيا في مؤتمر على مدار أسبوع من أجل تكوين شبكة اتصال موحدة في المنطقة وتنسيق مبادرات تتعلق بثقافة الرأي العام وتعبئة منظمين خبراء وأقطاب آخرين والاستفادة من خبرات شبكات الاتصال والحملات الإقليمية القوية وبخاصة في أفريقيا الجنوبية. إن مؤتمر دول شرق أفريقيا الإقليمي حول الدين - مثله مثل عديد من المبادرات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية الأفريقية - كان تأكيدًا على كل من العمل الفعال الذي يقوم به الأفراد وتقوم به الجماعات وأهمية العمل في ائتلافات ذات قاعدة عريضة وقوية. كرس جانب كبير من المؤتمر لجلسات مناقشة التثقيف المتبادل وأساليب العمل التي ينبغي اتباعها.

لقد كان مؤتمر دول شرق أفريقيا الإقليمي حول الديون خطوةً أخرى في جملة مبادرات من جانب شعوب نصف الكرة الجنوبي التي لا تزال تكافح من أجل العدالة. كانت القمة الجنوبية - الجنوبية حول الديون أول مبادرة قام بها تجمع كهذا وقادها نشطاء ومنظمو حملات من نصف الكرة الجنوبي، وفي نوفمبر عام ١٩٩٩ تجمع أكثر من ١٥٠ مشاركًا من ٤٠ دولة خارج جوهانسبرج من أجل القمة الجنوبية - الجنوبية حول الديون بدعوة من اليوبيل الجنوبي Jubilee south وحول استضافتها يوبيل جنوب أفريقيا ٢٠٠٠ أريد للقمة استقطاب منظمي الحملات الداعية إلى إلغاء الديون من الدول الواقعة في نصف الكرة الجنوبي في أفريقيا وآسيا - أقطار المحيط

الباسيفيكي وأمريكا اللاتينية – أقطار حوض الكاريبي – من أجل صياغة سياسة موحدة، وذلك كجزء من حركة اليوبيل العالمية. وبرفع شعار: "**لسنا مدينين ولن ندفع!**" أكد المشاركون الرأي السائد من قديم، ألا وهو أن نصف الكرة الجنوبي دائن غير مدين إذا ما أخذنا في الحسبان الجانب التاريخي المتمثل في الإمبريالية والعبودية والاستعمار الجديد. إن شعوب نصف الكرة الجنوبي هي المدين لها من قبل المجرمين والمنتفعين من الاستغلال والقهر.

لقد جمع اليوبيل الجنوبي منظمي الحملات من أجل إلغاء الديون في حوالي خمسين قطرًا. وأظهر تنظيمه مستوى غير مسبوق من التعاون وتبادل المعلومات حول العدالة الاقتصادية بين المناطق المختلفة في نصف الكرة الجنوبي. كانت الإثارة التي ولدتها لقاءات جوهانسبرج بسبب كبر حجم التمثيل ومستوى التوافق الذي تحقق هائلة. لو كان إنجاز اليوبيل الإفريقي الأعظم يكمن بدون شك في إيجادها لشبكة نابضة من الجامعات التي تداوم على تبادل المعلومات والسياسات؛ فلن يجرؤ أحد على انتقاص حقها في تقدير العمل الشاق الذي قامت به في إطار تشكيل مواقف موحدة لزيادة تأثير المجتمع الجنوبي في الجدل العالمي.

حققت حركة اليوبيل الدولية – بما فيها اليوبيل الجنوبي والحملات الوطنية التي تضمه وحملات يوبيل ٢٠٠٠ للأقطار الشمالية والمنظمات السابقة التي أسست بعد عام ٢٠٠٠ (التاريخ الذي لم يغير اسم أو تركيبة اليوبيل الجنوبي) – نجاحًا بارزًا في تحويل واحد من أشد الموضوعات جفافًا على الإطلاق، وهو موضوع الديون، إلى قضية رأي عام في عشرات الأقطار وهم كبير في الإعلام المالي ومجموعة من المطالب التي لا يسع المؤسسات المالية الدولية ولا حكومات الأقطار الصناعية تجاهلها بسهولة. إن حركة اليوبيل يتم إغفالها في الغالب لكن أحدًا لا يسعه الاستغناء عنها؛

لأنها عنصر فعال فيما يبدو أنه ازدهار مفاجئ في حركة دولية من أجل العدالة العالمية، وهي ترتبط عادة باحتجاجات سياتل على اجتماع منظمة التجارة الدولية WTO عام ١٩٩٩ (في الحقيقة، أحداث اليوبيل في سياتل، بما فيها مسيرة حمل الشموع تحت المطر، جمعت حوالي ١٠,٠٠٠ شخص عشية اليوم الرئيسي في فعاليات المؤتمر ومهدت لأحداث جديدة ستأتي).

حققت حركة اليوبيل تحولات في سياسة الرأي العام حيال المؤسسات المالية الدولية ولدى حكومات الدول الغنية، تعهدت الدول الأعضاء في مجموعة الدول السبع (G7) الصناعية (الولايات المتحدة وكندا وإيطاليا واليابان وألمانيا وفرنسا) دون استثناء سنة ٢٠٠٠ بتقدير إلغاء بنسبة ١٠٠% من الديون الثنائية، وذلك ضمن مجموعة ما من الملابسات، واتفقت المجموعة كذلك عام ١٩٩٩ على إدخال جملة من التغيرات على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى خطة إدارة الديون بالتحديد (مبادرة الأقطار الفقيرة ذات الديون الكبيرة، المعروفة اختصارًا بـ HIPC) وهي التغيرات التي جرت على هذه المؤسسات انتقادات بسبب البطء الشديد والأداء السيئ فيما يتصل بالديون.

رغم ذلك لم تذهب التغيرات وسياسة التحولات إلى الحد المرجو منها؛ لا تزال قيود الديون الضخمة تمنع الحكومات من اختيار أولوياتها وتمويل البرامج التي تسهم في دفع عجلة التطوير في بلادهم بصورة أفضل. حتى الأقطار التي تلقت إعفاءات "سخية" من ديونها تجد أنها ما تزال تدفع مبالغ طائلة لخدمة الدين العام. إن موقف اليوبيل الأفريقي يتمثل في أن العبرة من وراء الديون – فكرة أن الدمار المتراكم الذي خلفه الاستعمار على مدى تاريخه الطويل ليس له صلة بالكيفية التي تحسب بها ديون اليوم، وفكرة أنه من العدل أن تدفع الشعوب المقهورة في العالم ثمن القروض التي

ذهبت لإفساد الطغاة من الحكام ومشاريعهم العقيمة – تحتاج إلى إعادة نظر. إن الحاجة اليوم إلى حركة يوبيل قوية لا تزال ماسة كما كانت من قبل.

الدين في أفريقيا

يعترف منظمو الحملات لصالح العدالة الاجتماعية والاقتصادية بأن واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه القارة الأفريقية هو عبء الدين غير العادل الذي تطالب به الوكالات الدائنة والدائنون العالميون مثل البنك الدولي ومجموعة الدول السبع الأعضاء في البنوك متعددة الجنسيات ودائنون آخرون. وكي تدفع هذه الديون، على الحكومات الأفريقية الاستمرار في تحويل موارد مالية شحيحة إلى مسارات أخرى بعيدًا عن الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والأمن الغذائي والمعاشات المستدامة والمياه الآمنة وحماية البيئة وتدعيم شبكة الأمن الاجتماعي.

الدين هو ما يخضع الأقطار الأفريقية لمفوضية صندوق النقد والبنك الدوليين. الدين هو الذي يحول الموارد بعيدًا عن الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم، والدين هو ما يمنع الاستثمار المنتج، إن أية خطة نافعة لأفريقيا يجب أن تشتمل على إلغاء شامل لديون أفريقيا ما وراء الصحراء Sub-Saharan Africa.

- في عام ١٩٩٩ بلغت ديون أفريقيا ما وراء الصحراء (باستثناء جنوب أفريقيا بكل تاريخها الذي لا يقاس عليه ومستواها الصناعي غير العادي) ٢٠٣ مليارات دولار أمريكي، وهو رقم يعادل ثلاث مرات قيمة الصادرات السنوية لهذه الدول[1].

---

(1) World Bank, Global Development Finance, 1998.

- وفي عام ١٩٩٦ كان المبلغ الذي دفعته أفريقيا لخدمة الدين العام يزيد على ما حصلت عليه من القروض طويلة الأجل بحوالي ٢.٥ مليار دولار أمريكي[١].

إن الثروة يتم تحويلها لتتدفق من الأقطار المعدومة في نصف الكرة الجنوبي نحو الأقطار الغنية الدائنة في الشمال، وفكرة أن الشمال يصب أمواله في سلة البلاد التي ينخر الفساد في عظمها أسطورة في معظمها.

- يبلغ إجمالي الإنتاج القومي لأفريقيا ما وراء الصحراء ٣٠٨ مليارات دولار أمريكي في حين يبلغ للدين الخارجي ٣٦٥ مليار دولار أمريكي[٢]. ويبلغ معدل خدمة الدين العام حوالي ٢٠% من دخل الصادرات الأفريقية[٣]. وتنفق حكومات أفريقيا ما وراء الصحراء الكبرى، لسداد فوائد الديون - أربعة أضعاف ما تنفقه على قطاع الصحة. وفي نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين كانت زامبيا تنفق ٣٧ مليون دولار أمريكي على التعليم الأساسي، وفي نفس الوقت تخصص ما قيمته ١.٣ مليار دولار أمريكي لخدمة الدين العام.

- صنفت الأقطار الأفريقية الـ٣٣ رسميًا فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ بالأقطار ذات الديون الثقيلة والتي تخسر من حجم غاباتها ما قدره ٥٠% زيادة على الأقطار الأفضل حالاً والـ١٤٠% زيادة على المتوسط العالمي خلال نفس الفترة(٤). وكما أشار عالم البيئة الكيني البروفيسور

---

(1) *Ibid.*

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) Website of the European Network on Debt and Development: www.oneword.org/eurodad/g7 - gb.htm

ونجاري مآثاي Wangari Maathai: إن الصحراء تزحف شمالاً - لأنها تخلق في كل حديقة منزل.

- إن استمرار الديون الهائلة هو السبب الرئيسي وراء عدم سعي الاستثمارات المنتجة إلى المنطقة.
- يعيش ٢٥ مليونًا يحملون فيروس الإيدز في أفريقيا وحدها من أصل ٣٦ مليونًا في جميع أنحاء العالم [١].
- مات ما يربو على ٢٢ مليونًا جراء الإصابة بفيروس الإيدز في العالم، منهم ١٧ مليونًا يعيشون فيما وراء الصحراء الكبرى الأفريقية[٢]. ومن بين ١٣ ثلاثة عشر مليون طفل يتيم بسبب الإيدز في العالم أجمع يعيش ١٢ مليونًا في أفريقيا ما وراء الصحراء، ويتوقع بحلول عام ٢٠١٠ ارتفاع عدد أيتام الإيدز إلى ٤٠ مليون يتيم في أفريقيا وحدها [٣].

إنهم الفقراء في البلاد المدينة، وأقل المنتفعين من القروض، الذين ينتهي بهم المطاف إلى سداد الدين من خلال تحويل الموارد إلى خدمة الدين العام ومن خلال برامج البنك الدولي الصارمة وآثارها المقيدة. إن برامج إعادة الهيكلة هذه، والتي فرضت مرارًا وتكرارًا على كل بلد أفريقي تقريبًا منذ بداية عقد الثمانينيات - تشترط تسريحًا بالجملة للعمال، وتخفيضات حادة على صناديق الائتمان، وزيادة الضرائب، ومعدلات فائدة عالية، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة (القطاع العام)، وتخفيض الإنفاق على قطاعي

---

(1) Ibid.

(2) UN Food and Agriculture Organization. State of the World's *Forests, 1997, Web site of The Hunger Project: www.thp.org*

(3) Ibid

الصحة والتعليم، وتخفيض سعر صرف العملة. انخفض متوسط الأجور الحقيقية في ٢٦ بلدًا أفريقيا من أصل ٢٨ شملهم مسح ميداني خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وأدى تخفيض الإنفاق على القطاع الصحي إلى زيادة حتمية في وفيات الأطفال، وكنتيجة لذلك؛ كان متوقعًا أن يمثل أطفال أفريقيا ٤٠% من وفيات الأطفال على مستوى العالم عام ٢٠٠٠. ملايين الفلاحين الصغار، خصوصًا النساء، دمروا بسبب التخفيضات التي طلبها صندوق النقد الدولي الــIMF على صناديق الائتمان Credit وخدمات القطاع الزراعي. يعاني ما يربو على ٤٠% من تعداد السكان من درجة ما من سوء التغذية.

يعني تخفيض الإنفاق على القطاع الصحي، طبقًا لإحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن ١٩,٠٠٠ من الأطفال حول العالم - نصفهم تقريبًا من أفريقيا - سيموتون كل يوم من أمراض يمكن علاجها والوقاية منها، وأن آلاف الأمهات سيمتن كل يوم عند الولادة. ويعني تخفيض المساعدات الغذائية وتحويل الأراضي الخصبة إلى إنتاج الزهور والقطن والقهوة لأغراض تصديرية - أن ملايين جديدة من الأطفال سيعانون من أمراض سوء التغذية وسيموتون من الجوع. إن الترويج لإنتاج أي من المحاصيل التصديرية النموذجية يحكم على ملايين الأطفال بالعمل في الحقول - لحصاد قصب السكر أو جني حبوب القهوة أو أوراق الشاي أو القطن - بدلاً من اللحاق بالمدرسة.

إن الديون الدولية عبء مدمر تحمله الشعوب الأفريقية على عاتقها، وإن مستقبلنا وميراثنا أصبح مرهونًا لأجيال قادمة. إن القدرات الإنتاجية للمجتمعات والبلاد والمنطقة بأسرها يتم تعجيزها على مستوى القاعدة العريضة من الشعب. على سبيل المثال لا الحصر: في غمرة التصدي

لمرض أصبح متوطنًا كالإيدز - كانت القدرة على توفير العناية الصحية قد بتر معظمها؛ ففي عام ١٩٨١ كان هناك ١٠,٠٠٠ شخص لكل طبيب في كينيا، وبحلول عام ١٩٩٤ ارتفعت النسبة لتصل إلى ٢٢,٠٠٠. وفي أوغندا كان هناك ٦٦١ شخص لكل سرير في المستشفى عام ١٩٨١ فارتفع العدد في عام ١٩٩٤ إلى ١,٠٩٢ شخصًا. وفي غانا، التي يضرب بها المثل في كيفية إعادة الهيكلة - زاد معدل المواليد الذين يولدون ناقصي الوزن من ٥% عام ١٩٨٨ إلى ١٧% في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥. يموت كثير من الأطفال في سن مبكرة (١٧% قبل سن الخامسة في أفريقيا) وفرصتهم في التعليم تقل كل عام. وباعتراف صندوق النقد الدولي نفسه، انخفض متوسط الإنفاق على قطاع التعليم في البلاد الأفريقية بنسبة ٠.٧% سنويًا بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦[1].

ومع ذلك، في غمرة هذه الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة، كانت الشعوب الأفريقية تكافح. مثلها مثل باقي شعوب نصف الكرة الجنوبي، الشعوب الأفريقية "لا تزال تنمو"؛ إنها تصارع من أجل البقاء رغم كل المصاعب والخراب الذي حل بها. نحن شعوب نصف الكرة الجنوبي اخترنا مجابهة مشكلاتنا والبحث عن حلول لها واقتراح البدائل وأن نعلن بصراحة - أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي الدولي World Social Forum (انعقد في Porto Alegre في البرازيل في يوليو عام ٢٠٠١ ومرة أخرى في يناير عام ٢٠٠٢) - أن عالمًا آخر ممكن وأن عالمًا آخر أصبح ضرورة لا مناص منها.

---

(1) *Ibid.*

نظرة مستقبلية

لقد قدم اليوبيل الجنوبي القيادة والهيكل اللازمين لمنظمي الحملات في الأقطار الأفريقية والآسيوية - الباسيفيكية والأمريكية اللاتينية - الكاريبية كي تجهر بمطالبها عاليًا وتبلور ملامح حملتها عالميًا. لم تكن مهمة اليوبيل الجنوبي سهلة كما لم يكن يحمل بوادر الحملات التي تلاقي ترحيبًا وتأثرًا مباشرين من قبل بعض منظمي الحملات في حركة اليوبيل الدولية. إن مواقف اليوبيل الجنوبي التي جهر بها المشاركون في القمة الجنوبية - الجنوبية حول الدين، والتي لا تزال على أشدها - تدور إجمالاً حول النقاط التالية:

- رفض - لمبادرة الـHIPC وتسمية الـHIPC القائمة على أساس تصنيف تعسفي من قبل الـIMF والبنك الدولي. إن مبادرة الـHIPC محاولة تحريضية من كل من الـIMF والبنك الدولي على إعادة الهيكلة مع الوعد بتخفيف الدين. في اجتماع الدول السبع الصناعية (G7) عام ١٩٩٩ المنعقد في كولونيا بألمانيا - أعلن اليوبيل الجنوبي أن مبادرة الـHIPC كأس مسمومة[1].
- إنكار دين - مطالبة حكومات نصف الكرة الأرضية الجنوبي بإسقاط الدوين بوصفها شائهة وغير شرعية؛ نظرًا إلى الدين المبني (الأيكولوجي) والتاريخي الهائل المستحق لنصف الكرة الجنوبي على الشمال جراء الاستغلال والعبودية والاستعمار لقرون طويلة.

(1) *The IMF and the Poor*, Pamphlet Series No. 52 (Washington: IMF, 1998), p. 9.

- تغيير موقف – المطالبة بمحاكمة الوكالات والأفراد في الوكالات الدائنة المتورطين في المساعدة على الفساد والذين يشاركونهم الجرم المشهود ممن ينتمون إلى الأقطار المدينة والبنوك الخاصة، مع تعاون تام من جانب المؤسسات، وأن على أولئك المسئولين – بما في ذلك المؤسسات – استرداد وإعادة الثروة المسروقة ودفع تعويض عما لا يمكن استعادته من الموارد المسروقة.

- إصلاح – طلب موجه إلى الشمال ليدفع للجنوب تعويضًا عما لحق به من ضرر جراء آليات الاستغلال والدين.

يتعلق التحدي الذي يواجهه منظمو الحملات في الشمال بما يجب عليهم فعله لمؤازرة المطالب الجنوبية. ففي الوقت الذي يكافح فيه الأفارقة بحثًا عن مستقبلهم ومستقبل قارتهم ربما يخدمنا الحصول على مؤازرة باقي الأسرة الإنسانية. نحن بحاجة إلى إتاحة الفرصة للشعوب والأقطار لتحدد مستقبلها بنفسها لا إلى إطارات لتلهو بالقفز فيها كالأطفال مثل عملية أسلوب تقليل الفقر التابعة للبنك الدولي. نريد منحًا لتمكين الشعوب الأفريقية من متابعة حلمها بالنمو والتطور دون الاضطرار إلى رهن مستقبل أحفادها بالمزيد من القروض؛ ومن ثم بالمزيد من الدين. إننا نحتاج إلى صندوق ائتمان للفلاحين الذين يزرعون المحاصيل الغذائية وليس المزيد من برامج استصلاح الأراضي التي يصممها البيروقراطيون الذين لم يزر أبدًا أحد منهم يومًا مزرعة ريفية، ناهيك عن كونه فلاحًا أصلاً. نحتاج إلى العناية الصحية الأساسية لا إلى أتعاب مستخدمين إضافية، التي تسببت في كثير من وفيات الأطفال الذين لم يجد آباؤهم ثلاث سنتات ليدفعوها ثمنًا لتطعيمهم ضد الأمراض المتوطنة. وبدلاً من المزيد من الإصلاح يحتاج الأفارقة إلى عيادات مجهزة بالأدوية والكوادر المدربة تدريبًا جيدًا، ومدارس فيها مناهج

دراسية ومدرسون مدربون، ومياه شرب صحية للجميع بدلاً من خصخصة محطات المياه للشركات متعددة الجنسيات، وتعليم ثقافة الرأي العام للأطفال الأفريقيين بالضبط كما هي الحال مع أطفال الولايات المتحدة، وسياسات تضع الناس في طريق الأرباح. هناك أدلة موثقة عن أسلوب ناجح من أساليب استغلال الاستثمار والإدارة السياسية في الحملات الدولية ضد شلل الأطفال والجدري وحملة تطعيم أطفال العالم ضد الأمراض المتوطنة التي يمكن الوقاية منها باللقاحات: الحصبة والتيتانوس والدفتريا (الخناق) والسعال الديكي وشلل الأطفال، إلخ). لقد استطعنا توزيع حملتنا بحيث تشمل ٨٠% من أطفال العالم عام ١٩٩٠ بدلاً من ٥% عام ١٩٨٠، وتمكنا من إنقاذ زهاء ثلاثة ملايين طفل من الموت سنويًا. إننا نعرف ما يجب علينا فعله، ونعرف كيف نفعله، ولقد فعلناه في كثير من الأمثلة. وبوسعنا أن نجعل ذلك النجاح واقعًا على أرض أفريقيا. إن ما يحتاجه الناس هناك هو التضامن لا الإحسان: التضامن الذي يوجد فرصة للنجاح والعيش بكرامة.

الكرامة هي المكافأة

تأليف ريكاردو هيرناندز

نعم، أدر ظهرك لضوء الشمس الحلو. افتح على مصاريعها الأبواب التي يخشى الآخرون الدنو منها. آن الأوان كي ترى بأعمالك أن الإنسان بشجاعته الأخلاقية يقترب من الآلهة، بجسارة يواجه الكهف المظلم المخيف ويشق طريقه في الممر الضيق في جزيرة تنبعث منها ألسنة نيران جهنمية، يفعل ذلك برباطة جأش، حتى لو انتهى مسعاه إلى عدم.

فاوست (جوته)[١].

اليوم لم يعد لكاريزو Carrizo وجود مع أن تعداد موظفيها كان في يوم من الأيام ٩٠٠ عاملة، كانت كل من جواني كازارز Juany Cazares وباتي ليفا Paty leyva من بينهم، وكانتا تعملان في خياطة بيجامات أطفال ديزني وسراويل للرجال لصالح شركة كاريزو، وكانتا تؤديان عملهما بسرعة تقصم الظهر. على أنهما لاحظتا في فبراير ١٩٩٩ أن الإنتاج بدأ ينخفض ووردیات بأكملها كان يستغنى عنها لأيام عديدة، زادت فيما بعد لتصبح أسابيع.

---

(1) *Ja, Kehre nur der holden Erdensonne.*
0Entschlossen deinen Rucken
Vermesse dich, die Pforten aufzureiben
Vor denen jeder gern voruberschleicht!
Hiet ist es Zeit, durch Taten zu beweisen,
Das Manneswurde nicht ser Gotterhohe wiecht,
Vor jener dunkeln Hohle nicht beben.

تعيش كل من جواني وباتي في بيدرانس نيجراس Piedras Negras في ولاية كواهويلا المكسيكية. لكل منهما ثلاثة أطفال وقد عمل زوجاهما كذلك لعدة سنوات في شركة ماكوايلادوراز وهي مثل شركة كاريزو. ماكوايلادوراز مصانع تقع على الجانب المكسيكي من الحدود مع الولايات المتحدة وتعود ملكيتها إلى جهات أجنبية (أمريكية في الأساس). وكانا يعملان في تجميع السلع المصنعة لأجل تصديرها، بشكل أساسي كذلك، إلى الولايات المتحدة. والصناعة الماكوايلادورازية حجر زاوية في الاقتصاد المكسيكي، خصوصًا منذ تطبيق بنود اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والحكومة المكسيكية أكثر المساندين المتحمسين للصناعة. واليوم يوجد ٣٠٠٠ مصنع يحمل اسم ماكوايلادوراز، ٨٠% منها في الولايات الشمالية من المكسيك. توفر هذه الشركات مجتمعة مليونًا ونصف المليون فرصة عمل تقريبًا، وتمثل منتجات ماكوايلادوراز حوالي ٤٥% من إجمالي صادرات البلد. ذهب ٨٩% من هذا الإجمالي إلى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ أي ما قيمته ١٤٨ مليار دولار أمريكي.

أما كاريزو Carrizo فشركة فرعية تعود ملكيتها جميعًا لمؤسسة سالانت Salant التي يقع مقرها في نيويورك وكي يتصدوا للتنافس الشديد الدائر حولهم نتيجة لرفع العوائق التجارية بين الدول في جميع أرجاء الأرض، يعيد منتجو الملابس والأقمشة بشكل مستمر هيكلة مصانعهم كشراء وبيع الأعمال واعتماد علامات جودة جديدة وإيقاف أخرى وإنتاج معظم منتجاتهم خارج البلد الأم وتحويل النشاط من بلد إلى آخر وإعادة ترتيب أوضاعهم في الأسواق العالمية، وتوجيه خطوط إنتاجهم إلى بقاع بعينها. وعندما بدأت قصة هاتين المرأتين، كانت شركة كاريزو تصنع قمصان جون هنري John Henry ومانهاتن وبطانيا ديني ووارنربرذر Warner Brothers

وبيجامات أوشكوش بيجوش Oshkosh B'Gosh إضافة إلى صناعة بنطلونات لصالح علامة Sears and Roabuck's Canyon River Blues.

العمالة ضد الشركة والسلطات العمالية والاتحاد

مع مضي أسابيع من فبراير ١٩٩٩، لاحظت العاملات في شركة كاريزو تخفيض ساعات العمل إلى حد كبير لدرجة أنهن صرن يعدن إلى بيوتهن نهاية كل شهر بنصف الراتب المعتاد. وانتشرت شائعات عن أن الشركة ستعلن إفلاسها. بدأ كل من جواني كازارزو وباتي كيفا وأخريات في شركة كاريزو بالتحرك لتحذير زملائهن مما هو واقع بهن لا محالة: إغلاق المصنع وما يعنيه ذلك من خسارة ٩٠٠ عامل لوظائفهن وتحدتا رئيسة اتحادهن المحلي، المرأة التي كانت لا تألو جهذا لحث العاملات على تفهم مشكلات الشركة المالية. أثبت التاريخ أن الاتحاد العمالي الكونفيدرالي الرئيسي في المكسيك، الذي تنتسب إليه آلاف الاتحادات المحلية في طول البلاد وعرضها، يساندهم على طول الخط السياسات الاقتصادية للحكومة المكسيكية، والتي بدورها دعمت بقوة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي هذه الأثناء كان مديرو كاريزو قد توصلوا بالفعل إلى أرضية تفاهم مع السلطات العمالية المحلية وقيادات الاتحاد. كانوا يأملون تفادي تطبيق التزام الشركة المنصوص عليه قانونًا بدفع تعويض مجزٍ للعاملات حال الاستغناء عن خدماتهن. وتوصل الحلف الثلاثي الذي يضم الشركة والاتحاد والحكومة إلى أن يدفع للعاملات أقل ما يمكن. وقيل لهن إنهن إذا حاولن التذمر فقد يفقدن كل شيء؛ لأن الشركة ببساطة شديدة قد ترحل عن البلد دون أن تدفع لهن أيَ شيء على الإطلاق.

بناءً على قانون العمل المكسيكي، تحدد تعويضات الاستغناء عن العمال بإضافة ملحقات الراتب المختلفة إلى الراتب الأساسي ثم يضرب الجميع في عدد سنوات الخدمة. وفي حالة شركة كاريزو، اعتمدت الشركة على حسابات متلاعب فيها؛ مما أدى إلى إلغاء كثير من حقوق العاملات. أما بالنسبة للعاملات في كاريزو، فكان استنتاج كل منهن للرقم الصحيح لمستحقاتها أمرًا ليس بالهين. ومع ذلك استطعن تحديد المبلغ المستحق لكل منهن؛ لأنهن سبقت لهن، على مدى شهور، بل حتى سنوات المشاركة في مجموعات دراسية نظمتها الجمعية الحدودية للنساء العاملات Comitefronterizo do obreras أول CFO وهي منظمة ذات خبرة واسعة وعضواتها من العاملات في شركة ماكوايلادوراز.

إن منظمة الـــCFO شريك في برنامج الحدود المكسيكية – الأمريكية الذي تنظمه مؤسسة خدمات الكويكرزAFSC، التي ساعدت بدورها في إنشاء منظمة الـــCFO منذ عشرين عامًا. وبذلك تكون جمعية الـــAFSC رائدة في السعي إلى إيجاد حلول ملموسة للمشكلات الناجمة عن تكامل اقتصاد البلدين، وهي الخطوة التي كان لها تأثير سلبي لا يستهان به على حياة النساء العاملات وعلى مجتمعاتهن على حد سواء.

وعلى مر السنين تعلمت كل من جمعية الـــAFSC ومنظمة الـــCFO الكثير؛ جراء الاحتكاك المباشر بالجانب البشري من العولمة. استطاع آلاف العمال، تساندهم كلا المنظمتين، تحقيق كثير من الفوائد منها: تصحيح أجر العمل لساعات إضافية، وتعويض عادل للعمال المستغنى عنهم، والمشاركة في الأرباح، وإزالة المخاطر من أماكن العمل وتركيب فلاتر لتنقية العوادم الخطرة والغبار، والتصدي لكل تصرف غير مناسب من جانب المشرفين على العمل وزيادة الأجور في الشركات صغيرها وكبيرها.

كانت الحدود المكسيكية الأمريكية في ميزان العالم مختبرًا حيًا للتجارة الحرة لأكثر من ٣٦ عامًا مضت على افتتاح أول مصنع لشركة ماكوايلادوراز. وبالعودة إلى الوراء وبالتحديد إلى عام ١٩٦٥ نجد أن مسئولي التوظيف ومسئولي الحكومة في كلا البلدين اتفقوا على تسهيل إنشاء "مصانع ثنائية" في كلا البلدين على جانبي الحدود، وهي سياسة لخلق فرص عمل مصممة أساسًا لثني العمال المكسيكيين عن الهجرة إلى الولايات المتحدة. وفي الحقيقة لم تكف مصانع ماكوايلادوراز أبدًا لثني العمال عن الهجرة؛ فوظائفها لم تكن يومًا فرصًا جيدة، ولا حتى أصبحت فكرة "المصانع الثنائية" حقيقة واقعة في يوم من الأيام.

عملت كل من جواني وباتي ١٣ سنة و٥ سنوات على التوالي في مصانع شركة كاريزو أحبتا العمل هناك، من جانب لأن مجموعة شركات ماكوايلادوراز تدفع أجورًا أفضل بالمقارنة مع شركات أخرى في المدينة. كانت هذه الظروف الأفضل موجودة لا لأن المديرين التنفيذيين لمؤسسة سالانت في نيويورك كانوا أصحاب قلوب رحيمة؛ بل لأن جهودًا حثيثة بذلت من جانب العاملات الناشطات من أجل تحسين ظروف العمل والتأكد من تنفيذ اتفاقهن على المساومة الجماعية حال وجود أو عدم وجود مساندة من مسئولي الاتحاد.

كانت كل من جواني وباتي جزءًا من هذا الجهد الجماعي الذي جرى في صمت. فعلى مدى أكثر من شهر قامتا مع أخريات في منظمة الـCFO بالسفر لمقابلة مئات من العاملات المؤيدات لهن، واحدة تلو الأخرى، لإيقافهن على حقيقة ما يدبر لهن بليل.

مكر متحد

لأن إدارتي مقرها الولايات المتحدة، طلب مني الـــCFO أن أحصل لها على معلومات أكثر عن الوضع المالي لمؤسسة سالانت التي لم يكن لها موقع على شبكة الإنترنت. وحتى لو كان، ما كانت لتنشر عليه معلومات تفيد العمال. ما حصلت عليه من معلومات كان إذًا عن طريق فحص الوثائق الموجودة لدى مفوضية الأمن والتبادل الأمريكية (SEC) والتي علمت من خلالها أن مؤسسة سالانت قررت التركيز على خط إنتاج بري إليس الذي ينتج ملابس للرجال وبيع مجموعة إنتاج ألبسة الأطفال، كما حصلت على معلومات عن إجازات ومراكز توزيع في الولايات المتحدة، بما فيها واحد في إيجل باس، وهي مدينة صغيرة في تكساس وتقع على الحدود مع بيدراس نيجراس وكلا الموقعين على مسافة ساعتين ونصف جنوب سان أنتونيو بولاية تكساس.

بحثت في مئات الآلاف من الأوراق عن المعلومات التي تخدم العاملات وترجمتها إلى الأسبانية وأضفت تلخيصات مكتوبة لتتمكن منظمة الـــCFO في استخدامها في اجتماعاتها ونشاطها خارج المصنع. ومن خلال عديد من الاستشارات الهاتفية، تناقشنا حول هذه المعلومات والسيناريوهات المحتملة لخطة إعادة الهيكلة التي تعتزم مؤسسة سالانت القيام بها. وكجزء من حملتها لفتح ممارسات الشركة، أجرت منظمة الـــCFO اتصالات هاتفية يومية مع المحطة الإذاعية الشعبية في بيدراس نيجراس. واتصلت أنا نفسي في أحد الأيام ببرنامج مخصص للحديث مع الجمهور بالمحطة الإذاعية من فيلادلفيا وبنسلفينيا على بعد ٢٠٠٠ ميل، للإدلاء بمعلومات عن مؤسسة سالانت. وبتعاونهما معًا استطاع العمال وجمعية الـــAFSC مواجهة المعلومات المضللة التي نشرتها الإدارة ومسئولي الاتحاد آنذاك.

وبالفعل أقفلت شركة كاريزو أبوابها في مارس عام ١٩٩٩. لم يكن الإفلاس ولا الرغبة في نقل نشاط الشركة إلى موقع عمالة أرخص، هي الدوافع الحقيقية وراء الإغلاق؛ فطبقًا لخطتها لإعادة الهيكلة، كانت مؤسسة سالانت بكل بساطة تبيع كل المصانع التي ليست لها صلة بخط إنتاج بري إليس Perry Ellis. وأما عن مشكلاتها المالية، فيمكنها حلها عن طريق بيع خط إنتاجي واحد قيمته ٨٥ مليون دولار أمريكي، وهو خط معتمد من قبل مجموعة خدمات تجارية. والوثائق الرسمية المدونة من جانب مؤسسة سالانت، لدى مفوضية الأمن والتبادل الأمريكية، تؤكد بوضوح على أن إعادة هيكلة مؤسسة سالانت لن تؤثر على قابليتها للوفاء بالتزاماتها لعملائها ومموليها والعاملين فيها.

صدق حدس العاملات بعد مضي أيام قليلة، فعلى مدخل المصنع ألصقت قائمة بأسمائهن ومعها المبالغ المالية المستحقة لهن نظير خدمتهن والذي حددته إدارة كاريزو بمفردها. كانت المبالغ أقل من المستحقات المالية القانونية للعاملات بحوالي ٧٥%.

تبادرت إلى أذهانهن أفكار كثيرة عندما أخبرت العاملات بأن أمامهن أيام قليلة كي يتسلمن صكوك مبالغ نهاية الخدمة. وسعى حوالي ٤٠٠ عاملة لإقناع نحو ٥٠٠ أخريات بعدم تسلم الصكوك كي يحفظن حقهن في تعويض نهاية خدمة كامل غير منقوص عن طريق اللجوء إلى القانون المكسيكي. لكن بعضهن لم يكن لهن حقوق قانونية، وأخريات كن بحاجة ماسة للمال بعد أن اعتدن طيلة الشهرين الماضيين العودة إلى بيوتهن بنصف ما كن يتقاضينه من رواتب من قبل.

كانت لحظة توتر شديدة. واتفقت أخيرًا جميع العاملات على أهمية المقاومة حتى النهاية مع البقاء على حذر من إقدام الشركة على الرحيل من البلاد دون أن تدفع لهن أي شيء. وفي النهاية اتفقت العاملات الـــ٩٠٠ جميعًا على قبول ما تدفعه الشركة عاقدين العزم على مواصلة تحركهن من خلال وسائل أخرى. وأثناء تسلم العاملات لصكوكهن في مكاتب مجلس الإدارة العمالية المحلية طلب منهن التوقيع على ورقة دونت فيها أسماؤهن وقيمة كل صك. وفسر لهن الغرض من هذه الورقة المسئولون العماليون حيث قالوا: إنها معدة لإبقاء باقي التعويضات مفتوحًا لصالحهن.

أفضل محاميات لأنفسهن

وفي الأسابيع التالية تكشف مدى نفاق وخداع شركة كاريزو؛ فمثلاً تقاضت أنطونيا فيجيروا Antonia Figueoa التي عملت ٢٧ عامًا في شركة كاريزو، مبلغ ٣,٩٠٠ دولار أمريكي كتعويض عن سني خدمتها. وطبقًا لحسابات منظمة الـــCFO، كان من حقها قانونًا تقاضي ١٥,٨٠٦ دولار. واجهت كثير من العاملات المصير نفسه فعلم الرياضيات في الشركة متحيز على طول الخط ضد العاملات وخصوصًا ذوات الخدمة الطويلة منهن. وعلاوة على ذلك وجدت جواني وباتي، في مجلس الإدارة العمالية المحلية، أن رسالة التقدمة أُضيفت إلى القوائم الموقعة من جميع العاملات، وتنص على أنه بتوقيعهن على القوائم تصبح العاملات مستقيلات من شركة كاريزو ومتنازلات عن حقهن في أية ملاحقة قضائية من جانبهن ضد الشركة في المستقبل.

قررت العاملات مقاضاة مؤسسة سالانت في المحاكم المكسيكية وقمن بجمع وثائق ١٨٥ عاملة واستشرن عديدًا من الخبراء المكسيكيين في قانون

العمل. وأثناء تطوير أسلوب لعرض القضية، شرحت ممثلات عن منظمة الـــCFO – ومن بينهن جوليا كواينونيز Julia Quinaonez على وجه الخصوص، وهي التي تولت تنسيق عمل المجموعات كما أنها هي نفسها كانت عاملة سابقة في شركة ماكوايلادوراز – للمحامين كيفية تفسير قانون العمل المكسيكي فضلاً عن أبعاد القانون المختلفة. ومن بين أمور كثيرة، كشفت هذه القضية أن معرفة منظمة الـــCFO بحقوق العاملات في مصانع ماكوايلادوراز هي الأكثر تطورًا وتعقيدًا في البر المكسيكي كله. ومن الجدير بالملاحظة أن أفضل ما لديه المعرفة وأفضل من يوصلها على أكمل وجه هن عاملات ماكوايلادوراز أنفسهن؛ إنهن أفضل محاميات لأنفسهن.

وفي منتصف عام ١٩٩٩ قررت كاريزو الذهاب إلى نيويورك لمقابلة المدير العام لمؤسسة سالانت. لكن الشركة رفضت مقابلتنا رفضًا قاطعًا، ومع ذلك انطلقت كل من جواني وباتي في جولة للحديث في واشنطن وفيلادلفيا ونيويورك.

سأل بعض المدافعين عن حقوق العمال في المكسيك ممثلات منظمة الـــCFO عن سبب الرغبة في مقابلة المديرين التنفيذيين لمؤسسة سالانت طالما أنهن سبق لهن بالفعل توقيع استقالاتهن. كانت العاملات في كاريزو يتقاضين ٩٠ دولارًا أسبوعيًا، وهو دخل يفوق كثيرًا مبلغ الـــ٣٥ دولارًا التي يتقاضاها معظم عمال ماكوايلادوراز على طول الحدود – فلماذا إذًا كن يشتكين؟ ردت النسوة الأعضاء في منظمة الـــCFO بأنهن كن ينشدن ليس فقط الحصول على تعويض نهاية خدمة عادل، ولكن وفوق كل شيء تعريف المديرين التنفيذيين بأن العاملات كن على علم تام بالكيفية التي حاولت بها الشركة خداعهن. وأردن أيضًا أن يسجلن سابقة في الصراع من أجل كرامة العمال والعاملات.

لقاء "عائلي" في مدينة نيويورك

بينما حاولنا نحن مقابلة مديري مؤسسة سالانت التنفيذيين، جمعت كل من جمعية الـــAFSC ومنظمة الـــCFO تصريحات مساندة من مركز الإيمان المشترك بمسئولية المؤسسات وتصريحات أعضاء من الكونجرس الأمريكي والـــAFL-CIO واتحاد عمال الملابس UNITE ومع ذلك عند وصولنا إلى مدينة نيويورك في ١٨ أكتوبر ١٩٩٩، كانت مؤسسة سالانت لا تزال تَقول: لا.

وفي اليوم التالي، بعد أن طلبت إمهالها عدة ساعات، وافقت سالانت في النهاية على المقابلة. كان مسئولو الـــUNITE قد سبق لهم الاتصال بالمديرين التنفيذيين للشركة في الليلة السابقة، كما تلقت الشركة رسالة بالفاكس من عديد من أعضاء الكونجرس الأمريكي يعبرون فيها عن قلقهم على النساء المكسيكيات. وكانت سالانت تواجه ضغوطًا على عدة جبهات.

ربما لتفادي أية انعكاسات قانونية، طلب المديرون التنفيذيون مقابلتنا ليس في مكاتب سالانت ولكن في مركز قيادة في مانهاتن. كنا نتوقع مقابلة لويس ماتيلي Louis Matielli، نائب رئيس الشركة، الذي كان قد أعلن للتو موافقته على الإصغاء إلى العاملات لكنه لن يتفاوض حول أي شيء. ورغم ذلك وبشكل غير متوقع كان ميشيل سيوتلا Michael Setoal، المدير التنفيذي الرئيسي لمؤسسة سالانت، هو من ظهر لنا وليس نائب رئيس الشركة.

في المقابلة ذاتها كانت جواني كازارس وباتي ليفا كلتاهما غاضبتين في البداية؛ بسبب تصرف كل من سيتولا وماتيلي اللذين بديا وكأنهما كانا يتوقعان مقابلة محامي مؤسسة منافسة. ورغم ذلك، بعد أن بدأت المقابلة، لم تكن كل من جواني وباتي وجوليا غير خائفتين فقط؛ بل إنهن وجدن علاوة

على ذلك الكلمات المناسبة التي يشرحن بها قضيتهن بطريقة مقنعة ومؤثرة. قالت جواني وهي تتذكر سني خدمتها الثلاثين في شركة كاريزو:

اعتدنا الإصغاء إلى المدير الأمريكي السابق الذي ما فتئ يقول لنا: "أريد منكن جميعًا الشعور بالارتياح هاهنا لأننا جميعًا أسرة واحدة" وصدقته، ولأجل هذا السبب كنت أحقق حصة الـــ٢٠٠% من إنتاجي للشركة. ولهذا أنا لا أرى أن تعويض نهاية الخدمة الذي تقاضيته كان تعويضًا عادلاً.

تحدثت جوليا عن عديد من العاملات المخلصات اللواتي كرسن شطرًا لا بأس به من حياتهن للشركة، وهن كذلك من تضررن أكثر من غيرهن من التعويض غير المجزي. وبينما هو يصغي لحديثهن، بدا على سيتولا الارتياح وقال: إنه سيبحث قضية العاملات الـــ١٨٥ واعترف باستلام التماس منظمة الـــCFO بخصوص تعويضات إضافية.

ورغم هذا كله، لم يعوض ميشيل سيتولا – مدير المؤسسة الذي كان يتقاضى عام ٢٠٠٠ راتبًا أساسيًا قدره ٧٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وتقاضى ٦٥٠,٠٠٠ كراتب تشجيعي (وهذه المبالغ تساوي مجتمعة ٢٧١ مرة الراتب الذي كانت تتقاضاه جواني كازراس طوال العام) وهو الذي كانت تزوده الشركة بخدمة سيارة خاصة بقيمة ٦٨٠ دولارًا في الشهر ومنزل خاص إيجاره الشهري ٣٠٠٠ دولار في الشهر وقائمة طويلة من الامتيازات – أنتونيا فوجيرا وعاملات مكسيكيات أخريات أمضين سنوات من الخدمة العتيدة في الشركة. إن إجمالي ما طالبت بدفعه العاملات هو ٨٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي فقط وهو مبلغ لا يمثل أكثر من ١.٤٣% من الأرباح الإجمالية التي حققتها مؤسسة سالانت التي بلغت ٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٩.

وفي نهاية المطاف أعمل مجلس إدارة العمال المكسيكيين معاوله في الشكوى القانونية المقدمة من منظمة الـــCFO. وحيث إن مجالس الإدارة العمالية أثبتت تحيزها لصالح الأرباح التجارية؛ فلم يكن من دواعي الدهشة أن يحكم بعد عام بأن لا يوجد جديد يستند إليه حكم أفضل في قضية العاملات المرفوعة ضد كاريزو. ورغم ذلك، ما تعلمته كل من جواني وباتي عن ما لديهما من قوة ومقدرة كان درسًا أهم بكثير.

واليوم وبعد مضي عامين على إغلاق مصنع كاريزو، توجد عاملاته الـــ٩٠٠ السابقات في واحد من ثلاثة أماكن: في بيدراس نيجراء؛ حيث يعملن في مصانع أخرى تابعة لمجموعة ماكوايلادوراز، أو داخل المكسيك نفسها يكافحن من أجل الحصول على فرصة عمل، أو في الولايات المتحدة؛ حيث اضطر بعضهن للهجرة كي يساعدن في إعالة أسرهن وهو ما صارت إليه حال جواني مؤخرًا. تعيش حاليًا جواني وتعمل مؤقتًا على أقل تقدير، في مكان ما في وسط تكساس.

كثير ممن بقين في بيدراس نيجراس ذهبن للعمل في شركة ديميت للصناعات وهي فرع من أفرع ماكوايلادوراز التي تصنع Levi's Dockers وفي يونيو ٢٠٠٠ وبعد سلسلة من التوقف عن العمل، أجبر العمال والعاملات الـــ١٦٠٠ الذين يعملون في شركة ديميت رئيس الاتحاد (ومساعديه في الإدارة) على الدعوة إلى اجتماع الاتحاد، حيث انتخبوا ديمقراطيًا أمينًا عامًا جديدًا لاتحادهم المحلي. ومن بين هؤلاء العمال كانت عاملات سابقات في كاريزو يساندن بخبرتهن هذا الهدف، ومن بينهن جواني وباتي اللتين كانتا تسديان النصح من خارج أسوار المصنع.

كيف نقيس النجاح

تود المؤسسات والوكالات التقدمية للتعاون الدولي أن تشتمل المقترحات المقدمة إليها على مؤشرات يمكن التحقق منها على مدى الإنجازات ومقاييس كمية للنجاح. إننا نسمع كثيرًا أن الممولين يحبون النتائج الملموسة، مثلما هي الحال عند شق قناة ري جديدة أو تعديل قانون ما. ومع ذلك فالمساعي الضخمة المبذولة لتحدي القوى غير المتوازنة للرأسمالية العالمية ليست ملموسة أو مرئية بنفس القدر. إننا نادرًا ما نفكر في الفضاء الإلكتروني، ورغم ذلك فإن على المستوى الإنساني جهودًا تغوص إلى أغوار أعمق في معاناة أولئك الأكثر تضررًا من الآثار السلبية للعولمة. إن التغير الاجتماعي الإيجابي ينشأ من الإحساس المتنامي بالكرامة واحترام الذات.

إن جواني كازارس وباتي ليفا تعرفان أنهما لن تحصلا على ما تطلعتا إليه هما وزملاؤهما بهوان، لكنهما فخورتان؛ لأنهما قاتلتا ببسالة - وهذا في حد ذاته نصر عظيم.

براءات الاختراع والنباتات

كيف تحمي الأمم النامية مواردها الجينية

بروستر جريس

في عالم تتزايد فيه تكتلات السوق، يحرص منتجو البضائع الجديدة بدءًا من الماكينات وانتهاء بالبرمجيات بشكل متنامٍ على تطوير تقنياتهم التي تقوم عليها منتجاتهم. وفي كثير من الحالات تتطلب هذه المنتجات استثمارات مغذية تتأتى عائداتها فقط من خلال المبيعات أو حصص مقاسمة مع أصحاب الملكية. ولحماية هذه العائدات، عمدت معظم الحكومات إلى سن قوانين الملكية الفكرية لحماية امتيازات المخترعين والمؤلفين والناشرين. ويمكن لهذه الامتيازات وحقوق الناشرين كذلك أن تكون دافعًا مهمًا للمزيد من المعرفة في شكل مخترعات ومبتكرات.

وفي السنوات الأخيرة خسر كبار مصدري البرمجيات ومواد التجميل والساعات وأجهزة الكاسيت ومصممي الملابس مليارات الدولارات جراء خرق قوانين حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع. حقائب Gucci وساعات روليكس وبرمجيات مايكروسوفت المزيفة كانت كلها متاحة في كل مكان بدءًا من أكشاك البيع على الأرصفة ووصولاً إلى محلات الكومبيوتر في كل بقاع الدنيا، وبخاصة العالم الثالث. قاد هذا القلق، حول التعدي على حقوق النشر، إلى القرار عام ١٩٨٨ بشمول حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية وإيجاد إجراءات نزاعية يمكن أن تؤدي إلى إجراءات عقابية.

ومع ذلك، وبينما تتقدم مفاوضات أوروجواي المستديرة في مطلع تسعينيات القرن الماضي أصبحت الدول النامية بشكل متنامٍ على وعي بأن ما يدعى حقوق الملكية الفكرية من الناحية التجارية والمعروفة اختصارًا بـــ TRIPs له أهداف ومرامٍ تتخطى هدف حماية المصدرين ضد عمليات التقليد والتزييف ونشر التكنولوجيا بلا ثمن. وبينما هي تؤدي إلى حماية الاستثمارات وتوفير الدوافع، قد تؤدي حماية حقوق الاختراع إلى تحجيم نشر المعارف المهمة الجديدة وحرمان الدول حديثة العهد بالتصنيع من تقريب الشقة التي تفصل بينها والعالم المتقدم (مثلاً كانت الصناعة اليابانية في بداية عهدها قائمة إلى حد كبير على الاستيراد والاستخدام غير المقيد للتكنولوجيا الغربية، وعلى قدم المساواة كانت التكنولوجيا الآسيوية توظف بحرية في الصناعات الأوربية). قد تؤدي حماية حقوق الاختراع كذلك، في مجال الموارد الجينية - إلى تمكين الأجانب من الوصول والتحكم فيما تعتبره الدول النامية وما فيها من فلاحين وريفيين ملكًا مشاعًا أساسيا حافظت عليه الأجيال المتعاقبة.

واليوم واحد من الموضوعات الرئيسية التي تشملها قوانين حق الاختراع هو كون الموارد الجينية المستخدمة في العقاقير الشعبية وتلك الموجودة في محاصيل الغذاء في جميع أنحاء العالم النامي أصبحت تستخدم بشكل متزايد في المنتجات الصيدلية والغذائية والأغذية الغربية التي تمت حمايتها لاحقًا بقوانين براءة الاختراع ويعاد بيعها مجددًا إلى دول العالم الثالث، فمثلاً هناك أربع براءات اختراع أمريكية على البرازين Brozzien وهو بروتين حلو يتوفر في نوع من التوت الذي ينمو في الجابون والذي يجري حاليًا إدخاله على الفاكهة والخضر بواسطة شركات التكنولوجيا

الحيوية الأمريكية لإكساب حاصلات هذه النباتات صفة الحلاوة ولكن بسعرات حرارية منخفضة.

احتد هذا الصراع بين منتجي الأغذية والعقاقير الجديدة والدول التي أخذت من بيئاتها أصلاً هذه المواد الجينية في عقد التسعينيات من القرن العشرين. لم يكن الجدل محتدمًا في أي مكان أكثر منه في أروقة منظمة التجارة العالمية وتحديدًا حول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات الصلات التجارية TRIPS، وانتهى الأمر إلى مسألة إمكانية التطبيق. هل يمكن حماية النباتات والحيوانات – مواد جينية – بقانون براءة الاختراع؟ وبعبارة أخرى: هل يمكن جمع كل المواد الجينية معًا بتعريف جامع مانع وآخر ألبومات مادونا وأكثر إصدارات ستفين كينج مبيعًا تحت عنوان حقوق الملكية الفكرية؟ وهل للدول النامية التي تواجه حالات طوارئ محلية الحق في تجاهل قوانين براءات الاختراع، كما فعلت البرازيل عندما أنتجت ووزعت عقاقير لعلاج مرضى الإيدز؟

إن الدول النامية إجمالاً لم تشأ أن تكون المواد الجينية خاضعة لقوانين براءات الاختراع. ومن جانب آخر، ارتأت الشركات المنتجة للمواد الصيدلية والمنتجة للبذور، والتي ساندت بقوة مفاوضات معاهدة الـــTRIPs – أن الملكية والتحكم في الموارد الجينية النباتية عنصر حيوي في عملية تطوير الإنتاج.

وإذا علمنا أن ما يقدر بـــ ٨٠% من الموارد الجينية النباتية توجد في الدول النامية في حين يوجد حوالي ٨٠% من صناعات التكنولوجيا الحيوية في الدول المتقدمة؛ فستعلم أن حقوق براءات الاختراع تصب بالضرورة في مصلحة الأخيرة. وباختصار حال إدخال أي جين في منتج ما تحمي

مقتضيات تغطية براءة الاختراع في منظمة التجارة العالمية استخداماته الصناعية. وعليه تعمل معاهدة الـــTRIPs عملها بحماية براءات الاختراعات والمؤلفات التي تحمل تفاصيلها حماية دولية.

يكمن بيت القصيد إذن في السؤال الآتي: من يتحكم في الموارد الجينية؟ أهي الدول النامية أم صناعات التكنولوجيا الحيوية؟ ومن يحدد مكان المناقشات؟ وبناءً على أية قواعد؟ من وجهة نظر المؤسسات متعددة الجنسيات المنتجة للعقاقير الطبية والأطعمة، فإن منظمة التجارة العالمية هي المكان المنطقي للسلطة العالمية لحقوق الملكية الفكرية. فهي حاليًا تضم ١٤٤ عضوًا ومن بينهم جمهورية الصين الشعبية العضو المنضم حديثًا. ولديها كادر صغير من الموظفين الأكفاء والمتخصصين غير البيروقراطيين يبلغ تعداده ٢٥٠ موظفًا فضلاً عن محامين وخبراء اقتصاديين وتسمح إجراءاتها القانونية الخاصة بحسم النزاعات لأي من الدول الأعضاء فيها بالمعاملة بالمثل إذا ما قامت دولة أخرى عضو بخرق اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وإلا فأية مؤسسة يسعها توفير الحماية لحصة لا يستهان بها من تجارة العالم (أكثر من ٤٠%) بما في ذلك الموارد الجينية النباتية، أفضل من منظمة التجارة العالمية؟

داخل اتفاقية الـــ TRIPs

إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة TRIPs، التي وقعت ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٥، وثيقة غامضة، بشكل استثنائي، من القانون الدولي إنها ليست وثيقة طويلة – فقط ٣٢ صفحة تحتوي ٧١ مادة قانونية. لكنها معقدة وغامضة. تمنح معاهدة الـــTRIPs حقوق ملكية فكرية واسعة ليس لأصحاب براءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف وحسب؛ بل

لأصحاب التصميمات الصناعية والتسميات الجغرافية (على سبيل المثال: "شامبانيا") وأصحاب العلامات التجارية كذلك. إنها تعرف هذه المصطلحات بالإضافة إلى حقوق أصحاب الملكية (حقوق فرنسا في حالة الشامبانيا؛ لأن هذا المشروب ينتج في منظمة شامبانيا الفرنسية) وتطلب من كل الدول الأعضاء سن القوانين لتفعيل احترام هذه الحقوق لديها. وقد روجع تفعيل الاتفاقية ككل من قبل حكومات الدول النامية الأعضاء في مجلس معاهدة حماية الملكية الفكرية ذات الخواص التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية TRIPs و WTO عام ٢٠٠٠؛ ومن ثم منحت الأقطار النامية الأقل نمواً فرصة خمس سنوات إضافية لتطبيق الاتفاقية.

وبلغة الحديث عن إمكانية منح براءات الاختراع للنباتات والحيوانات، تمحور الجدل حول نص Provision واحد في اتفاقية الـــTRIPs: المادة 27.3(B) والشكر لمفاوضي الدول النامية النابهين، فالمادة 27.3(B) من اتفاقية الـــTRIPs تستثني المواد الجينية من براءات الاختراع والمواد الجينية في هذه الحالة تعرف على أنها:

نباتات وحيوانات عدا الكائنات الجرثومية والعمليات الحيوية في جوهرها واللازمة لمنتجات النباتات أو الحيوانات ما عدا العمليات الحيوية الدقيقة. ومع هذا فالأعضاء سيدلون بدلوهم لأجل حماية الأنواع النباتية سواء من خلال براءات الاختراع أو من خلال نظام تشريعي Sui generic فعال أو بأي مزيج من هذا وذلك في حينه.

كم هائل من الثروة والقوة يعتمد على تفسير هاتين الجملتين، اللتين تمثلان شرطاً غامضاً غير عادي في اتفاقية تجارية قانونية ذات صياغة فنية عالية. من ناحية: توجد في الغموض نفسه الذي يكتنف اللغة الطاقة الكامنة

التي بوسع الدول النامية استغلالها لاستخدام التشريع الوطني كخطوة لتفادي نظام براءات اختراع من شأنه محاباة الدول المتقدمة على نطاق واسع. إن فكرة "نظام تشريعي فعال لحماية الأنواع النباتية تمثل في حد ذاتها أساسًا قانونيًا للتشريع الوطني الذي سيكون بوسعه حينئذٍ تعريف المواد الجينية التي توجد في المحاصيل التقليدية والعقاقير الطبية على أنها ملكًا مشاعًا والحماية المطلوبة ليس من شأنها المصادقة على براءات الاختراع، لكنها لابد أن تكون فعالة. ومن الناحية الأخرى: لم توضح المادة القانونية ما المقصود من كلمة "فعال" بكلمات أخرى، لغة المادة 27.3(b) لم تصف بالشكل الملائم أنواع التشريعات التي يمكن أن تمثل بديلاً لبراءات الاختراع وأية أنواع يمكنها تحدي بنيان كبنيان منظمة التجارة العالمية. وبعد انتهاء المفاوضات المستديرة في أورجواي عام ١٩٩٥ كان أمام الدول النامية أربعة سنوات قبل مراجعة عام ١٩٩٩ التي سيتم فيها سن تشريع لحماية مواردها الجينية. وعندما دارت عجلة المراجعة عام ١٩٩٩، احتدم الجدل حول المادة 27.3(b) استغلت بعض الدول فرصة تأجيل التنفيذ لمدة أربع سنوات لسن تشريع لحماية مواردها الجينية الوطنية علاوة على الأنواع النباتية المنتجة في كل من المصانع الوطنية ومصانع إكثار البذور الأجنبية. بعض هذه القوانين الوطنية تنسحب على مبادئ متضمنة بالفعل في اتفاق التنوع البيولوجي: استغلال عادل للموارد الجينية النباتية وشراكة عادلة في المنافع، والحاجة إلى موافقة مسبقة ومسئولة قبل استغلال المواد الجينية.

فمثلاً في عام ١٩٩٨ سنت كوستاريكا قانونًا بخصوص التنوع البيولوجي والذي سيكون أساسًا لحماية مواردها الجينية النباتية. ويشتمل هذا التشريع كذلك على احترام التنوع الثقافي، أي الممارسات الثقافية التقليدية الخاصة بالمجتمعات الفلاحية والشعوب المحلية. هذه المعرفة الثقافية تعد

بمثابة ملكية فكرية. وبعبارة أخرى: لم يعد بالإمكان وفقًا لبنود هذا التشريع، استنساخ للأغراض التجارية، تمامًا كما هي الحال مع الصوت المطنطن الذي صممه بريان إينو Brian Eno لبرنامج التشغيل (الويندوز) الذي تمتلكه شركة مايكروسوف. وسنت الهند والفلبين وكينيا ودول أخرى أو وضعت مشاريع تشريعات مماثلة لحماية نباتاتها.

ربما كان أكثر التشريعات تقدمًا غير وطني وإنما إقليمي؛ ففي عام ١٩٩٦ تبنت دول حلف سلسلة جبال الأنديز Andean Pact وهي بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو وفنزويلا، نظام المجتمع المشترك للتعامل مع الموارد الجينية لدول سلسلة جبال الأنديز. يشير النظام المشترك إلى الإسهام التأريخي للمجتمعات المحلية في التنوع البيولوجي، واستخدامها المحافظ على ديمومته وتطوره، والفوائد التي تأتت من هذا الإسهام ويعترف بوجوب تدعيم الاعتماد الوثيق فيما بين هذه المجتمعات المحلية على بعضها البعض والتنوع البيولوجي فيها.

يتم إقرار القوانين والممارسات المألوفة لدرجة أن (أ) تقدر حقوق المجتمعات وقابليتها على صنع القرار بالنظر بعين الاعتبار لمعارفها وإبداعاتها وممارساتها حق قدرها، و(ب) المجتمعات حرة في تبادل الموارد والمعارف فيما بينها أو في استهلاكها الخاص طبقًا للممارسات المعتادة.

طبقًا لبنود النظام المشترك فإن أية براءات اختراع على المواد الجينية تسجل خارج نطاق دول جبال الأنديز لا حاجة لاحترامها داخل نطاق هذه الدول، وفي ذلك تمسك باستثناء الفقرة 27.3(b) للمواد الجينية من براءات الاختراع.

والمحصلة النهائية لهذا التشريع يتمثل في أن منافع التكنولوجيا الحيوية في الدول المتقدمة لا يمكن لها أن تعبئ بلدًا ما للعمل ضد مصلحة جيرانه؛ وعليه فإن هذا النظام المشترك يمنح الدول الأعضاء فيه حقوق سيادة على مواردها الجينية وكذلك الحق في تحديد شروط الاستغلال.

عملية المراجعة

ركزت الدول النامية خلال عملية مراجعة الفقرة 27.3(b) على ثلاثة أهداف مختلفة: التأكيد بقوة على الاستثناء الوارد في الفقرة 27.3(b)، وتعريف أو إعادة تعريف مصطلحاتها لتوسيع الاستثناء، أو إلغاء متطلبات منظمة التجارة العالمية لحماية التنوع النباتي برمتها. ولم تكن الاختلافات بين تلك الأهداف الثلاثة مصدر نزاع فيما بين الدول النامية فضلاً عن كونها طفيفة. لقد بدأت الدول النامية قدرًا عظيمًا من التكاتف فيما بينها في سعيها المشترك في سبيل تأكيد وتقوية الاستثناءات بدلاً من إضعافها.

وفي تلك الأثناء قابلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ودول متقدمة أخرى هذا المسعى بهدفين؛ من جانبها حاول كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي حذف الفقرة 27.3(b) ومعها كل الاستثناءات المتعلقة بالمواد النباتية والحيوانية، ولما فشلا في تحقيق ذلك سعيا إلى إبدال العبارة الغامضة " أنظمة حماية فعالة" بـــ"معايير حماية النباتات" التي تتبناها اتفاقية الاتحاد من أجل حماية الأنواع النباتية الجديدة (UPOV)*، التي كان يظاهرها معظم الدول المتقدمة فضلاً عن عدد قليل من الدول النامية. واتفاقية الـــUPOV في صيغتها الحالية ١٩٩١ تدعم حقوق مكثري البذور فبوسع مكثرِي البذور؛ في هذه الحالة مطالبة الفلاحين الذين يزرعون أنواعًا

* Union for protection of new varieties of plants

محمية بحصص مقاسمة، كما لن يكون من حق الفلاحين ادخار البذور لإعادة زراعتها ما لم ينص تشريع الحكومة بوضوح على ذلك والأنواع المحمية لا يمكن إجراء بحوث عليها قبل الحصول على موافقة مكثرها، والأهم من ذلك كله أن المعايير المستخدمة في الحماية وهي أن يكون نوع النبات مميزًا ومتجانسًا ومستقرًا – دقت ناقوس الخطر بأن هذه الأنواع قد تحل محل البذور المتنوعة جينيًا والمتكيفة على البيئة المحلية. وبعبارة أخرى، قد يتقلص المعين الجيني للنباتات وتختفي تنوعات طبيعية مهمة كثيرة.

لو حُذفت الفقرة 27.3(b) من اتفاقية الـــTRIPs فسيشمل سيناريو أسوأ تدعمه الولايات المتحدة، وهو عبارة عن ثلة من قوانين براءات الاختراع المحلية ذات الصلاحيات الواسعة والتي تذهب بعيدًا إلى ما وراء حماية المخترعات، كل ما يوجد في الطبيعة، وستحدث عملية منح واسعة النطاق لامتيازات براءات الاختراع على النباتات والحيوانات. والمتقدمون في مجال التكنولوجيا الحيوية سيوسعون أكثر دائرة ما يمكن حمايته بامتيازات براءات الاختراع. والبرازين مجرد مثال على ذلك والصيغة الأقل درامية والتي يساندها الاتحاد الأوربي – إدراج نصوص اتفاقية الـــ UPOV– قد يخدم الزراعة التجارية عن طريق التضييق الشديد لحق الفلاحين التقليديين في الاحتفاظ ببذور النباتات دون دفع حصص مقاسمة للشركات المنتجة لها، وقد تؤدي كذلك إلى تقييد إجراء بحوث خلاقة إضافية في غمرة مساندة مصالحي منتجي البذور تجاريًا عن طريق تحجيم كل ما هو "جديد" وعن طريق توسيع حماية الأنواع الموجودة فعلاً بقوانين براءات الاختراع.

رغم تعقد الجدل فمن الممكن أن تصبح جبهات المعركة أكثر وضوحًا. أنفقت الدول النامية فترة المراجعة، ومدتها أربع سنوات، في

تعريف الفقرة 27.3(b) بعناية شديدة؛ كي تحمي مواردها الجينية وميراثها الثقافي بالتشريعات الوطنية والاتفاقات الإقليمية. على الجانب الآخر حاولت الدول المتقدمة حذف الفقرة 27.3(b) أو مراجعتها إلى درجة جعلها غير ذات تأثير. لقد أفضت المناقشات حول معنى الفقرة 27.3(b) بدورها إلى مناقشات حول معنى عملية المراجعة نفسها. قالت الدول النامية: إن المراجعة لم تكن لإعادة النظر في النص بل كانت لتقدير مدى التنفيذ. ورأت الدول النامية في ذلك محاولة من طرف الدول المتقدمة للتهيؤ لتحديات مستقبلية لتفعيل تشريع لحسم النزاعات داخل كيان منظمة التجارة العالمية WTO. وسواء كان الجدل محتدمًا حول النص نفسه أو حول مدة المراجعة أو – في وقت لاحق – حول إجراءات حسم النزاعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية؛ فقد اتخذ هذا الجدل صورًا متعددة ولكن جوهره ظل على حاله. ومن صاحب الحق في التحكم في المواد الجينية الموجودة في النباتات والحيوانات: أهي المجتمعات المحلية والفلاحون والحكومات الوطنية في الدول النامية، أم شركات التكنولوجيا الحيوية والقائمون على رعايتها من بين حكومات الدول المتقدمة؟

ردود أفعال المنظمات غير الحكومية

أدلت عديد من المنظمات غير الحكومية بدلوها عندما لمت شعثها لمساندة جهود الدول النامية للحفاظ على استثناءات الفقرة 27.3(b) لو لم تتمكن من توسيعها. ونظم البعض منها حملة ضد شعار "لا براءات اختراع على الحياة". وتعمل منظمات أخرى، خصوصًا الشعوب الريفية والمنظمات الفلاحية في الدول النامية، على تكوين لوبي لمساندة حكوماتها في محاولتها توسيع نطاق استثناءات الفقرة 27.3(b) وما تزال منظمات أخرى تعمل

مباشرة مع ممثلي الدول النامية في الـــWTO لأجل دعم إمكاناتها لمقاومة جهود الدول المتقدمة الساعية لتقليص هذه الاستثناءات.

نشر مكتب الأمم المتحدة لخدمات الكويكرز ومكتب خدمة الكويكرز والسلام في لندن تبنيًا لهذه الخطوة الأخيرة - ورقة مناقشة عام ١٩٩٨ حول التجارة والملكية الفكرية والغذاء والتنوع البيولوجي(١). طبعت أكثر من ١٠,٠٠٠ نسخة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا ووزعت هذه الوثيقة وقرأت على نطاق واسع في المجتمع الدولي المهتم بشئون البيئة والتجارة. وكانت تأمل من وراء سلسلة لاحقة من المؤتمرات حول الفقرة 27.3(b) أن توفر الدعم العلمي للدول النامية الأعضاء في الـــWTO فيما يخص عملية المراجعة وقد مكنت المؤتمرات المشاركين من مقارنة التشريعات الوطنية لحماية النباتات كي تساعد الدول النامية التي لا تزال تبحث، أو طرحت لتوها مسودة تشريع. كما مكنت هذه المؤتمرات ممثلي الدول النامية لدى الـــWTO من أن يكونوا أقدر على تنسيق سياساتهم لتكوين جبهة متحدة خلال عملية المراجعة(٢).

---

(1) Geoff Tansey, Trade *Intellectual Property, Food and Biodiversity: Key Issues and Options for the 1999 Review of Article 27.3 (b) of the TRIPs Agreement*, London: Quaker Peace and Services. 1999.

(2) The most recent meeting in September 1999 addressed TRIPs Article 27.3, definitions, CBD compatibility and sui generic systems. 22 developing countries delegations to the WTO met for 2 days with legal and scientific experts from the Kenya Industrial Property Office, the Indian Ministry of Agriculture and cooperation, the Guatemalan Ministry of Economy, Thailand's Department of Agriculture and the Ecuadorian Ministry of Agriculture. Previous seminars brought together similar experts from South Africa, Philippines. Egypt, Peru.

ركز ممثلو الدول ومتخصصوها جل اهتمامهم على ثلاثة موضوعات رئيسية خلال هذه النقاشات: تعريف المصطلحات الواردة في الفقرة 27.3(b) وتوافق اتفاقية TRIPs اتفاقية الـــCBD وإيجاد تشريع وطني فعال. وبلغة تعريف المصطلحات الواردة في الفقرة 27.3(b) كان المندوبون والخبراء يؤمنون بأن هناك مجالاً لا بأس به لتعريف عبارتين علميتين رئيسيتين: عبارتي بيولوجية في جوهرها" و"العمليات الحيوية الدقيقة". إن عبارة "بيولوجية في جوهرها" مشتقة من قانون الاتحاد الأوروبي وطبقًا لتعريف مكتب براءات الاختراع الأوربي هي عملية لإنتاج النباتات تشتمل على خطوة تقنية جوهرية واحدة على الأقل، ولا يمكن تنفيذها دون تدخل العنصر البشري.. ولا تقع ضمن نطاق الاستثناء البيولوجي الجوهري من إمكانية شمولها ببراءة الاختراع. وعلى هذا النحو فالأنواع وفيرة الإنتاج من القمح التي يحصل عليها العلماء من تجارب المعمل، يمكن حمايتها؛ لأنها ليست بيولوجية في جوهرها. ورغم ذلك فاتفاقية الـــTRIPs لا تساند هذا التعريف. لكن التكييف الجيني لخلايا النباتات وإعادة توليد وإكثار النباتات طبقًا لاتفاقية الـــTRIPs هما عمليتان بيولوجيتان في جوهرهما؛ ولذلك يمكن رفض حمايتهما بامتياز براءة الاختراع.

ودائرة براءات الاختراع الأوربية تواجه هذا التعريف بالإصرار على أن التدخل التكنولوجي، كلصق جين مثلاً يجب اعتباره "عملية بيولوجية دقيقة". وهذه العملية حتى طبقًا لنص الفقرة 27.3(b) لا تعد بيولوجية في جوهرها. ومع ذلك فاللغة الخاصة بالعملية البيولوجية الدقيقة في اتفاقية الـــTRIPs يمكن تفسيرها بشكل مختلف وعلى هذا المنوال، وفي قراءة أخرى: يعامل التمويل الأولي فقط لخلية النباتات كبيولوجيا دقيقة، لكن النبات

الناتج عنه (مثل الحنطة متعددة السنابل) لا يمكن حمايته ببراءة اختراع. وبكلمات أخرى: يمكن حماية العملية التقنية، أما النبات نفسه فلا.

اتفق الخبراء على أن اتفاقية الـــTRIPs تشترط الحد الأدنى من المعايير اللازمة لمنح براءة الاختراع. ولكن حقيقة أن بعض الإبداعات التي منحتَ براءات اختراعات لا تنطوي على إلزام لدول أخرى أعضاء في الـــWTO بفعلِ الشيء نفسه واضعين في الحسبان مبدأ التعامل الوطني، والذي يستلزم معاملة المنتجين الأجانب والمحليين على قدم المساواة. فلو منحت الولايات المتحدة امتياز براءة الاختراع للبرازين مثلاً، فإن غانا غير ملزمة باحترام براءة الاختراع الأمريكية هذه، ومن ثم يكون بوسع غانا إعفاء البرازين من امتياز براءة الاختراع، وعن طريق التشريع الوطني يمكنها الإعلان عن هذا البروتين الحلو. هو مورد قومي يمكن استخدامه بحرية من أي غاني. الخلاصة هي أن الدول الأعضاء لها أن تتبنى معايير أوسع إذا هي أرادت ذلك أو تكتفي بالحد الأدنى من المعايير. وفي النهاية لابد لقائمة ما لحسم النزاعات أن تقرر ما الذي تعنيه هذه الكلمات.

كان هناك إجماع عام على أن تكون كل من اتفاقتي الـــTRIPs والـــCBO أكثر توائمًا ودعمًا لبعضهما البعض. وعلى ما يبدو، يمكن استخلاص حقيقة أن الاتفاقيتين تخدمان أهدافًا متباينة لموضوع واحد هو التعامل مع الموارد الطبيعية. تقر اتفاقية الـــCBD الحق السيادي للدول فيما يتصل بمواردها الطبيعية وحقها في اشتراط موافقة مسبقة قبل استخراج أيٍ من هذه الموارد. وعلى الجانب الآخر تسمح اتفاقية الـــTRIPs باستثناء من شمول النباتات والحيوانات من امتياز براءة الاختراع (مع أن الاستثناء لا يشمل الكائنات الدقيقة) وعليه يسمح بأن تظل الموارد الجينية ملكًا مشاعًا غير خاضع لأية حقوق، بما في ذلك الحكومات ذات السيادة.

وبعبارة أخرى: تساند الـCBD حق الحكومات في حماية الموارد الجينية من الاستغلال التجاري في الوقت الذي تعطي اتفاقية الـTRIPs ثقلاً أكبر للاستغلال غير المقيد تخدم الـCBD مصالح الدول النامية، كما تظهر كذلك أمثلة التشريع الوطني التي تضم المبادئ الأساسية لل- CBD بوضوح. ولتقوية هذا التشريع؛ صممت اتفاقية الـCBD لتيسير استغلال ونقل التكنولوجيا ذات الصلة بالاستخدام المحافظ طويل الأمد للتنوع البيولوجي" كما تشترط تعاقد الأطراف المختلفة للتأكد من أن براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية تدعم أهداف هذه الاتفاقية.

هل يمكن للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية استحضار اتفاقية الـCBD لتبرير إجراءاتها المخالفة لاتفاقية الـTRIPs؟ إن أيًا من الاتفاقيتين لا تتطرق إلى الحوادث العارضة. ومع ذلك طالما أن استثناءات الفقرة 27.3(b) تبقى واسعة فربما تساعد على تقليل حجم الآثار السلبية الكامنة في امتيازات براءات الاختراع على أهداف الـCBD نقل التكنولوجيا، والاستخدام طويل الأمد، والاقتسام العادل للمنافع. ومن غير الواضح كيف ستحكم قائمة فض النزاعات للدول الأعضاء في الـWTO إذا كانت هناك دولة تستخدم اتفاقية الـTRIPS لتتمكن من استغلال مادة جينية تحاول دولة أخرى حمايتها باستخدام اتفاقية الـCBD ومن جانب قد تكون لاتفاقية الـTRIPs لكونها الأحدث من بين هاتين المعاهدتين - الأولوية تحت مظلة القانون الدولي. ومن جانب آخر، قد تمنح الأولوية لل- CBD؛ مما يعطي الاستثناءات الواردة في الفقرة 27.3(b) دعمًا أكبر.

وفي مضمار التشريع الوطني كانت الهند مثلاً يحتذى؛ يؤكد التشريع الهندي على حقوق الفلاحين، والمجتمعات القروية والباحثين ويوفر إجراءً لحماية الأنواع المختلفة والتنوعات النباتية، ويشجع التطوير المستدام للتنوع

البيولوجي الزراعي. والتشريع موجود حاليًا في جميعة برلمانية. وفي حال وضعه موضع التنفيذ، فسيشجع هذا التشريع استثمارات بحثية وتنموية جمة. وسيسهل كذلك نمو صناعة البذور المحلية، والتي بدورها ستؤمن إتاحة بذور ذات جودة عالية وتنوعات محسنة منها للفلاحين. ويشترط التشريع الحصول على تصريح كما يشتمل على ترتيبات اقتسام المنافع المنصوص عليها في الـــCBD.

يمكن تحديد أربعة معايير للتشريع الفعال في تشريع الهند هذا ومن تشريعات مماثلة لدول أخرى. لابد للتشريع من: (١) أن يخدم المصلحة الوطنية. (٢) أن يحدث قدرًا من التوازن بين حقوق منتجي البذور من جهة وحقوق الفلاحين والباحثين من جهة أخرى. (٣) أن يحمي التنوعات التي يسجلها منتجو البذور لدى السلطات المختصة. (٤) أن يستلزم الحصول على تصريح مبدئي من منتجي البذور في حال استخدامها في استخدامات أخرى. وفي وجود المرونة التي توفرها الفقرة 27.3(b) فإن هذه المعايير من شأنها تمكين الحكومات من تجاهل المتطلبات الإضافية التي لا مناص منها المفروضة على الزراعة التجارية من طرف الاتحاد الأوربي على سبيل المثال.

وكلما زاد شمول هذه المعايير في تشريعات زاد احتمال فشل المطامح التي تركبها الدول المتقدمة في الـــWTO.

وعلاوة على هذا، كلما بلورت الدول النامية تطبيق تشريعاتها بوضعها قيد التنفيذ، بعدت الشقة على أية قائمة فض منازعات من شأنها الحكم على هذه الدول حال فشلها في تطبيق متطلبات TRIPs.

النظر إلى الأمام

أحرزت الدول النامية حتى الآن بعض النجاح على وجه العموم في الـــWTO في مسألة الإبقاء على النصوص الأساسية للفقرة 27.3(b) ويدعو قليل من الدول – مثل الهند – إلى ضرورة توسيع استثناءات الفقرة 27.3(b)، على الأقل بوصفها موطئ قدم للمساومة في مفاوضات مستقبلية. وفي الوقت نفسه، توجد الدول النامية حقائق على أرض الواقع عن طريق التشريع الفعال الذي يعزز التنوع البيولوجي بوصفه هدفًا قوميًا أو إقليميًا. وتمنع الدول النامية حاليًا وبنجاح صناعات التكنولوجيا الحيوية من استخدام امتيازات براءات الاختراع لامتلاك والسيطرة على موارد جينية لا تقدر بثمن، سواء كان ذلك عن طريق المفاوضات الدولية لغة اتفاقية الـــTIRPs أو من خلال مملكة التشريع الوطني.

وعلى فرض أن الدول النامية ستنجح في الحفاظ على موطئ القدم هذا؛ فإن نجاحها يعد مؤشرًا على الكثير من الصبر والمجالدة من جانبها في الـــWTO. وفي مفاوضات أورجواي المستديرة أثقلت حيل Tactics الدول المتقدمة في المفاوضات كاهل الدول النامية بالتزامات بالتطبيق أكثر من طاقتها. لقد أعاقت مطالبة الدول النامية بتقليل الالتزامات ومنحها وقتًا أطول للتنفيذ، أكثر من أي عامل آخر – خطة الدول المتقدمة الرامية إلى الشروع في جولة متعددة الأطراف حول التجارة أثناء مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سياتل. وهذه أخبار سارة؛ لأنها مؤشر على الدور المتنامي للدول النامية في الـــWTO.

وثمة خبر سار آخر وهو أن مراجعة الفقرة 27.3(b) تظهر الإصرار المتزايد والمهارات التفاوضية المتنامية من جانب الدول النامية. بينما هي

تدافع عن مصالحها في نظام التجارة العالمي. كما سلط الجدل حول ماهية من يتحكم في الموارد النباتية والحيوانية دائرة الضوء على مدى مظاهرة نظام براءات الاختراع للدول المتقدمة على حساب باقي أعضاء الـــWTO. المجادلات معقدة، ولكن البدائل واضحة؛ فكوستاريكا والهند دول أخرى نامية، في خضم حمايتها للتنوع الحيوي والثقافي لديها، هي في طليعة الدول نحو نظام تجارة عالمي أكثر إنصافًا.

بناء وحدة اقتصادية

الـ COMAL في هندوراس

ماري مكان سانشيز

في عام ١٩٩٤ هبطت همة عائلة بورتيلو Portillo إلى الحضيض مثلما فعلت طبقة الفلاحين محدودي الدخل الذين سبقت لهم الهجرة من وسط هندوراس إلى غربها وامتلكوا هناك رقعًا صغيرة من الأراضي الصالحة للفلاحة والحراثة arable خلال فترة الإصلاح الزراعي، غيرت عائلة بورتيلو نشاطها الزراعي فزرعت الأرز بعدما كانت تزرع القمح والفول. على أن الجفاف واستيراد الأرز في منتصف السبعينيات في القرن الماضي أديا إلى تفجير أزمة لدى المنتجين المحليين، رغم حقيقة أن الطلب على الأرز كان على أشده. كانت أخبار عن سياسات "تجارة حرة" ووعود بالثراء تملأ الأجواء، لكن عائلة بورتيلو وفلاحين آخرين في مجتمعهم شعروا بأنهم محاصرون بالخسارة المحتملة للقمة عيشهم الوحيدة.

وفي الوقت الذي كانت العولمة تكتسح أمريكا الوسطى، ربما كان الريفيون الفقراء من أمثال عائلة روتيلو هم القطاع الأكثر تأثرًا بها من بين السكان. لقد كانوا يشاهدون بأم أعينهم انهيار أسعار ما ينتجونه من سلع مع رفع الحواجز التجارية وتدفق السلع المستوردة لكن أهالي الريف الفقراء لم ييأسوا. وبوضعهم أساس نظام تجارة إقليمي في هندوراس، وجد المنتجون والمستهلكون الريفيون أن التوحد له فوائد اقتصادية عملية.

من الحرب إلى الوحدة الاقتصادية

كان برزخ أمريكا الوسطى في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مركز الاهتمام والجدل العالميين فهي منطقة لم تعرف غير تفاعل اقتصادي محدود نسبيًا مع العالم الخارجي، فأمريكا الوسطى كانت أكثر ما تعرف بصادراتها من المواد الخام - كالقهوة والموز والخشب والمعادن - فضلاً عن الحروب التي مزقت أوصال ثلاث من أصل خمسة دول في المنطقة. فبينما دخلت كل من السلفادور وجواتيمالا في حرب طويلة الأمد، أحرز متمردو نيكاراجوا نصرًا عسكريًا عام ١٩٧٩. كان السلام هشًا وقصير العمر في الوقت الذي كانت الحكومة الجديدة تواجه قيودًا اقتصادية صعبة وحربًا مضادة. أصبحت هندوراس الواقعة في الوسط الجغرافي ملاذًا مؤقتًا للاجئين من جاراتها الثلاث، وفي الوقت نفسه قاعدة للتدخل الإقليمي للولايات المتحدة. وفي شمال البرزخ كانت كوستاريكا تعيش فترة أقل تقلبًا تميزت بارتفاع مستوى المعيشة بشكل كبير وفقدان القوات المسلحة. أما بنما فرغم أنها لا تقع ضمن النجوم الخمسة التي تتألف منها أمريكا الوسطى، إلا أنها دخلت من خلال النمو الاقتصادي والروابط الأيديولوجية في فترة حرجة من تقرير السيادة الوطنية.

كانت فترة توتر وكرب شديدين وكانت فاتورة الحرب باهظة الثمن بلغة السيطرة على الأرض واستغلال الموارد الطبيعية وارتفاع مستوى الفقر. وعلق المحللون في الخارج قائلين: إن أمريكا الوسطى أصبحت مسرحًا قد تلعب عليه الحرب الباردة آخر أدوارها. وفي الداخل كانت التحليلات تدور حول الاضطرار إلى الصراع من أجل البقاء في حين كانت انتهاكات حقوق الإنسان أمرًا شائعًا، والحواجز الأيديولوجية تبدو غير قابلة للاختراق، والأنشطة الأكثر اعتيادية، كالزراعة والحصاد وتسويق

المحاصيل، أنشطة تنطوي على مخاطر جمة في مناطق الصراع وعبر الحدود الوطنية.

تقدمت عملية السلام بين السلفادور وجواتيمالا في مطلع تسعينيات القرن العشرين؛ نظرًا لتقارب العوامل الداخلية والخارجية: كانت التكاليف البشرية والاقتصادية للحرب باهظة وصعبة التبرير على جميع الأصعدة، والتوازن بين الشرق والغرب قد تغير، وكانت المنطقة بأسرها ترجع على أعقابها في عالم يتغير باطراد. ودخلت أمريكا الوسطى طورًا جديدًا في مفاوضات التسوية على المستوى المحلي وجدت الجهود لوحدة إقليمية.

كانت هناك حالة من الفوران المصحوب بالقلق في هذه الفترة الفاصلة من التاريخ. وكان نزع السلاح وإيجاد مساحات ديمقراطية نصرًا للمجتمع المدني متعدد الأطياف في أمريكا الوسطى. وكان الأمل في أن يؤدي القبول المتنامي لحقوق الإنسان إلى فهم أشمل للحقوق الاقتصادية واحترام البيئة، يحدو عديدًا من الجماعات المدنية. وفي حين لم تحاول اتفاقات السلام الموقعة عام ١٩٩٢ حل أيٍ من مشكلتي الظلم الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية؛ فإن مثل هذه المفاوضات الحاسمة من شأنها أن تكون نموذجًا يحتذى في الحوار والمشاركة الشعبية المتزايدة. وفي الوقت نفسه اصطدمت هذه الآمال بالحقائق على أرض الواقع في هذا الإقليم وهي: استمرار الاعتماد على النماذج السلطوية وانتشار العصابات المسلحة وازدياد العنف في الشارع وارتفاع الديون الداخلية والخارجية في كل من هندوراس ونيكاراجوا[1].

---

(1) By 1998, the external debt, to bilateral and multilateral lenders. was US$ 3.824.700.000, according t the statistics from the Honduras Secretary of Finances.

إن نهاية الصراع في المنطقة كانت تعني كذلك بداية صراع أكبر مع العولمة. كان المستثمرون الأجانب ينظرون إلى أمريكا الوسطى باعتبارها موقعًا جديدًا لعمل الصناعات التي تمثل عائقًا في حد ذاتها والمعروفة اصطلاحًا في المنطقة باسم ماكويلا وفي حالة هندوراس، أصبحت الصادرات من المنتجات غير التقليدية كالروبيان (الجمبري الصغير) وجراد البحر (جمبري كبير) وزيت النخيل والأقمشة المنتجة في مصانع ماكويلا ذات أهمية متعاظمة في تسعينيات القرن الماضي؛ حيث أصبحت تمثل ٥٥% من إجمالي الصادرات في بلد كانت صادراته التقليدية تربو على ٧٨% من إجمالي صادراته[١]. كانت برامج الإصلاح الاقتصادي موجهة لخفض الإنفاق العام وخصخصة المشاريع المملوكة للدولة وتأسيس نظام "للسوق الحرة". وطبقًا للمفوضية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في منطقة ما وراء البحر الكاريبي سجلت هندوراس نموًا إجماليًا محليًا قدره ٣.٧% في الفترة من عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٧[٢]. وهي نسبة نمو عالية بالمقارنة بنمو قدره ٠.٧% في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٤، لكنها إذا ما قورنت بنسبة النمو التي بلغت ٨.٨% في أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي، فإنها نسبة منخفضة إلى حد كبير[٣].

وزيادة على ذلك، كانت التغيرات الاقتصادية في عقد التسعينيات من القرن الماضي تميل لصالح فئات المجتمع التي تتصل بالتكنولوجيا الحديثة

(1) UNDP. Human Development Report, Honduras 1999 (Tegucigalpa, Honduras: UNDP, 1999). p. 136.

(2) Ibid.

(3) Hugo Neo Pino, "The Structural Roots of Crisis: Economic Growth and Decline in Honduras 1950- 1984", PhD dissertations, University of Texas at Austin. 1988, p. 160.

بسبيل، تاركة وراءها قطاعات عريضة من السكان. وفي حالة هندوراس، كان موقف المنتجين من طبقة الريفيين الصغيرة على وجه الخصوص مزعجًا: في عام ١٩٩٤ نشرت الـــCEPAL تقريرًا مفاده أن ٧٦% من تعداد سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر من بينهم ٥٥% في عداد المعدمين جلبت العولمة التي تعرف باسم كامبيسينوز *Campesions* على المنتجين الريفيين منافسة شديدة من منتجات كالحبوب المستوردة من الدول النامية فضلاً عن تسويق منتجات كانت غير معروفة من قبل من قبل السوق الاستهلاكية الجديدة. وفي ذات الوقت الذي واجه المنتجون الريفيون تحديات السوق، عرفوا كذلك صعوباتها كمستهلكين. لقد ارتفع بسرعة مؤشر الأسعار الاستهلاكية من ١٠٠,٠ عام ١٩٩٠ إلى ١٩٦,٤ عام ١٩٩٦[١]. وعانت هندوراس من أعلى نسبة في ارتفاع الأسعار في أمريكا الوسطى، وهو ما تزامن مع الخفض الكبير لقيمة العملة الهندوراسية اللمبيرا؛ الأمر الذي جعل الموقف أكثر صعوبة. كانت تكلفة سلة التسويق الأسبوعية تزداد بنسبة ٢٠% سنويًا. وصار ترتيب هندوراس الـــ١١٦ من بين ١٧٤ دولة ضمن لائحة الأمم المتحدة للنمو الإنساني بعدما كان ترتيبها الـــ٨٠ في عام ١٩٩٠ والـــ١٠١ عام ١٩٩٢ [٢].

(1) UNDP, State *of the Region in Human Sustainable Development, Central America, Report No. 1 (*San Jose Rica: UNDP/EU, 1999), p. 176.

(2) UNDP, *State of the Region in Human Sustainable Development, Central America, Report No. 1 (*San Jose Rica: UNDP/EU, 1999), p. 45.

البحث عن بدائل

في غمرة هذه الظروف بدأت مؤسسة خدمات الكويكرز عملها مع الريفيين في هندوراس بحثًا عن اقتصاديات بديلة. دعت منظمات الفلاحين محدودي الدخل وعمال الحقول وجمعيات النساء الريفيات، وهي على قناعة بأن الفقر المتأصل الذي يرزحون تحت نيره لن يمكن التخلص منه بعملية العولمة التي تواصل من خلالها هندوراس استخدام المواد الخام والعمالة الرخيصة لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى تطوير اقتصادي لتحسين الطاقات البشرية، فضلاً عن رفع مستوى الإنتاج والدخل. وكانت عدم قدرة الفلاحين محدودي الدخل على تسويق محاصيلهم بالشكل المطلوب تستحوذ على اهتمام خاص.

سكان الريف الهندوراسي تختلف مشاربهم فنسبة ١٩.٧% من المنتجين الزراعيين يعتبرون أي فلاحين بلا أراض يعملون بالأجر اليومي أو يستأجرون أرضًا يزرعون فيها ولهم دخل محدود وتعيش غالبيتهم في ظروف فقر مدقع، ونسبة ٤٫٢% منهم فلاحون فقراء لديهم رقع زراعية صغيرة أو هم ممن يعملون في أراضي تابعة للدولة أو المجتمع، رغم أن دخلهم منخفض ويفتقرون إلى صناديق الائتمان. إلا أنهم يسهمون بالقدر الأكبر في الأمن الغذائي في البلد، فهم ينتجون حوالي ٤٠% من الفول والقمح اللذين يزرعان في هندوراس، وتليهم طبقة الكبمسينو – فنكوبروس ونسبتهم ٢٧,٣% وهم فلاحون محدودو الدخل ولكنهم أكثر استقرارًا من الطبقتين السابقتين، كما أن لهم دورًا مهمًا في إنتاج المحاصيل المتنوعة. تلعب هذه الفئات الثلاث دورًا رئيسيًا في توفير المحاصيل الأساسية في استهلاك السكان: حيث تنتج مجتمعة ٨٥% من إنتاج الفول و٧٩% من إنتاج القمح في هندوراس. والفلاحون الذين يعملون ضمن جمعيات فلاحية

تعاونية يمثلون ٤.٦% من مجمل تعداد الفلاحين، في حين يمثل أصحاب مزارع الدواجن والحيوانات الأهلية وزارعو المحاصيل الزراعية – التجارية حوالي ٦% من تعداد السكان(١).

مازالت الفلاحة في هندوراس، خصوصًا، بين الفقراء، مشروعًا اقتصاديًا أسريًا له إسهام مهم لكن عائداته غير مجزية، وهو عمل يقوم أساسًا على جهود النساء والأطفال وكبار السن الذين يعملون بشكل يومي على جلب الماء وصيانة البنية التحتية، والاعتناء بالحيوانات المنزلية وتسويق إنتاج الأسرة في موسم الحصاد، علاوة على المشاركة أحيانًا في الأنشطة التقليدية كالزراعة والحصاد وعندما جلبت العولمة كثيرًا من مصانع النسيج من خلال شركة ماكويلا وجدت النساء الريفيات الشابات سبيلاً جديدًا لدعم الأسرة اقتصاديًا؛ وذلك بالسفر لمناطق إعداد منتجات التصدير حيث يرسلن حوالات مالية لإعالة أسرهن في المناطق الريفية. وفي تيار مواز، يهاجر الشباب الريفي – ذكورًا وإناثًا – بشكل متزايد إلى الولايات المتحدة بنية مساندة أسرهم اقتصاديًا.

وكانت الخطوة الأولى في مسعانا تتمثل في توفير سلسلة من الفرص للمنظمات القائمة على أساس جماعي وجمعيات عمال الحقول والمنظمات النسوية الريفية والتعاونيات والمشاريع الاقتصادية الريفية من أجل تحليل مشاكلها. وتتنوع المشاركة في هذه اللقاءات الإقليمية، بمفهومي القاسمين الجغرافي والتاريخ، إلى: طبقة الفلاحين الكمبسينو الذين كونوا منظمات لهم خلال فترة الإصلاح الزراعي (عقدي الستينيات والثمانينيات من القرن

---

(1) UNDP, *State of the Region in Human Sustainable Development, Central America*, *Report No. 1* (San Jose Rica: UNDP/EU, 1999), p. 457.

الماضي) والذين حصلوا على أراض زراعية والنساء اللاتي هاجرن إلى السواحل الشمالية بحثًا عن عمل في شركات الموز بدلاً من العمل كعمال في الفلاحة أو مجرد زوجات لعمال في الفلاحة، ومنتجي البطاطس والحبوب الرئيسية الفقراء، ومنتجي قصب السكر الذين قلما يتمكنون من تصنيع حاصلاتهم من القصب (بتحويل القصب إلى سكر)، وأصحاب الحرف والصناع، والمنتجين المنظمين الذين يواجهون صعوبات جمة في منافسة الصناعة الزراعية.

سلطت المناقشات في هذه اللقاءات الاهتمام مرارًا على عاملين هما:

- افتقار المنظمات إلى المعلومات حول كيفية عمل السوق رغم حقيقة أن السوق كانت تلتئم لا بوصفها أساسًا للاقتصاد فحسب؛ بل بوصفها عاملاً منظمًا للمجتمع نفسه. في السوق التقليدية في هندوراس، يلعب السماسرة دورًا أكبر من المعتاد كما أنها لم توفر كيانًا عادلاً لمحدودي الدخل من المنتجين. وفي ذات الوقت، تضع السوق الدولية الحواجز التي تجعل حصول الريفيين على المعلومات والاتصالات ورأس المال شيئًا صعب المنال.
- وللدخول إلى السوق كلاعب ذي بال أو لإيجاد عمليات بديلة؛ فإن حصولك على قوة أكبر أمر لابد منه. وهذه القوة لابد لها من أن تقوم على شيئين معًا: حجم أكبر من المنتجات التي يتم تسويقها، وقدرة أكبر للعب دور اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد.

كان الاستثناء الواضح للريفيين من القرارات الاقتصادية والإجراءات على المستويين العملي والتجاري، ناهيك عن المستوى السياسي – هو بيت القصيد في النقاش. وعلى سبيل الشهادة، كان تبادل المعلومات exchange

على أعلى مستوى ممكن فقد رو] أعضاء في التعاونيات المنتجة للأرز كيف أن اتصالهم الوحيد بالسوق قبل تنظيم أنفسهم في شكل جمعيات تعاونية كان عن طريق السماسرة، أو كويتس *Coyotes* كما يطلقون عليهم أحيانًا، والذين كانوا يقرضون الفلاحين غير القادرين على الحصول على مبلغ ائتمان من البنك؛ الأمر الذي يمكنهم من التحكم الشديد بالموقف المالي للمنتجين بطبيعة الحال. أما الفلاحون المستقلون في الوادي الأوسط، والذين يزرعون محاصيل تجارية إلى جانب المحاصيل الرئيسية - فكانوا يتكبدون خسائر فادحة جراء بيعهم البصل بأسعار أقل بكثير من سعر السوق في المدن الرئيسية؛ بسبب عدم تمكنهم من الحصول على معلومات عن الأسعار. وروى فلاحون آخرون في جميع أنحاء الريف مشكلة وزن وكيل محاصيلهم مع السماسرة الذين يستعملون لذلك أجولة من الخيش، يسمونها كوستالس *Costales* بدلاً من استعمال الموازين ورغم أن المنتجين متأكدون من أنهم يخسرون بسبب استخدام هذا النظام حوالي ٢٠% من قيمة منتجاتهم، إلا أنهم لا حيلة لهم لمواجهته.

وتنعكس المشكلات كذلك على الناس أنفسهم كمستهلكين وعندما جمع الاهتمام بتوفير المواد الغذائية، والحاجة لتأسيس متجر صغير لبيعها في منطقة سكنية نائية، ثماني نساء من عائلة بريكاريستا، تخلت عنهن الحكومة والاستثمار الخاص على حد سواء. إن المحافظة على أسلوب غذائي متوازن في المناطق الريفية أمر بالغ الصعوبة؛ نظرًا للحالة المزرية للطرق وانعدام المواصلات؛ الأمر الذي يؤدي إلى غلاء أسعار السلع غير المحلية. وعلى مدى النقاشات، كانت فكرة أن الأمن الغذائي وشواغل المستهلكين الفقراء ليسا على قائمة أولويات أجندة السوق - تستحوذ على اهتمام الجميع.

ومع ذلك لم يكن الإحساس بالحرمان إحساسًا تخاذليًا على الإطلاق. اقترحت المنظمات المشاركة في المشاورات الأولية، التي كانت لديها رغبة قوية في أو خلق فرص عمل - عدة أساليب لمعالجة الأزمة التي يشعر بها الناس ولإخراجهم من عزلتهم من خلال الوحدة الاقتصادية.

ميلاد الكومال COMAL

شهد عام ١٩٩٥ خروج مشروع متميز إلى النور. فقد اقترح المنتجون الزراعيون محدودو الدخل في هندوراس، وأولئك المنضوون تحت مظلة الجمعيات التعاونية والمنظمات ذات المرجعية الكنسية، والمنظمات النسوية وجمعيات عمال المزارع - نقل اقتصادياتهم المحلية عن طريق العلاقات التجارية الفعالة والمستدامة إلى أسواق جديدة في غياب نظام سوق يوفر للمنتجين عيشًا كريمًا وسعرًا عادلاً للمستهلكين على حد سواء. لابد من وجود شبكة من المنظمات الاجتماعية من داخل المنطقة المنتجة نفسها تعمل على تسويق الحبوب الرئيسية والسلع التي تمثل أساس الاستهلاك اليومي إلى المجتمعات الريفية والمدنية المهمشة.

واتخذت الفكرة لها اسمًا هو شبكة المجتمعات الإنسانية للتجارة البديلة (COMAL) والكومال هي أداة طبخ تقليدية معروفة في أمريكا الوسطى بأسرها، وهي ذات شكل دائري وتصنع يدويًا من الطمي. توضع الكومال، كما توضع المقلاة، على النار أو على موقد لإنضاج رقائق عجين الذرة الصفراء والبيض، وهي وجبة تقليدية أساسية في معظم أنحاء أمريكا الوسطى. أصبح اختيار الكومال كرمز تأكيدًا على مبدأ الأمن الغذائي على كل من مستوى القاعدة العريضة من الرجال والنساء الذين يساهمون في

صنع اقتصاد المعيشة، ومستوى الحفاظ على الثقافات والتقاليد المعرضة للاندثار.

لدى منظمة الكومال COMAL أجندة طموحة ترمي إلى مساعدة المنظمات المحلية على تنسيق الإجراءات بفعالية؛ من أجل الوصول إلى الحجم المطلوب لتصبح لاعبًا اقتصاديًا وسياسيًا فاعلاً، وكذلك استفادة المتاجر الصغيرة، المنشأة بالفعل بواسطة عديد من المنظمين على مستوى محدود وأحيانًا في أماكن معزولة - من المنتجات ذات الجودة العالية وبأسعار أفضل، وأن تكتسب مهارات فنية أرقى؛ وهو ما يمكنها من خدمة السكان ذوي الدخل المنخفض على نحو أفضل. كانت هذه المبادرة عن خبرة واسعة بطبيعة المنطقة يدعمها التزام قوي من مؤسسة خدمات الكويكرز بدعم المنظمة والمساعدة على بناء قاعدة إدارية وقانونية، وتكوين فريق تقني ومتابعة عملية معقدة لتشييد الجسور عبر القطاعات والحدود. تم تطوير أربعة برامج على مراحل مدروسة وهي: التعليم والتدريب، ونظام معلومات الأسعار، والتسويق، وبناء المؤسسات.

وكانت أولى الخطوات على المستوى التنظيمي تتمثل في تحديد قيم شبكة الاتصال وضعت شبكة التسويق البديلة بمشاركة اثنتي عشرة منظمة تأسيسية - مبادئها التجارية وهي:

- جعل الأولوية للعمل والمشاركة في رأس المال.
- أسعار عادلة وسلع حقيقية في جميع الصفقات التسويقية.
- الشفافية في المعاملات المالية.
- الوحدة من خلال الإيمان بنقل السلع إلى أسواق جديدة.

- العدالة والاتحاد أثناء التطبيق.
- احترام أي شخص والمساواة في الحقوق دون أي اعتبار للاختلاف في الجنس أو الطائفة أو الدين أو الأيديولوجية.
- الأمانة والشرف في التطبيق.
- احترام الحياة والطبيعة.

جمعت شبكة الكومال كلاً من مجلس مديرين وجمعية تمثيل ورسمت خريطة استراتيجية من شأنها توجيه العملية أثناء السنوات الستة الأولى. وشكل كل من مجلس المديرين والجمعية التمثيلية من ممثلين عن المنظمات الأعضاء، بما يعكس التزام الكومال بعملية إدارية قائمة على أساس تصاعدي.

كان برنامج التعليم والتدريب نقطة الانطلاق على أساس مبرمج. إن سبب استبعاد المنتجين الريفيين وعمال الحقول محدودي الدخل من صنع القرار في السوق يعود إلى حد كبير إلى الانعدام المتأصل للتعليم الأساسي عند الفقراء وإلى معدلات التعليم المنخفضة، خصوصًا بين النساء. شرعت الكومال في جدول تدريب صارم على التنظيمي والتسويق والإدارة والنوع في الاقتصاديات الجماعية، والشرط الوحيد للدخول في عضوية الشبكة هو المشاركة في الدورات التدريبية.

ولأن الكومال شبكة، وليست منظمة جديدة كان بوسعها استخدام خبرات وفيرة من الموارد البشرية، فضلاً عن مجموعة متشابكة من الخلفيات والأيديولوجيات المتباينة. أخذ معلمون شعبيون ذوو خبرة ومهارة عاليتين في برامج التعليم، وجماعات دينية وفرق صحية وحركات عمال الحقول وكل هؤلاء من داخل المنظمات الأعضاء - على عاتقهم مهمة

تدريب السكان المحليين ليكونوا صورًا متعددة للمعرفة في مجالات الإدارة والمحاسبة والتسويق والاقتصاديات البسيطة. وكان يتم تشجيع الشباب على المشاركة، وكانت الكومال تقتنص الفرص لتعليمهم وتطوير مهاراتهم، كما طورت الكومال فريقًا من مراقبي الحسابات الداخليين من أجل الإشراف الشهري على المتاجر الأعضاء؛ الأمر الذي يعد مكملاً لدور المحاسبين المخصصين الذين ينحصر دورهم في تقييم الناحية الإدارية بصورة إجمالية.

أخذ البرنامج التعليمي، كذلك على عاتقه الدور المهم المتمثل في إيصال مبادئ شبكة الكومال إلى المنظمات الراغبة في الانضمام إلى الشبكة، وفي مواصلة تيسير مختلف التبادلات بالغة الأهمية عند الشروع في العملية. وكان ثمة عمل خطير يتمثل في تعميق التنسيق الإقليمي القائم على أساس جغرافي فيما بين المنظمات الأعضاء. كان الالتزام بإجراء عملية تأهيل اجتماعية وشخصية - يتفق ومبادئ فراير وتطبيقاته[1]. يعني كذلك أن يركز هذا التأهيل القائم على أساس فني على تعميق التحليل والتقييم الذاتيين، وكان التحدي الأهم الذي واجه الكومال يكمن في التأكد من أن التدريب الفني سيكون صارمًا وقادرًا على تحقيق الكفاية المطلوبة في الوقت الذي تشجع المشاركين على أن يكونوا أفرادًا نشيطين طوال الوقت.

كان نظام توفير المعلومات عن الأسعار ردًا على حقيقة أن رقة الحال والاستغلال نتيجتان حتميتان لانعدام المعلومات. وبينما تنمو الشبكة لتصبح

---

(1) UNDP, *State of the Region in Human Sustainable Development, Central America, Report No. 1* (San Jose Rica: UNDP/EU, 1999), p. 91. The statistics analysed by the UNDP are taken from the Direccion General de Estadistica y Censos (DGEC), *Censo National Agropecuario*, 1993.

مكونة من ٣٦ منظمة بدلاً من ٢٠ خلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩ أدركت الكومال دورها الجوهري في نقل المعلومات عن الأسعار بكفاءة وفي الوقت المناسب. وكنتيجة لتنظيمها وتدريبها لواحد وعشرين مراقبًا لجمع المعلومات عن السوق أسبوعيًا، تصدر الكومال قائمة أسعار أسبوعية تتألف من ثلاثين سلعة استهلاكية رئيسية. تستغل هذه المعلومات من قبل المنظمات المحلية لتيسير التعاملات التجارية مع منظمات أخرى ولتوجيه المنتجين المحليين الذين اعتادوا بيع محاصيلهم بأسعار مغلوطة. تعمل الكومال من خلال نظام معلومات الأسعار على تحسين القدرات التفاوضية لأعضائها على أمل الوصول إلى سياسة تفاوضية على مستوى القطاعات المتعددة والحكومية.

تعرف المعلومات في عالم تحكمه العولمة عادةً بأنها أصل اللعبة؛ فسرعة حركة المعلومات في المحيط وآنية القرارات عنصران بالغا الأهمية. يقف الريف الهندوراسي مثالاً واضحًا على مدى عدم صلاحية الميدان إذا تكلمنا بلغة الاتصالات. ففي عام ١٩٩٧ كان هناك ١٤ هاتفًا لكل ١٠٠٠ نسمة في هندوراس، بينما يرتفع العدد إلى ١٩٥ في كوستاريكا[1]. وإلى ٦٨١ لكل ألف في السويد[2]. تعني ضرورة إتاحة المعلومات اتخاذ خطوات تمهيدية تتمثل في الحصول على تكنولوجيا أساسية وتدريب أشخاص على استخدامها، وهي خطوات جعلتها الكومال على رأس أولوياتها عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وكانت الدفعة المتمثلة في نظام المعلومات ترمي إلى تمكين المنتجين

---

(1)UNDP, *State of the Region in Human Sustainable Development, Central America, Report No. 1* (San Jose Rica: UNDP/EU, 1999). p. 147, Chart 5.10. Statistics taken from *Honduras en Cifras 1994-96* (Tegucigapla).

(2)UNDP, *Human Development Report 1998* (New York: UNDP, 1998).

والمستهلكين المحليين من التفاوض واتخاذ قرارات مالية أسرع وأكثر تناغمًا واتحادًا، وهو التوجه الذي حاكى طموحات كثير من المنظمات المالية في جميع أنحاء عالم تحكمه العولمة والصناعة، على أنْ الكومال أدركت في الوقت نفسه أن درجة الإفادة من المعلومات تعتمد على مدى أهلية وثقة البشر في جمعها وتفسيرها وتطبيقها. وكإجراء مضاد للبواعث المادية المغرية، تشجع الكومال على وجود مستوى عالٍ من التأني والتشاور والتعاون فيما بين المنظمات الأعضاء، رغم تعالي الأصوات الداعية إلى اتخاذ ردود أفعال وإجراءات أكثر سرعة، وذلك بغية احترام المبدأ الأساسي المتمثل في التضامن الإنساني والاقتصادي.

سوق بديلة

بدأ النشاط التجاري نفسه برنامج التسويق في منتصف عام ١٩٩٨ عندما جمعت الكومال قاعدة رأس المال من مبالغ العضوية والمساهمات والمنح الآتية من منظمات دولية يشتري برنامج التسويق ويبيع الحبوب الرئيسية داخل نطاق الشبكة، من خلال مركز عملياتها، وهو عبارة عن مخزن بضائع مركزي و٣٦ مركزًا إقليميًا، كما يشتري أكثر من ٤٠ صنفًا من المنتجات كزيت الطهي والملح والصابون والسكر والأدوات الزراعية من مصانع وطنية؛ وذلك تمهيدًا لتوزيعها في ٥٠٠ جميعة استهلاكية في طول البلاد وعرضها. والجمعيات الاستهلاكية هذه في حد ذاتها مبادرات من المنظمات الأعضاء. ويخضع الموظفون في هذه الجمعيات الاستهلاكية إلى التدريب المذكور آنفًا قبل إلحاقهم بالعمل ضمن شبكة الكومال.

تشرف ثمانية جمعيات إقليمية، تتألف من ممثلين من المنظمات الأعضاء، على عمليات التسويق في طول البلاد وعرضها. وتكافح الكومال

كي تصبح نموذجًا غير مركزي في سبيل تعميق المشاركة والمسئولية المحلية، وتلعب المخازن المركزية (الأنبار) والمديرون المحليون دورًا مهمًا. يهدف النشاط التسويقي إلى جعل البضائع الرئيسية متاحة بسعر معقول وخلق نشاط اقتصادي وفرص عمل في المناطق الريفية. ازداد حجم المبيعات بواقع ملحوظ في بحر عامين أو يزيد قليلاً، وبنهاية عام ٢٠٠٠ وصل سقف المبيعات إلى ٩٨٩,٠٠٠ دولار أمريكي وصار الطلب على توسيع العمليات عاليًا. وأصبحت المشاريع المستقبلية تتضمن تأكيدًا أكبر على المنتجات الزراعية والأعشاب الطبية والصناعات الحرفية التقليدية.

وثمة فكرة مالية مهمة هي الفوندو كوليكتيفو (الصندوق الشعبي) التي قامت على رأس مال المنظمات الأعضاء. وعندما تريد منظمة ما الانضمام إلى شبكة الكومال؛ فإن عليها دفع مبلغ تأميني للصندوق الشعبي وهذا التأمين تتأتى منه أرباح بالضرورة، ويكون من حق المنظمة العضو الحصول على أي من المنتجات التي تباع في الشبكة اعتمادًا على أساس من الثقة المالية كنتيجة لمشاركتها بحصة في الصندوق، وهي المشاركة التي تبلغ ٢٠٠% من مبلغ التأمين الأصلي، وذلك لمدة عشرة أيام وهذا يؤكد حقيقة أن الجمعيات الاستهلاكية بوسعها - بالاعتماد على هذا النظام - أن تشتري مشتريات في الوقت المناسب في حين تحافظ على الفاعلية الضرورية في المبيعات، وأن توفر البضائع وتحفظ بدفاتر للحسابات. ومن الجدير بالذكر أن المساهمة في الصندوق ترسخ الإحساس بالملكية في هذا المضمار.

قسمت الكومال برنامجها التسويقي في مطلع عام ٢٠٠٠ إلى منطقتين هما: سلة الأسرة والبرودكتوكمبسينو (منتجات الفلاحين) تعمل سلة الأسرة على توفير السلع الأساسية في الجمعيات الاستهلاكية كما أنها حلقة وصل

مباشرة بين المصنع والمستهلك؛ الأمر الذي يوفر الضروريات الأساسية بأسعار منخفضة. أما منطقة البرودكتوكمبسينو فتأخذ على عاتقها مهمة تحديد مواقع الأسواق وتسهيل المبيعات للمنظمات الأعضاء التي تنتج الحبوب الرئيسية، وقصب السكر، والكاكاو، والبطاطس، والبيض. وهي مهمة جوهرية لا لازدهار الفلاحين محدودي الدخل فحسب؛ بل لبقائهم على الساحة. وطبقًا لتصريحات من التحقوا بالكومال وانتظموا في جمعيات تعاونية كجمعيات منتجي الأرز مثلاً، خفت قبضة الوسطاء والسماسرة التي طالما أخذت بتلابيبهم على مر العصور، إلى درجة كبيرة كنتيجة للتنظيم على المستوى المحلي والمشاركة في الشبكات الوطنية. ويبحث البرنامج كذلك إمكانية إيجاد مراكز للصناعات الزراعية، باستخدام التكنولوجيا الملائمة ووسائل أخرى؛ من أجل زيادة قيمة المنتجات المحلية من الناحية الاستهلاكية من جهة، ولكي يتمتع المنتجون بهامش ربح إضافي من جهة ثانية.

للشبكة خبرة متواضعة، ولكن فعالة للغاية، في مجال نقل التكنولوجيا إلى منتجي قصب السكر في كل من الإكوادور وكولومبيا، وهم منتسبو مصانع ماكويتا كوشينج وشبكة (ريلاك شبكة أمريكا اللاتينية للتسويق التعاوني البديل)، وهي التي عملت على تدريب منتجي قصب السكر الهندوراسيين على إنتاج البانيلا جرانيولا وهو نوع من السكر البني ذي العناصر الغذائية عالية القيمة قياسًا إلى السكر الأبيض المكرر، ونقل المنتجون الهندوراسيون بدورهم هذه التكنولوجيا إلى المزارعين في السلفادور المجاورة. في كلا البلدين يسوق المنتج على نطاق ضيق من خلال شبكات التسويق البديلة المنتسبة إلى ريلاك. إن أهمية المنتج لا تكمن في قيمته الاقتصادية فقط؛ فثمة منافع بيئية جوهرية تضاف إلى منافعه

الاقتصادية. كانت لمنتجي قصب السكر في أمريكا اللاتينية ممارسات ألحقت بالبيئة ضررًا بالغًا على مدى أجيال متعاقبة كحرق الإطارات المطاطية في مواقد مفتوحة، والاستخدام غير العادي للمخصبات الكيميائية، وسكب المغذيات في التربة؛ ولهذا السبب يكون من شأن إدخال زراعة المحاصيل البديلة التي تدر عائدًا أفضل – أن تحد من هذه الممارسات وتحث المنتجين على هجرها في نهاية المطاف. لقد حققت المنظمات المنتمية إلى الكومال شهادة عضوية واتساقًا مع المعايير الصحية ومعايير ضبط الجودة، وكلها خطوات ضرورية في عملية التنمية المستدامة.

حققت حوالي ١٤,٠٠٠ أسرة ريفية من خلال برنامج التسويق مكاسب اقتصادية لا بأس بها، وتكمن هذه المكاسب في قوتهم الشرائية كمستهلكين. يدعم نظام الجمعيات الاستهلاكية سوق العمل على المستوى المحلي، ويوفر دخلاً لمنتسبيه، ويوجد صناديق اجتماعية تدار محليًا وتكون بديلاً عن شبكة الأمان المفقودة في هندوراس. بلور نجاح نظام الجمعيات الاستهلاكية إحساسًا جديدًا بالأمل في المناطق الريفية النائية. ويتمثل التحدي على المستويين المحلي والوطني في الوصول إلى المرحلة التي يكون لدى أي من مراكز البنية التحتية الضرورية للعمل كمشروع تجاري مستدام ومربح وقادر على أن يتبوأ مكانه الصحيح في القطاع الخاص، ويخدم في ذات الوقت الجمهور الذي يمثله.

التوسع

عمل عنصر البناء المؤسسي المستمر، وهو أحد مكونات شبكة الكومال في مجالات الإدارة والمتابعة والتخطيط المالي لزيادة توطيد وديمومة هذا الجهد. وكجزء من المهمة الملقاة على كاهله، سعى هذا القسم

إلى إيجاد الوضع القانوني للكومال مستندًا إلى نظامها التشريعي الداخلي وإلى دورها داخل المجتمع الهندوراسي. وتم إيجاد الوضع القانوني أوائل عام ٢٠٠٠. إن تطوير مهمة وأهداف النظام التشريعي للكومال بمشاركة أعضائها على اختلاف مشاربهم وأهوائهم وفلسفاتهم وخليطهم العرقي - يعد شاهدًا على وجود تلاحم اجتماعي ملموس.

إن التوليفة التي يتكون منها كل قسم والتي تضم من بين ما تضم متخصصين جامعيين جنبًا إلى جنب مع أعضاء من منظمات اجتماعية ذوي خبرة، والذين يشتركون في القناعة بأن الفوارق الطبقية التي ترتبط إلى حد بعيد بسنوات العنف يمكن إزالتها عن طريق الاحترام المتبادل، وأن ثمة علاقات جديدة يمكن أن تنشأ من التعاون اليومي - هذه التوليفة جزء لا يتجزأ من البناء المؤسسي داخل كيان الكومال. وفي الوقت نفسه تحافظ الكومال على القناعة بأن كل عضو فريق فيها له دور يؤديه وأن ثمة حكمة كامنة في أصله الذي انحدر منه، وتتم ترجمة كل ذلك إلى واقع ملموس يتمثل في برنامج إرشادي يقوم فيه متخصصون في التسويق والزراعة والاقتصاد وتصريف الشئون التجارية بتدريب أقرانهم من المنظمات الأعضاء بشكل دائم. وبسبب الجور والظلم الذي عشش وفرخ في ربوع هندوراس على مدى أجيال غابرة ومشكلة الفساد على مستويات متعددة؛ لم يكن يتمثل التحدي في مجرد نشر ممارسة ما، ولكن في إيجاد وترسيخ الممارسات العادلة بحق والتي تعمل ضد الوضع الراهن، والتي تجعل من العنصر البشري بؤرة اهتمامها.

تعتمد الكومال على مواظبة أعضائها على استخدام مهارتهم في ممارسة حقوقهم كفاعلين سياسيين. وفي نهاية تسعينيات القرن الماضي، أحرز ١٦ مشروعًا فلاحيًا تمثل ٣٠٠ عائلة من منتجي الأرز - نصرًا مهمًا

ذا جوانب اقتصادية من خلال حصولهم على مشاركة مباشرة من مفوضية وطنية من شأنها صنع القرارات المتعلقة باستيراد الأرز. إن الكومال جزء من منتدى الأنترفورس ما بين القطاعات الذي يدعم مشاركة المجتمع المدني في التنمية الوطنية.

لم تكن فكرة تشكيل حلف قائم على الوحدة الاقتصادية وبناء مشروع عمل قائم على قوى وقناعات وثبات الفقراء في الريف - قاصرة على هندوراس، بل وجدت لها أصداءً في جهود بذلت في أمريكا اللاتينية بأسرها - تتلاحم هذه الجهود حاليًا من خلال شبكة ريلاك ومقرها كيوتو والإكوادور - وخصوصًا في جهود العضو المؤسس في هذا الحلف، شركة (نسوق كإخوة وأخوات باللغة الكويشوية). بعثت اللقاءات السنوية مع شبكة ريلاك والمشاركة في برنامج التدريب، على كل من المستويين الثنائي ونصف الكروي - على الإحساس بالإلهام والقناعة، كما تمخضت عن أدوات بحثية مهمة في المراحل الأولية.

إن محافظتها على هويتها كجزء من شبكة ريلاك لا تزال ركيزة أساسية للكومال وفي إطار سعيها للترويج لوحدة إقليمية أوسع نطاقًا ولبدء عمليات تسويقية بديلة عبر حدودية تعمل الكومال مع شبكة ميان للتسويق التعاوني (REMACC) في جواتيمالا، وفي السلفادور من خلال الشبكة الوطنية للتسويق البديل، وفي نيكاراجوا من خلال الشبكة النيكاراجوية للتسويق التعاوني. ورغم أنه بقي هناك الكثير الذي ينبغي فعله في إطار توحيد الجهود الوطنية ولعب دور أكبر في السياسة الإقليمية المتصلة بالمسائل الوحدوية، إلا أن ريلاك شرعت في الخطوات الأولى في تسويق المنتجات عبر الحدود بواسطة أسواق المزارعين الإقليمية علاوة على قيامها بثلاث زيارات متبادلة ولقاءات عمل في كل عام.

وثمة أمر حتمى وثابت بالنسبة للكومال ونظرائها في ريلاك ألا وهو الحفاظ على التعامل القائم على أساس مبدئي مع الأعمال التجارية والرؤية التنموية الموحدة. لقد تجلت رقة حال دول أمريكا الوسطى في أواخر عام ١٩٩٨ إثر الخراب الذي خلفه إعصار متش، والذى تفاقم نتيجة للحال المزرية التي وصل إليها المحيط البيئي والنماذج التاريخية من الاستغلال البشري الجائر له. وإذا كانت ثمة سياسات فعالة لاستئصال شأفة الفقر من هذا الإقليم، فقد أضحى جليًا أن هذه السياسات لابد لها من طرق باب العلاقة مع القوة بما في ذلك استخدام القوة الاقتصادية اللازمة لبناء حياة لائقة. ومن شأن كل من احتياجات وجهود الناس الذين هم لبنة المجتمع الأساسية – وقدراتهم ودوافعهم على التفاعل إيجابيًا مع المحيط والتكنولوجيا ومجتمعات أخرى – أن تكون علامات على الطريق إلى حياة أفضل.

بذور التغيير في البوسنة والهرسك

جيمس هولي

رغم صعوبات الحياة في البوسة والهرسك فإن الأنشطة الحياتية في هذا القطر بدأت في إحداث ردود أفعال إيجابية إزاء التحول الذي جلبته الحرب التي دارت ما بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥ وتداعياتها، فنشأت منظمات غير حكومية مرحلية في جميع أنحاء القطر لمساعدة المجتمعات الإنسانية فيه على مواجهة التغيير الجذري الذي طرأ على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإحدى هذه المنظمات هي الجمعية الزراعية التعاونية (CGA) في البوسنة - الهرسك، وهي منظمة تسعى إلى مساعدة الأسر الفقيرة على زراعة ما تحتاج إليه من غذاء، في حين تعمل على إحداث نوع من التواصل الإيجابي بين الثقافات المختلفة. كما تتصدى هذه الجمعية التي أنشأتها مؤسسة خدمات الكويكرز ردًا على حالتي الفقر والانقسام العرقي اللتين سادتا فترة ما بعد الحرب، للتحديات الاجتماعية التي هي في طريقها إلى الترسيخ بسبب زيادة تأثير العولمة على البوسنة - الهرسك في السنوات القادمة.

إن البوسنة والهرسك بلد محتل مارس المجتمع الدولي من خلال مكتب الممثلية العليا، وهي مؤسسة إشرافية أنشئت بناء على اتفاقية دايتون للسلام الموقعة عام ١٩٩٥ - ضغوطًا كبيرة على السلطة في هذا البلد. وتتابع وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة إعادة الإعمار وإرساء دعائم السلام. ويرابط هناك ٢٠,٠٠٠ من القوات التابعة لأكثر من ٣٠ دولة مهمتها حفظ سلام لا يزال هشًا. وتضع مؤسسات أوربية معايير العضوية وتمويل عديد من البرامج، ويمنح كل من البنك وصندوق النقد الدوليين

قروضنا، وتمارس دول خارجية - خصوصًا تلك التي لها قوات لحفظ السلام هناك وتساهم بالمساعدات المالية - تأثيرًا اقتصاديًا بصورة أو بأخرى، والأعمال التجارية الدولية تشترط متطلبات للاستثمار، وتدير منظمات غير حكومية مشاريع مختلفة الأحجام والأنشطة. تعمل كل هذه العوامل الخارجية المختلفة مجتمعة على دفع القيادة البوسنية إلى التخلص من بقايا هيكل النظام اليوغسلافي الاشتراكي السابق واستبدالها باقتصاد السوق والنظام السياسي الديمقراطي متمثلاً في الشفافية في الحكم وسيادة القانون.

تتضافر الجهود لبناء أمة بعد الحرب الأهلية الدامية التي دارت رحاها عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥ مخلفةً وراءها مليونًا وربع المليون قتيل وأكثر من مليوني مشرد. كان تعالي البوسنة - الهرسك إثر انشقاقها عن الاتحاد اليوغسلافي بطيئًا ومؤلمًا. فعلى الصعيد السياسي تجلت تركة الحرب في انحطاط الأحزاب الوطنية التي ينخر الفساد في عظمها ناهيك عن عدم كفاءتها السياسية. ولا يزال الدمار الذي خلفته الحرب وويلاتها يشل الاقتصاد بقاعدة صناعية وشبكة مواصلات مخربتان علاوة على شعب غير مستقر وما زال مجتمع البلد وثقافتها في حالة توقف عن النمو وتشرذم كنتيجة مباشرة للتقسيم العرقي - الديني وخطوطه الواضحة. كانت التغيرات التي جرتها الحرب مصحوبة بمخلفات النظام الاشتراكي الذي أقام نظام دعم اجتماعي شامل، رغم تنكره لكثير من الحقوق السياسية والمدنية. لكن مفردات كالإسكان والتعليم والعناية الصحية والوظائف كلها لم تعد مكفولة من الحكومة في البوسنة - الهرسك الجديدة، مع أنه لا يزال هناك نظام لإصلاح المعيشة قائم، وإن كان في أضيق الحدود وغير ملائم بكل المقاييس.

وفي أجواء ما بعد الحرب هذه يكون ضربًا من البحث في علم معاني الكلام أن يتساءل المرء عن منتهى عملية السلام وبداية العولمة، فالعولمة – على شكل روابط متينة مع دول المؤسسات في أوربا وزيادة التجارة الدولية – أقل واقعية في الحياة اليومية من مجرد وعد باهت بأمان وديمقراطية ورخاء شامل. ومع ذلك فالكثير من تحديات ما بعد الحرب وما بعد النظام الاشتراكي البائد التي تواجه البوسنة – الهرسك حاليًا هي أمور يبدو أنها ناشئة كذلك من رفع الحواجز التجارية وتدويل الأسواق المحلية وزيادة قدرة رأس المال والعمل على الحركة وضمانات اجتماعية في أضيق الحدود – وهذه كلها علامات العولمة الفارقة.

وعلى هذا النحو ستثبت تجربة المشاريع المنشأة للرد على الفقر والهجرة من الريف إلى المدينة وتقطع أوصال الاقتصاد التقليدي وانهيار بنيان الأسرة والجور الاقتصادي – الاجتماعي المتعاظم أنها غير ذات جدوى في الوقت الذي يزداد تأثير العولمة على البلد على جميع الأصعدة. زد على كل هذا أن تجربة التنظيم القائم على أساس من الخبرة سيساعد المجتمعات في مواجهتها للفساد، وهذا تحد قائم في المجتمعات التي تمر بالفترة الانتقالية جراء العولمة، وهي بلا شك المشكلة الأصعب التي تواجه البوسنة – الهرسك اليوم.

يعمل مثل هذا المشروع في ضواحي سراييفو على توفير الإمدادات الغذائية وفرص المساعدات الذاتية وتعزية الذين انهارت حياتهم تمامًا بسبب التحولات التي حلت ببلدهم في السنوات الأخيرة. تعكس تجارب جمعية الزراعة الاجتماعية CGA في البوسنة والهرسك كيف يمكن لأشخاص متطوعين مهرة يعملون في سياق منظم تنظيمًا جيدًا أن يواجهوا تحديات فترة ما بعد الحرب – والتأثير المتزايد للعولمة؟!

تدير جمعية الـــCGA، وهي مشروع من مشاريع مؤسسة خدمات الكويكرز حاليًا - مزرعتيان في منطقة سرايفو؛ تقع إحداهما ضمن حدود الاتحاد الفيدرالي البوسني - الكرواتي، والأخرى في جمهورية الصرب. كل من هاتين المزرعتين مقسمة إلى رقع زراعية مساحة كل منها حوالي ٢٢٠٠م وتعمل في كل رقعة مجموعة مشاركة متعددة الأعراق تحددها المنظمات الإنسانية المحلية. وهناك حوالي (٣٥) أسرة تَرعى رقعًا زراعية في كلا المزرعتين. وتقوم مجموعتان من الخبراء الزراعيين بالإشراف على سير العمل يومًا بيوم، حيث يلاحظ الخبراء الأسر وهي ترعى الأرض وعمليات الري، ومن مهامهم كذلك إعداد الشتلات في البيوت الزجاجية وشراء الأدوات والبذور اللازمة. يحصل المشاركون على النصائح والإرشادات التي يحتاجونها، بيد أنه يتوقع منهم القيام بالعمل المطلوب لزراعة خضرواتهم.

إن الهدف الأساسي لجمعية الـــCGA هو توفير الإمكانات اللازمة للأسر المدنية المعوزة من أجل زراعة وحصاد ما يحتاجون إليه من غذاء في موقع يضم عرقيات متعددة. أظهرت تجربة المزرعة الأولى في الموسم الزراعي لعام ٢٠٠٠ أن هذا التحدي يمكن كسبه على أرض الواقع، فرغم حرارة وجفاف الصيف المعتادان حصلت كل أسرة على حوالي 1100 DM من الغذاء. وعلاوة على ذلك كانت العلاقة فيما بين المشاركين إيجابية، بغض النظر عن الخلفيات العرقية، وصرح العديد منهم بأنهم استفادوا عاطفيًا ونفسيًا من عملهم هذا.

وكانت جمعية الـــCGA فضلاً عن ذلك مهيأة لتغطية أوسع؛ فمن ضمن ما كانت مستعدة له أربعة تحديات على الأقل، تتربص بالبوسنة والهرسك أثناء مرورها بالفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق وسيادة القانون

والديمقراطية في السنوات القادمة، وهي: الفقر في المناطق المدنية، وفقدان الأمن الغذائي، والعلاقات ما بين الأعراق المختلفة، وسياسة الشئون المحلية والحكم.

الفقر المدني وفقدان الأمن الغذائي

إن الفقر مشكلة عويصة في البوسنة والهرسك فالبطالة تصل إلى ٥٠% وفي الوقت الذي كان فيه برنامج مساعدة الحكومة للعاطلين عن العلم على أشده وأظهرت التجربة العملية عدم كفاية هذه الصناديق لتغطية التكلفة الأساسية للمعيشة [١]. وفي ذات الوقت أضعفت الحرب إلى حد كبير نشاط شبكات السلامة التقليدية التي توفرها شبكات الأسرة والمجتمع. لقد أضحى مليون بوسني، هم نصف تعداد سكان البوسنة، مشردين داخل بلادهم أو أصبحوا لاجئين لدى البلدان المجاورة خلال سني الحرب وأقل من ٢٠٠,٠٠٠ من هؤلاء عادوا إلى ديارهم، بينما ظل ما يربو على نصف مليون مشتتين في مختلف أنحاء البوسنة[٢].

كانت قيمة الخضروات بالنسبة لكثير ممن زرعوها من المشاركين في مزارعهم الصغيرة خلال فصل الصيف وأوائل عام ٢٠٠٠، تزيد على مبلغ المعاش الذي تقاضوه طوال العام. وكانت كميات البطاطس والطماطم والكرنب والجزر والبصل التي لا يتسنى استهلاكها أو توزيعها بين العوائل

---

(1) United Nations Development Programme, Independent Bureau for Humanitarian Issues, *Human Development Report, Bosnia and Herzegovina 2000 (Youth)*, p.35.

(2) International Crisis Group, *Bosnia's Refugee Logjam: Is International Community Ready?* Brussels: International Crisis Group, 31 May 2000), p. 4.

المجاورة في الحال - يتم تخزينها في فصل الخريف باستخدام المواقد والزيت ومحلول الحفظ الذي توفره جمعية CGA، وبهذه الوسيلة استطاعت المزرعة أن توفر - ولو جزئيًا - للأسر رقيقة الحال مصدرًا للغذاء على مدار السنة.

يتم اختيار المشاركين بمساعدة المنظمات الإنسانية المحلية التي تتولى مهمة توفير قوائم بأسماء الراغبين في المشاركة. ويأتي بعد ذلك دور العاملين في جمعية الـــCGA الذين يختارون من هذا المعين من المتقدمين من تنطبق عليهم معايير فقدان الأمن الغذائي والقدرة على العمل في قطعة أرض زراعية والرغبة الجادة في العمل في مجموعة تضم مزيجًا من المشاركين من مختلف الأعراق. عبرت مئات العوائل عن رغبتها في الانضمام إلى المشروع، وفي هذا مؤشر واضح على مدى تأثير فقدان الأمن الغذائي على السكان المحليين، بيد أنه يعد كذلك مؤشرًا مشجعًا على مدى الانفتاح الذي أدى إليه التفاعل بين أفراد المجموعات بعد ما يقرب من عشرة سنوات من الانقسام العرقي وما خلفه من مهارات.

كانت الأغلبية الساحقة من المشاركين في المزرعة من كبار السن. كانوا عبارة عن آباء وأمهات تركهم أطفالهم اليافعون للعيش في مكان ما، والبعض الآخر كان عبارة عن الأفراد الأكبر سنًا في عائلات كبيرة جاؤوا ليعيشوا في ظروف صعبة في منطقة سراييفو. وعلى أية حال، تسببت الحرب والتغيرات التي ألمت بكل الأنظمة في إضعاف الشبكات التي كانت بوسعها مساعدة هؤلاء الشباب اليافعين إلى حد كبير.

إن هؤلاء الشبان اليافعين هم من بين أرق المجموعات حالاً في البوسنة - الهرسك في هذه الفترة المصاحبة للتحول المزلزل لكيان الأمة؛

فلقد أضعفت كل من الهجرة من الريف إلى المدن والبطالة - شبكات مساعدة الأسرة، رغم أن فقدان خدمات الدولة وخفض المعاشات جعل هذه الفئة أكثر اعتمادًا على المساعدات غير الرسمية تلك. ويعيش اليافعون من الشبان في الدول التي تتعرض للآثار الأولية لرفع الحواجز التجارية وخفض الضمانات الاجتماعية - المعاناة ذاتها، وهذا يعطي انطباعًا بأن تجربة المزرعة في توفير الفرصة للأفراد الكبار في الأسرة ليكونوا فاعلين ومنتجين قد تثبت جدارتها وفاعليتها في الوقت الذي بدأت العولمة في تغيير وجه الحياة في البوسنة - الهرسك في السنوات القليلة القادمة. ستزيد معدلات الهجرة؛ لأن الشباب سيواصلون السعي للحصول على فرص عمل فيما وراء حدود مناطقهم، بينما سيمنع اللهث وراء صحة اقتصاد الجملة أي تحسين ذي بال في ضمانات الدولة الاجتماعية على المديين القصير والمتوسط.

تغطي أنشطة جمعية الـCGA مجموعتين أخريين على الأقل من رفيقي الحال هما: الأقليات العرقية والنساء. يعاني مغبة الحروب الدامية كل الذين ليسوا جزءًا من جماعة ذات أغلبية في منطقة ما فيواجهون صعوبات شتى. رصدت منظمة الأمن والتعاون الأوروبية تمييزًا عرقيًا واسعًا في مجالات العمل وإهمالاً لخدمات البنية التحتية والشرطة والصحة والتعليم والمعاشات وخدمات عامة كثيرة، كما سجلت حالات عنف وتهديد لا حصر لها ضد الأقليات[1]. غير أن الأقليات مستمرة في العودة إلى مناطقها

---

(1) These include Serbs and Croats in Muslim-dominated Bosnia, Muslims and Croats in Republiks Srpska, Muslim and Croat- dominated Herzegovina, and Roma communities throughout the country. See =Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) Mission to

الأصلية؛ الأمر الذي يعني أن التنوع العرقي سيعود من جديد حقيقة قائمة في كثير من أنحاء البوسنة – الهرسك، وخصوصنا في المناطق المدنية منها. ويواجه هؤلاء العائدون تحديًا مضاعفًا يتمثل في الاقتصاد المحتضر Moribund والتمييز العرقي، في الوقت الذي يسعون جاهدين لتأمين ما يكفي لإطعام أنفسهم ومن يعولون وبوصولها إلى أفراد من هذه الجماعات، توفر جمعية الـــCGA الفرصة لزيادة إمدادات الأسرة من الغذاء فضلاً عن فرصة الاندماج في منظمة اجتماعية مكرسة للتسامح والاحترام.

أما فيما يختص بالأقليات؛ فالنساء مهملات في كل من سوق العمل وسدة الحكم، ومع ذلك ظهرت في الآونة الأخيرة دلائل على إحراز تقدم في هذين المجالين. إن هذا الظلم الاجتماعي يمثل إشكالية بالنسبة للأسر التي تعولها نساء؛ حيث يتنكر لهن سوق العمل من جهة، وتثقل كواهلهن واجباتهن نحو أطفالهن من جهة ثانية. ولهذا توفر جمعية الـــCGA فرص عمل للنساء تمكنهن في الوقت نفسه من العناية بأطفالهن. فاستطاع كثير من المشاركات في المزرعة الأولى إحضار أطفالهن الكبار معهن؛ الأمر الذي مكنهن من أداء أعمالهن على وجه أكمل. وثمة أنشطة تستهدف هؤلاء الأطفال من بينها إعطاء كل طفل نبتة صغيرة يعتني بها كما تتضمن ألعابًا وكتبًا. وكما هي الحال مع الشباب اليافعين، ستواجه النساء تحديات من نوع خاص بينما ما تزال البوسنة – الهرسك تمر في فترتها الانتقالية نحو اقتصاد سوق ذي طابع دولي. فالترتيبات التقليدية للعناية بالأطفال لن تكون كافية في الوقت الذي تتزايد مشاركة المرأة في قوة العمل، ويبدو أن التمييز ضدها

= Bosnia and Herzegovina, *Mission Reports on Human Dimension Activities*, report to Human Dimension Implementation Meeting, Warsaw, 17-27 October 2000 (OSCE 2000).

سيظل مشكلة قائمة. وباعتبارها النساء جماعة رقيقة الحال داخل مفوضيتها الخدمية ستسترعي جمعية الــCGA انتباه المؤسسات الإنسانية لهؤلاء النساء وستوفر فرصًا لمن تتطلع منهن إلى التغلب على هذه العقبات.

ساهمت الهجرة، فضلاً عن تمزيق أوصال الأسرة والشبكات الاجتماعية - في فقدان الأمن الغذائي عن طريق زيادة عدد سكان المدينة؛ ففي زمن الحرب غصت المراكز المدنية بالمشردين الذين جاء البعض منهم من مدن أخرى، ولكن كثيرين قدموا من مناطق الريف بحثًا عن الملاذ الآمن والمساعدة المادية. وهروبًا من ويلات الحرب، يفضل المهاجرون من الريف إلى المدينة البقاء في المدينة؛ حيث الوظائف وخدمات التعليم والخدمات الاجتماعية أيسر منالاً. وظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة هذه تضاهي مثيلاتها في الدول التي تعاني من فترات تحول اقتصادي واجتماعي مرتبط بتطورات الليبرالية الجديدة والعولمة. وفي حقيقة الأمر، تشير الإحصائيات إلى أن نسبة ٩٠% من النمو السكاني في العالم النامي ستتركز في المدن في غضون العشرين سنة القادمة. وأشارت توقعات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى احتمال أن تكون هذه الظاهرة مصحوبة بزيادة هائلة في نسبة الفقر المدني. فانعدام الأمن الغذائي المتصل بهذا الفقر مسألة تتهدد المناطق المدنية خصوصًا إذا علمنا أن المدنيين بوجه عام يحتاجون إلى شراء غذائهم؛ الأمر الذي يتطلب دخلاً منتظما من العملة النقدية، وهذا الشرط لا يتوافر في مدن البوسنة - الهرسك وأقطار أخرى أقل تقدمًا.

ومرة أخرى في هذا الصدد، تقدم جمعية الــCGA ردًا مبنيًا على أساس تعاوني؛ وذلك بترويجها وتدعيمها للزراعة المدنية كوسيلة للتخفيف من وطأة انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالهجرة من الريف إلى المدينة. وفي

الواقع يرى خبراء الأمن الغذائي في الزراعة المدنية مصدرًا مهمًا لتوفير الإمدادات في الأنظمة الغذائية المدنية في الدول النامية، فهو صمام لا غنى عنه للأسرة المدنية المعدمة؛ إذ على اتساع آسيا وأفريقيا، توفر الزراعة المدنية ما يقدر بحوالي ١٥% من إجمالي الغذاء المستهلك في المناطق المدنية، ومن المحتمل تضاعف هذا الرقم في العقدين القادمين. لقد أصبحت المدن ذات القطاعات الزراعية المدنية الأوفر حظًا من التقديم خصوصًا في آسيا – قادرة على الاكتفاء الذاتي على نطاق واسع في مجال المواد الغذائية عالية القيمة وسريعة العطب، بل إن بعض المدن تصدر ما يفيض عن حاجاتها إلى الخارج [١].

إن الزراعة الحضرية شائعة في البوسنة – الهرسك، بيد أن صعوبة الحصول على الأراضي وتكاليف المواد الأساسية يعني أن قلة هم الذين يتسنى لهم الإفادة من مثل هذه المميزات وبشكل نسبي. وبتوفيرها الأرض والمواد الأساسية تذلل جمعية الـــCGA العقبات التي تعترض الأسر المشاركة. وعلاوة على ذلك، يتواجد باستمرار استشاريو المشروع الذين توظفهم الجمعية لإسداء النصح والمقترحات التي يحتاجها المشاركون لزيادة حاصلاتهم الزراعية. وشيئًا فشيئًا يكتسب المشاركون المعرفة الثمينة التي يقومون بدورهم بنقلها، بطبيعة الأمر، على نظرائهم من المدنيين الذين يزرعون محاصيل الغذاء. على أن كادر المشروع على وعي كذلك بالمخاطر التي تكتنف الزراعة المدنية غير الصحيحة (كالصرف الصحي، والتربة الملوثة، إلخ) فضلاً عن أنهم يتوافرون دومًا بصفة مستشارين لإسداء المشورة لمن يحتاجها من المزارعين المدنيين من ناحية وبصفة موظفين ذوي صفة رسمية بوسعهم طلب المشورة بخصوص سياسة التعامل

---

(1) *Ibid.*

مع إنتاج الغذاء المدني من ناحية أخرى. وهكذا تلعب جمعية الــCGA دورًا محوريًا في توفير العون والمعرفة في مجال الزراعة المدنية، والتي من المحتمل أن تزداد مع زيادة معدلات الهجرة من الريف للمدينة وزيادة أعداد الفقراء من أهالي المدن في بلد ممزق كالبوسنة والهرسك.

التقسيم العرقي

تظل مشكلات انعدام الثقة وتبادل الاتهامات والمهارات على أشدها فيما بين الجماعات العرقية (غالبية كرواتية، ومسلمين، وروما، وصرب) في البوسنة والهرسك. ومع ذلك فالفصل العرقي من وجهة نظر الكثيرين خيار سياسي وواقع ديمغرافي خارج عن إرادتهم أكثر منه خيار شخصي؛ فالكثيرون - خصوصًا في المراكز المدنية التي كانت فيما مضى مناطق تعددية عرقية مثل سراييفو - يعتزون بذكرياتهم عن البوسنة - الهرسك في فترة ما قبل الحرب؛ حيث تشكلت حيوات وجمعيات وأسر اجتماعية دون أدنى اعتبار للخلفيات العرقية أو الدينية، فضلاً عن أنهم كثر أولئك الذين سرعان ما يميزون بين تلك الفئة القليلة نسبيًا من الأشخاص الذين ارتكبوا فظائع باسم الوطنية إبان الحرب وبين الغالبية التي لم تكن تريد لا الحرب ولا الانفصال عن مواطنيهم من مختلف الجماعات العرقية؛ فالمجتمع المقسم على أساس من العرق والدين الذي تتميز به البوسنة اليوم اتخذ شكلاً مغايرًا لشكل المجتمع الذي كان يطمح إليه الكثيرون إن لم يكن لمعظم أفراد الشعب.

والدعم الأكيد موجود لمن يسعى إليه في إطار هذه الجماعة المتسامحة دينيًا وعرقيًا من المواطنين في الوقت الذي بدأت فيه العودة إلى بعض مجتمعات البوسنة - الهرسك، التي أخذ بعضها يسترد طابعه المتمثل

في خليط متعدد الأجناس والأديان. غير أنه لا تزال تسنح فرص قليلة لبعض المنتمين لهذه الجماعة للعمل ضد العمليات الوحشية. وتظل الجيرة والمدارس والأسواق وأماكن العمل مناطق فصل عرقي وديني بشكل كبير. إن إحياء العلاقات فيما بين الجماعات المتباينة سيبدأ فقط إذا كانت ثمة لقاءات للتفاعل بين الجماعات يمكن عقدها في أجواء يسودها الأمن. إن جمعية الـــCGA تؤمن انعقاد مثل هذه اللقاءات؛ فكل مزرعة تضم من بين ما تضم ما بين ١٦ إلى ٢٥ من الأسر المشاركة بمن فيهم من المسلمين والكروات والرومان والصرب. وفضلاً عن ذلك التفاعل، الذي صار ممكنًا من خلال العمل جنبًا إلى جنب في قطعهم الزراعية - تعتبر المناسبات الاجتماعية العارضة فرصًا ملائمة للمشاركين للتعارف فيما بينهم. ففي حالة المزرعة الأولى صنع الناس من مختلف الأطياف العرقية والدينية - الذين، على عكس غيرهم، لم تتيسر لهم الفرصة للتفاعل مع من هم خارج جماعتهم - صداقات عن طريق قضاء موسم زراعي كامل معًا والاشتراك في خبرة زراعة الغذاء لأسرهم.

إن إتاحة فضاء للتفاعل الإيجابي فيما بين الجماعات ذا قيمة عالية لا بوصفه سبيلاً لتضميد جراح الحرب فسحب. وبينما لا تزال البوسنة - الهرسك تعبر فترة التحول الاقتصادي والاجتماعي هذه ستؤدي زيادة ظاهرة الانتقال والهجرة من الريف إلى المدن، كما سبقت الإشارة إليه - إلى زيادة التنوع العرقي في المدن. وهذا التنوع تخطى بالفعل الجماعات الثلاث السائدة في هذا البلد؛ ففي سراييفو، على سبيل المثال لا الحصر، أخذ تجمع من ذوي الأصول الصينية يتنامى باطراد ويضرب بجذوره في مجتمع هذه المدينة في السنوات الأخيرة. ورغم الركود الاقتصادي الذي تعيشه البوسنة -الهرسك حاليًا، فإن قربها من أوربا الغربية إضافة إلى شعبها المثقف

وبنيتها التحتية المتطورة التي تؤول إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية - يعني أن هذا القطر مؤهل للمرور بتجربة نمو مطرد في مستويات المعيشة إذا ما أمسكت قيادات أكثر شفافية وأهلية بمقاليد الأمور في البلاد. وفي هذا الصدد، يحتمل أن يواجه البلد تحديات الهجرة غير المسبوقة ذاتها التي تواجه الدول المنضمة حديثًا إلى الاتحاد الأوربي كأيرلندا وأسبانيا. وبنفس الصورة؛ فإن الإبعاد المنظم لأفراد الطائفة الرومانية من مجرى الحياة الرئيسي في البوسنة - الهرسك سيواجه بالتحديات التي تفرضها سرعة حركة العولمة والإصلاح التشريعي وبذرها نفسها لعملية لم الشمل والجمع ما بين الأعراق والطوائف، تقدم جمعية الـــCGA نفسها كرد إيجابي قائم على أساس تعاوني على هذه التحديات.

إن حقيقة أن كادر جمعية الـــCGA يعكس التزام المشروع بالتعددية أمر لا يستوجب الشكر. يضم المشروع نساءً ورجالاً من الجماعات العرقية البوسنية الرئيسية كما أن وضع حجر الأساس لأية سياسة فعالة وإيجابية لكادر المشروع سيكون جزءًا من النمو الكلي لجمعية الـــCGA في غضون السنوات القادمة.

الإجهاد البيئي والانتكاسة

يكون الإهمال بكل بساطة هو مصير الهموم البيئية في زمن الأزمات أو ما يتلوه حين يكون الصراع من أجل البقاء هو الشغل الشاغل. وعليه سيكون للعوامل البيئية في البوسنة - الهرسك تأثير كبير على مستقبل البلد بأسره، وكلما كانت الحلول المقدمة لتنمية البلد اقتصاديًا أكثر ديمومة؛ كان ذلك أفضل للأجيال القادمة. وهذه حقيقة قائمة خصوصًا في سياق الاستثمارات الأجنبية والتجارة المتناميتين واللتين ستركزان بدورهما إلى حد

كبير على استغلال الموارد الطبيعية. وإضافة إلى ذلك؛ فإن استهلاك الموارد والنفايات سيزدادان بسرعة، في المناطق المدنية على وجه الخصوص، أثناء نمو الاقتصاد البوسني.

تتعامل جمعية الـCGA مع مشكلتين بيئيتين بأسلوبين معينين: الأول - كما هو مبين سلفًا - في سياق الأمن الغذائي؛ حيث سيلعب إنتاج الغذاء المدني على نطاق واسع دورًا مهمًا في خلق مدن مستدامة في السنوات القادمة. فإنتاج الغذاء القريب من المستهلك يحد من مشكلة النقل. ويخفض كلاً من تكاليف الطعام والفضلات واستخدام الوقود الحفري. وهناك منافع كامنة أخرى على رأسها:

تحسين الأداء الهيدرولوجي العامل في التربة، والحفاظ على الماء، وإدخال تحسينات على الطقس في نطاق ضيق، وتفادي تكاليف تدابير إعادة تدوير النفايات في المدن (مياه المجاري والنفايات الصلبة)، وتحسين النوع البيولوجي، ومكاسب وقيم ترفيهية وأخلاقية أسمى فيما يتعلق بالمساحات الخضراء[١].

على أن هناك مخاطر بيئية جراء إنتاج الغذاء المدني، بما فيها تصريف المياه المحملة بالمخصبات الصناعية إلى مصادر مياه الشرب والتلوث الميكروبي للتربة والماء وتلوث الهواء بالمواد العضوية والنترات[٢]. وبتسجيل أمثال هذه المخاطر ستوجه جمعية الـCGA طاقاتها نحو المخاطر البيئية لإنتاج الغذاء المدني في حد ذاته. إن كادر جمعية

---

(1) FAO Committee on Agriculture, "Urban and Peri-Urban Agriculture", p. 7.

(2) *Ibid.*

الـــCGA ملتزم باستخدام وسائل صديقة للبيئة في المزارع الواقعة تحت إشرافها، وتكريس حصة في إحدى المزارع لإنتاج الغذاء العضوي وفي هذا الصدد ستقف جمعية الـــCGA - بينما هي تنمو وتترعرع في الأعوام القادمة - كنموذج لتقنيات الزراعة الخضراء في نظر باقي أنحاء القطر، خصوصًا في الوقت الذي تطور فيه اتصالاتها مع الحكومة ومنظمات زراعة تعاونية أخرى حول العالم.

الحكم

يجلب اندماج البوسنة - الهرسك المستمر في الاقتصاد العالمي فرصًا وصعوبات كبيرة في آن واحد. وهي بين الأولى تتمثل في النماء الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر وخلق وظائف ومساواة كل المواطنين أمام القانون، وهي بين الأخيرة تتمثل في زيادة التفرقة الاقتصادية الاجتماعية وتردي الأوضاع البيئية ورقة حالة بعض الجماعات بعينها؛ بسبب التضخم في تكاليف المعيشة وتقلبات سوق العمل. وهذا المزج بين هذه الإيجابيات والسلبيات الكامنة لم تظهر آثاره بعد إن العولمة حتم، لكنها ليست بالضرورة خيرًا أو شرًا. إن هذه النتيجة تعتمد على الكيفية التي ستدار بها العملية برمتها والتي بدورها تعتمد على مدى كفاءة الحكمين المحلي والوطني.

تعتبر هذه الكفاءة في البوسنة والهرسك المعاصرة متواضعة إلى حد كبير، وآمال كل ذلك إلى الرغبة الجامحة في الاحتفاظ بالسلطة، وإلى الساسة المتسلطين الذين يمارسون أساليب بعينها لعرقلة الإصلاح التشريعي ويرفضون تخلي الدولة عن مشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع الخدمية التي توفر موردًا سريعًا للعملة للأغراض السياسية والشخصية. لقد طالت تهم الفساد أعلى مستويات الحكومة. وطبقًا لأحدث استطلاعات الرأي،

يعتبر مواطنو البوسنة – الهرسك الفساد ثاني أكثر المشكلات التي تواجه البلد إلحاحًا بعد الاقتصاد. وفي استطلاع آخر قال ٦٨% ممن شملهم الاستطلاع: إنهم يعتقدون أن كل أو معظم رجال السياسة في كل من البوسنة والهرسك فاسدون، وأضاف غالبيتهم قائلين: إنهم تأثروا مباشرة بالفساد.

بوسع العوامل الدولية أن تمثل ضغطًا إضافيًا في الحرب على الفساد، لكن التقدم الجاد في هذا الصدد يعتمد على زيادة طلبات الإحاطة المقدمة من الرأي العام وعلى مجتمع مدني قوي. وهاهنا يكمن الدور الأكثر تحديًا ولكنه الأهم في ذات الوقت لجميعة الـــCGA أن يكون لها – إلى جانب توفير الفرص لإنتاج الغذاء والتفاعل فيما بين المشاركين، ذوي الأصول والديانات المتباينة –تأثير أوسع من خلال مد جسور التعاون فيما بينها وبين جماعات ذات توجيهات مماثلة حول العالم، فضلاً عن صناع السياسة والإعلام ومن خلال مراقبتها الرأي العام وشدها انتباهه إلى مسائل انعدام الأمن الغذائي والجماعات رقيقة الحال والهموم البيئية، ستؤثر جمعية الـــCGA على سياسة الرأي العام في هذه المناطق وتسهم في بناء المجتمع المدني الذي يمر بأطواره، ويشهد تفتح براعمه الأولى في البوسنة – الهرسك.

إن الحصول على الحاجات اليومية الأساسية بالنسبة لغالبية سكان البوسنة – الهرسك صراع يومي؛ فالحرب وإزالة شبكة السلامة التي اعتاد الناس على مر أجيال متعاقبة الاعتماد عليها – كلها أمور أجبرت الناس على تطوير أساليب جديدة في كفاحهم من أجل البقاء، ومن أشهرها الهجرة. ففي استطلاع حديث قال ٦٢% من الشباب الذين شاركوا فيه: إنهم سيتركون البلد متى سنحت لهم الفرصة، وهناك ما يقرب من ١٠,٠٠٠ منهم يهاجرون كل عام بالفعل. كما أن نشاط السوق السوداء أمر شائع هو الآخر؛ نظرًا للضرائب الباهظة والضوابط المرهقة المفروضة من قبل الحكومة

على أصحاب الأعمال التجارية وللعلاقات غير الشرعية بين رجال الأعمال ذوي النفوذ وأرباب السياسة. زد على ذلك ردود الأفعال الأكثر تدميرًا؛ نظرًا للتحولات السريعة على مختلف الأصعدة، كالجريمة المنظمة، وتعاطي المخدرات، وحالات الانتحار، وكلها ظواهر لا تخطئها عين بصير.

إن جمعية الـــCGA واحدة من عدد يزداد يومًا بعد يوم من المنظمات الاجتماعية التي وهبت نفسها لخلق ردود أفعال اجتماعية جديدة وإيجابية حيال هذه التحديات الصعبة. إن كادر جمعية الـــCGA يهدف إلى بناء شبكة وطنية من المزارع التعاونية لاستئصال شأفة الجوع والبطالة على الصعيد الفردي|، فضلاً عن المشكلات الأكبر حجمًا المذكورة سلفًا. وفي سبيل بلوغ هذا المطمح، تطور جمعية الـــCGA حاليًا هيكلاً إداريًا قادرًا على قيادة منظمة مقعدة ومنتشرة في أنحاء جغرافية عدة. وتتضمن إدارة جمعية الـــCGA الحالية مشاركة متضافرة من جانب كادري مؤسسة خدمات الكويكرز المحلي والدولي. إن عمق الفشل الذي منيت به المنظمات غير الحكومية التي حاولت صنع مرحلة التحول من البديل الدولي إلى التنظيم المرحلي القابل للنمو، يظهر إلى أي حد يمكن لهذا التحول أن يكون عسيرًا. أما بالنسبة لجمعية الـــCGA؛ فإن مرحلة التحول نحو السيطرة المحلية الكاملة ستشمل تطوير قلم الموظفين الاستشاريين والتنفيذيين، ومن يوصلون المساعدة إلى محتاجيها، ومن يعملون على تنمية الصناديق المالية، والمحاسبين، فضلاً عن آليات التقييم الذاتي. ومن المنتظر أن تصبح جمعية المزارع التعاونية في البوسنة والهرسك منظمة محلية تامة الاستقلال بحلول عام ٢٠٠٤؛ الأمر الذي سيمكنها من المساهمة الفعالة في التنمية القائمة على أساس تعاوني، والتحول الاجتماعي في البلد لسنوات عديدة قادمة.

صفقة رابحة؟

جون فيفر وكارين لي

لقد قامت معجزة الاقتصاد الياباني التي انتشلت البلد بعدما دمرته الحرب إلى قمة الاقتصاد العالمي في أقل من جيلين اثنين، بمساعدة شعوب وموارد آسيا بأجمعها. أقامت الشركات اليابانية خط تجميع في جميع أنحاء المنطقة مستفيدة من الأجور المنخفضة والمواد الخام الرخيصة؛ فالمستهلك الياباني يأكل الروبيان (الجمبري) التايلاندي، ويتعشى على طاولة مصنوعة من أشجار مدارية نادرة تنمو في ماليزيا، ويرتدي ملابس مصنوعة في الصين، ويعتمد على معدات إلكترونية مصنوعة في الفلبين. وكما هو الحال مع الدول الصناعية الأخرى، تعتمد ثروة اليابان إلى حد بعيد على العمل الشاق الذي يقوم به أناس في الدول النامية. وهذا الاعتماد على باقي دول آسيا - والتأثير السلبي للثقافة الاستهلاكية لدى اليابانيين - ليس معروفًا كما يجب داخل اليابان نفسها.

كرست الصحفية يايوري ماتسوي Yayori Matsui شطرًا كبيرًا من حياتها لفضح حقيقة العلاقة اليابانية مع المنطقة. وقد نشرت مقالات وكتب عديدة عن الدور الاستعماري لليابان في الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا إجبار النساء على العمل في عبودية جنسية داخل الجيش وأرخت كذلك للاستغلال الاقتصادي الياباني في حقبة ما بعد الحرب. وتلتقي يايوري ماتسوي من حين لآخر أشخاصًا في المركز النسوي لآسيا حوض الباسيفيك Asia – Pacific Women's الذي ساعدت على تأسيسه. تحتوي حجرة الاجتماعات صناديق تحوي مواد - أبحاثًا وصحفًا وتقارير - بخصوص أنشطة نسوية مختلفة حول العالم. يعمل المركز على تجميع وتوزيع

المعلومات المتعلقة بالنساء في هذه المنطقة. لكن يايوري ماتسوي في حد ذاتها مركز لتجميع المعلومات في ذاكرتها؛ فهي تحب سرد قصص الذين ابتكروا مشاريع مثلما فعلت هي لكشف اليابان لليابانيين.

وإليك حالة أستاذ في جامعة صوفيا. تقول يايوري ماتسوي موضحةً: "أقام مشروعًا لتلاميذه لتعقب دورة مجموعة مختلفة من السلع كالروبيان، وزيت جوز الهند".

تتبعت مجموعة من التلاميذ تاريخ إنتاج أحد أطعمة القطط. فذهبوا أولاً إلى الفلبين وماليزيا لرؤية كيفية صيد التونة في قوارب فقيرة جدًا وكيفية بيع السمك بأسعار زهيدة، وكم هي فقيرة حياة الصيادين. ثم سافرت المجموعة إلى إندونيسيا حيث يُجْلب السمك إلى موانئ حديثة مقامة إلى حد ما بأموال المساعدات اليابانية لتنمية أعالي البحار Japan Overseas Development Assistance وهناك شاهدوا كيف ترتفع أسعار الأسماك التي يتناولها المستهلك المحلي هناك؛ نظرًا للتركيز على التصدير. وانطلقوا من هناك إلى تايلاند لزيارة مصنع أطعمة الحيوانات الأليفة pets ومشاهدة ظروف العمل الفظيعة، وشاهدوا كيف أن العلامات التجارية اليابانية توضع على العلب لغرض التصدير فقط، وفي نهاية المطاف سافروا إلى اليابان لرؤية هذه الأطعمة في المتاجر الكبرى حيث تعرض للبيع ثم كتبوا كتيبًا دونوا فيه هذه التجربة تحت عنوان "القطة التي التهمت آسيا". كما توصل هؤلاء التلاميذ إلى نتيجة مفادها أن قطط اليابان تعامل أفضل بكثير من آدميي تايلاند.

وغير بعيد من المركز النسوي هذا يقع مكتب القرية الكونية في مدينة جويجواكا Jiyugoaka المتاخمة لطوكيو، وهي منظمة أسستها منذ عشرة

أعوام صافيا مني Safia Minney وهي امرأة إنجليزية من أصول سويسرية وهندية. أسست القرية العصرية علاقات متشابكة مع ٧٠ جماعة إنتاجية في طول وعرض آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وساهمت في تحسين حياة آلاف المزارعين والحرفيين. تبيع القرية العصرية منتجات التجارة العادلة من خلال شبكة من المتاجر في جميع أنحاء اليابان، من أمثال الشيكولاتة و(تي شيرتات) مصنوعة من أقطان زرعت في مزارع عضوية، وأقمشة مصنوعة من خيوط القصب. ومصبوغة بالأصباغ الطبيعية؛ وقطع فنية محفورة على الخشب من كينيا، ومانجو مجففة، وبطاقات بريدية مصنوعة في زيمبابوي.

إن مكتب صافيا مني يعطي المثال الحي على ما يجب أن تكونه عليه منظمة تجارية دولية حقيقية. وهناك تملأ عينات المنتجات الطبيعية كل ركن في المكتب. فعلى سبورة من الفلبين علقت صور لنماذج يعوزها الإتقان من أفريقيا وآسيا وتوابل في أكياس بلاستيكية، وكيس قهوة عضوية ولفائف من نسيج طبيعي وبطاقات صغيرة للتعريف بكل ما هو معروض من العينات. كان هناك (تي شيرت) يسع ثلاثة أشخاص، وكتاب يتضمن المعايير الأساسية للسلوك التي طورت لأجل صناعة الملابس، وسيعرض كدعامة مرئية في حملة طويلة الأجل لكشف تأثير الهيئات على البشر حول العالم. لا تخشى القرية العصرية من لعب دور المدافع - بإتاحة المعلومات عن ظروف العمل العادلة ونصرة البيئة وتأثير اليابان على العالم لجميع المستهلكين والناشطين في مختلف أرجاء اليابان.

تقول صوفيا مني: "هناك عديد من منظمات التجارة العادلة في اليابان".

لكننا نحن الوحيدون الذين يناصرون المظلومين وليس ثمة ما يقلقنا من القيام بعمل سياسي؛ لأن تمويلنا ذاتي فنحن نقوم بعمل منظمة التجارة الدولية، وكان لنا حضور في شوارع سياتل، كما أطلقنا تسمية يوم التجارة العادلة العالمي قبل ثلاث سنوات هنا في اليابان. ونعتقد أن السياسة لابد أن تتماشى جنبًا إلى جنب مع أمثلة مزاولة التجارة العادلة الجيدة والخلاقة.

إن الأمثلة الجيدة على مزاولة التجارة العادلة أثبتت وجودها في دنيا المال والأعمال؛ فالقرية العصرية تنمو بنسبة ٤٠% إلى ٥٠% سنويًا. تقول صافيا مني: "بصفتنا منظمة غير حكومية تقوم بعمل تجاري أخلاقي؛ فإننا نكون مثالاً حيًا على أعمال التجارة العادلة التي توفر لنا في ذات الوقت هامشًا من الربح".

لدى كل من يايوري ماتسوي وصافيا مني كثير من القصص تريد أن تسردها للتدليل على واقعية التجارة وما تمثله في جدلية العولمة؛ فكل منهما قادرة على توصيل المعلومة بكفاءة فطرية ولديها شعور قوي بالحاجة إلى الذهاب إلى ما وراء الكلام النظري والعمل المباشر مع الناس على تنمية الاقتصاد. ورغم أن اللقاء كان مع كل واحدة منهما على حدة، إلا أنهما كانتا تعكسان نفس وجهة النظر في عديد من النقاط وكأنهما تتحدثان إلى بعضهما البعض من خلال القائمين بإجراء الحوار معهما. ورغم أن الصحفية وسيدة الأعمال تنظران إلى الموضوع من زاويتين مختلفتين بعض الشيء، إلا أنهما تتفقان على أن البدائل الاقتصادية لابد أن تؤدي في نهاية المطاف إلى مكاسب اقتصادية ملموسة، وإلى دعم سياسي للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

ترتيب البدائل

ظهرت حركة التجارة العادلة رسميًا للمرة الأولى في نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي. وبدأت منظمات غير حكومية لا تستهدف الربح ومتاجر عالمية في الظهور في أنحاء أوربا والولايات المتحدة للترويج للتجارة التي أتت بالخير على المنتجين غير الرابحين في الدول الأكثر فقرًا في العالم، شملت أولى المنتجات الشاي والقهوة والكاكاو والموز على الرغم من أن الـ**Mennonites** كانوا يركزون على الحرف اليدوية في مشروعهم الذي يُطلق عليه مشروع العشرة آلاف قرية[١]. **ربما كان لمتجر الجسم الذي ظهر عام ١٩٧٦** في برايتون بإنجلترا الفضل في جعل مصطلح "التجارة العادلة" أكثر شيوعًا في جميع أنحاء العالم من أي مصطلح آخر ورغم أنه كان مكرسًا لبيع المنتجات التي لم يتم اختبارها على الحيوانات وعقد الصفقات الأكثر منفعةً لمزارعي ومنتجي هذه المنتجات في العالم الثالث، إلا أن متجر المنتجات **الجسمية** هذا ما كان ليرى النور لولا القائمين عليه الذين يقولون: إن فكرة المشروع التجاري الذي تكلف المليار دولار فكرة بلاغية أكثر منها واقعًا ملموسًا[٢]. أما في اليابان، فقد بدأت حركة التجارة العادلة في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن مع بعض التركيز على

---

(١) لمزيد من المعلومات حول جذور حركة التجارة العادلة. انظر *Martin Conze, Fair Trad* التجارة العادلة لمارتن كونز (Wiesbaden, Germany: World University Service, 1999). لقد بدأ مشروع العشرة آلاف قرية في العام ١٩٤٦ وفي السبعينيات أصبح ضمن البرنامج الرسمي.

(2) The Story of Negros Project can be found in Raymundo Tenefrancia, "Grossroots Trading Initiative in Negros and the Philippines", Asian Exchange, vol. 15 no. 1&2, 1999, pp. 85-110.

المنتجات الغذائية؛ فعلى سبيل المثال: ركز مشروع التجارة البديلة في اليابان Alternative Trade Japan كليًا على عقد صفقات تجارة عادلة مقتصرة على صيد الروبيان. كما كانت حملة الجمعية اليابانية من أجل جزيرة نيجروس رائدة في مجال التجارة العادلة مع مزارعي الموز الفلبينيين. وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين بدأت منظمات يابانية فى القرن العشرين في الانتشار في مملكة الصناعات اليدوية. وفي عام ١٩٩١ أنشأت صافيا مني قريتها العصرية.

نشأت صافيا مني قريبة من متجر السلع الجسمية الأصلي سالف الذكر، وعملت في وقت لاحق لمدة ستة أشهر لدى الشركة عندما دشنت أول متجر لها في اليابان. ومع ذلك فهناك فرق شاسع بين متجر السلع الجسمية والقرية العصرية. ففي الوقت الذي يحبو فيه متجر السلع الجسمية في التجارة العادلة (بعرضه لبعض المستخلصات الطبيعة المستخدمة في غسول الشعر) لا تبيع القرية العصرية شيئًا غير سلع التجارة العادلة.

إن دائرة علاقات القرية العصرية تثير الإعجاب؛ فعلى سبيل المثال: تشتري القرية القطن العضوي من جمعية الزراع العضويين في فياربا [١] VOFA، ومقرها في ولاية ماهاراستا الهندية. أحيت جمعية الــVOFA الأساليب الزراعية الهندية التقليدية التي اندثرت في واقع الأمر؛ نتيجة تركيز الثورة الخضراء على المخصبات الكيميائية والمبيدات الحشرية. فهي تستخدم أساليب طبيعية في مكافحة الآفات الزراعية كرشها بمحاليل الثوم أو الفلفل الحار. وبدلاً من المخصبات الصناعية تزرع النباتات المثبتة

(١) Vidarhba Organic Farmers Association

للنيتروجين كالعدس مثلاً بين خطوط القطن. تمويل القرية العصرية مشاريع إنتاج القطن العضوي وتشتري ما يزيد على ٦٠% من محصول جمعية الـVOFA.

ومن كينيا تشتري القرية مصنوعات يدوية من ورش بومبولولو Bombolulu Workshops حيث يعاني معظم الحرفيون البالغ عددهم ١٦٠ حرفيًا - من درجات متفاوتة من العجز. يصنع الحرفيون المجوهرات والملابس ويقومون بأعمال الحفر الفني على الخشب. تدار ورش بومبولولو كعمل تجاري وفيها أقسام للتسويق والتصميم، كما تقيم المعارض.

وتعتمد في ٩٥% من مبيعاتها فيما وراء البحار على منظمات التجارة العادلة Fair Trade. كالقرية العصرية توفر ورش بومبولولو عملاً ذا عائد مادي مجزٍ للحرفيين الذين غالبًا ما تمنعهم درجة عزمهم وحرمانهم من التعليم من الحصول على فرصة عمل في بلد يعاني ٢٥% من سكانه من البطالة.

وقد لعبت منظمة القرية العصرية دورًا مهمًا في بناء مشاريع تجارية من خلال تنمية الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الملائمة. خذ على سبيل المثال، حالة مشروع باجدا التجاري Bagda enterprise الذي يعمل في مجال صناعة خيوط الكتان ويقع في أجايلجارا Agalihjara وهي مدينة تقع على مصب نهر في بنجلادش، وحتى تصل إلى هناك استقلت صافيا مني سيارة شحن كبيرة لتنقلها من مدينة دكا ثم عدة قوارب واحدًا تلو الآخر. ذهبت إلى هناك لأول مرة قبل أربع سنوات، ويومها كانت حبلى في الشهر السادس. وعندما وصلت أخيرًا إلى أجيالجارا وجدت مجموعة من النساء يصنعن خيوط الكتان يدويًا.

تقول صافيا مني واصفة المشهد: لم تكن لديهن ماكينة، وبدلاً منها كانت تستخدمن آلة صنعها بأيديهن لبرم الكتاب وإكساب خيوطه المتانة اللازمة. مر البرنامج بفترات صعبة في تلك الفترة فاضطررن إلى التخلي عن بعض العاملات. كان لديهن هذا النوع الوحيد من خيوط الكتان وهذا كل شيء. ما كن يعرفن منتجات أخرى ليبعنها.

وباستعارتها لخبرة أماكن أخرى في العالم، قفزت صافيا مني من فورها في خضم العمل تقول متذكرة: "أقمنا ورشاً لتعليمهن كيفية استخدام الأصباغ الطبيعية. كما نظمنا ورشة لحياكة الكروشيه واستخدام الأصباغ الطبيعية وحياكة وغزل الكتان لصنع الحقائب. وقمنا بالاتصال بمجموعة تجارية عادلة تعمل في مجال إنتاج الورق اليدوي في منطقة مجاورة من أجل إتاحة منتجات أخرى".

وعندما عادت إلى أجايلجارا في ديسمبر عام ٢٠٠٠، وجدت صافيا مني مشهدًا مختلفًا تمام الاختلاف تقول:

ازداد عدد النساء في هذه المجموعة إلى ٨٠ بعد أن كان ٢٥ بدأن في جلب العاملات من القرى المجاورة للمساعدة في الإنتاج. وكانت تصل إليهن طلبات ضخمة من متجر السلع الجسمية، وتحسنت جودة الإنتاج واستطعن نقل ورشة العمل المركزية إلى منازلهن فبدأن بإنتاج الورق في المنزل؛ حيث يسحقن نبات الهاياسنث المائي وينشرنه تحت أشعة الشمس في أوعية من المعدن. فأعاد العديد من الذين فقدوا بيوتهم في الفيضانات منذ ثلاث سنوات – بناءها. وفي حين لا يرى الرائي في تلك المنطقة من بنجلادش بيتًا من طابقين إلا نادرًا، بنت إحدى العاملات في الورشة بيتًا من طابقين.

في الفترة التي عملت فيها كصحفية في أساهي شمبن *Asahi Shimbun* وهي واحدة من كبريات الصحف اليابانية قامت يايوري ماتسوي في مقالاتها بتغطية كثير من القصص الأولى التي تروي تجارب بعض المجتمعات الآسيوية التي أوجدت أسواقًا بديلة ومنظمات تجارة عادلة تقول يايوري ماتسوي وهي تتذكر:

"في حالة مشروع الغزل من أجل البدائل في تايلاند، تستخدم كثير من النساء مهارات تقليدية تدعمهن ماديًا ومعنويًا، وكان ينظر إلى هذه المهارات من قبل نظرة دونية. أما اليوم فباستطاعتهن استخدام هذه المهارات للأغراض الاقتصادية – وهن الآن يبدعن أعمالاً فنية جميلة. أربع وعشرون قرية تشترك في عضوية جمعية بان ماي Pan Mai التعاونية – وبان ماي عبارة تعني باللغة التايلاندية أنواعًا كثيرة مختلفة من البذور أو النباتات – والآن يوجد في كل قرية جمعية غزل نسوية وترسل كل جمعية مندوبة عنها لتعلم كيفية حفظ دفاتر الحسابات والإدارة، فضلاً عن التدريب على الصباغة والغزل والنسيج. إنهن لا يشترين المواد؛ لأنهن يزرعن كل شيء. فالألوان تستخلص من النباتات أو لحاء الأشجار أو ثمارها أو الأزهار البرية – وكلها ألوان طبيعية باهرة الجمال.

"إن تعاونية الغزل هذه ليست مجرد ورشة عمل". تواصل يايوري ماتسوي حديثها قائلة: "لقد أقمن مشروعات أخرى كذلك. فعلى سبيل المثال: قمن ببناء خزان غاز ليدر دخلاً على سكان المنطقة، وبدأن كذلك في مشروع لتأمين نفقات الجنائز؛ لأن الفقراء لا يستطيعون في المعتاد تحمل

نفقات الجنائز. تساهم كل عضوة بمبلغ صغير، كل حسب قدرتها، ثم إذا ما حدثت حالة وفاة، يسحبن من الصندوق ما يكفي لإتمام مراسم الجنازة.

اعترضت المحاولات الأولى للتجارة البديلة عقبات صعبة؛ ففي جزيرة نيجروس الفلبينية، مثلاً، أنشأت التعاونيات الفلاحية هناك مشروعًا لتجارة الموز مباشرة مع التعاونيات الاستهلاكية في اليابان. وجزيرة نيجروس هذه هي رابع كبريات الجزر الفلبينية وهي غنية بمواردها الطبيعية، لكن على الرغم من ذلك، فشل كثير من المشروعات التجارية الجديدة؛ لأن المساعدات لم يتم استيعابها بالشكل الأمثل. انضمت الجمعية اليابانية الراعية للحملة من أجل جزيرة نيجروس إلى مركز إعادة تأهيل ومساعدة جزيرة نيجروس للتأكيد على شعار "**تجارة لا مساعدة**"، وأقاما معًا مشروعًا لزراعة الموز بالطرق العضوية لتفادي الوقوع في تجربة اتحاد مزارعي الموز الذي كان له أثر سلبي على الأيدي العاملة في الفلبين والبر الفلبيني برمته؛ فبسبب المواد الكيميائية المستخدمة في زراعة الموز قد يكون لأنواع الموز التجارية أثر سلبي على المستهلك الياباني. ووصلت طلائع الشحنات البحرية القادمة من جزيرة نيجروس إلى اليابان في عام ١٩٨٩، وكانت محملة بنوع من الموز يدعى بالانجون Balangan وهو نوع مفضل لدى اليابانيين بينما لا يعتبره الفلبينيون حلوًا بدرجة كافية. وبيعت في سياق نظام التعاونيات الاستهلاكية اليابانية ذات التنظيم الجيد".

لا تزال يايوري مانوي تستعيد ذكرياتها فتقول:

"الناس في جزيرة نيجروس على قدر كبير من التنظيم السياسي. فعندما حلت أزمة انخفاض أسعار قصب السكر بالبلاد مخلفة آثارها السلبية

على صناعته، ترك كثيرون من أبناء الجزيرة وظائفهم فحاولوا حل هذه المشكلة بأنفسهم مفضلين عدم انتظار المساعدة من الخارج".

وعندما بدأت حملة جزيرة نيجروس في اليابان، أردنا البدء في إقامة علاقة شراكة نِدّيَّة بين الناس في اليابان والناس في جزيرة نيجروس، لا علاقة من جانب واحد كالتي بين المانح والمتلقي، ولا علاقة مفادها نحن نعطي، وهُم يأخذون الإحسان.

وعليه أسسنا شراكة ندّيّة تعلم على إثرها كثير من اليابانيين من تجارب سكان جزيرة نيجروس.

كانت تجربة سكان جزيرة نيجروس مهمةَ كذلك نتيجة للتأثير الذي كان لها على المجموعات الأخرى في المنظمة. وكما قالت يايوري ماتسوي:

"استفادت مجموعة هونج كونج كثيرًا من مشروع جزيرة نيجروس، فبدأت مشروعًا لزراعة أزهار الزنبق بالاشتراك مع قريتين من قرى الصين الكبرى. أرادت هذه المجموعة اختيار نوعٍ استهلاكي بعينه، ولكنه الزنبق هذه المرة وليس الموز، استنادًا إلى حاجة السوق. وفي اعتقادي، أن مشروع الزنبق هذا لا يزال تجربة ناجحة؛ لأن المجموعات الاستهلاكية في هونج كونج لا تزال تبيع أزهار الزنبق، إنها مجموعة استهلاكية جيدة جدًا كما أنها تروج للتضامن مع الناس في باقي أنحاء الصين الكبرى. وفي كلتا الحالتين، تزداد ثقة الناس بأنفسهم؛ لأنهم يفعلون ذلك بأنفسهم - فهم قد تعلموا مهارات زراعية وإدارية في آن.

من المستفيد؟

من الجوانب المثيرة للإعجاب بخصوص المجموعات الإنتاجية التي تتعاون مع القرية العصرية - والتي تتفاوت في حجمها. فهناك مجموعات

تضم بضع عشرات؛ وهناك مجموعات يبلغ عدد العاملين فيها حوالي ٢٠,٠٠٠ عامل تقريبًا - هي النسبة غير المتكافئة من النساء العاملات؛ فمجموعة بنجلادش، التي تنتج البخور وعقودًا من المجوهرات، تديرها ١٨٠٠ امرأة عاملة ولا يوجد بينهن رجل واحد. ومجموعة سافي الفلبينية التي تنتج المشغولات اليدوية كالحقائب والإكسسوارات توظف ٧٠٠ امرأة في مقابل ٣٥٠ رجلاً فقط. ويبلغ عدد النساء في جمعية الحرف التايلاندية، التي تنتج الإكسسوارات الفضية وأغطية الرأس الحريرية ٧٥٠٠ امرأة في مقابل ٥٠٠ رجلٍ فقط.

ومن خلال خبرتهن التي اكتسبنها من العمل في شركة التجارة العادلة، تمكنت نساء كثيرات، ليس فقط من إعالة أُسرهن والحصول على دخل مساوٍ لدخول الرجال؛ بل تعلمن كذلك مهارات جديدة واكتسبن ثقة إضافية بأنفسهن. نساء كثيرات ارتقين إلى مناصب قيادية في المشاريع التي يعملن فيها.

لاحظت يايوري ماتسوي أن المشاريع الاقتصادية التي تدار نسائيًا لها تأثير يتعدى نطاق مكان العمل.

يايوري ماتسوي تتذكر:

انخفضت نسبة العنف المنزلي حال تشكل هذه المجموعات؛ ففي حالة القريتين الصينيتين اللتين تنتجان أزهار الزنبق، تتحدث النساء العضوات في اتحاد صندوق الائتمان النسائي Womon's Credit Union معًا طوال الوقت لدرجة أنه لو حدث لامرأة أن عضّها زوجُها، ستعرف جميع زميلاتها بهذا الحادث صباح اليوم التالي. فيشعر الزوج بالخجل من فعلته هذه، وهذا من شأنه أن يخلق حالة من ضبط النفس داخل الأسرة. وقد حدث الشيء نفسه

في تايلاند بعد بدء عمل مجموعات الغزل. في البداية، لم يكن الأزواج سعداء بذلك. ففي مثل هذه القرى لا يفترض أن تخرج النساء من البيوت أصلاً. ولكن هذه النظرة تغيرت فيما بعد؛ إذ أدرك الأزواج قدرة زوجاتهم على كسب بعض المال. والذي حدث أن الأزواج بدؤوا يساعدون زوجاتهم في مشاريع الغزل تلك بإصلاح أدوات الغزل، وكانت المحصلة النهائية أن تحسنت علاقة النساء بأزواجهن بشكل ملحوظ.

تستهدف عديد من المجموعات الإنتاجية العاملة في إطار القرية العصرية كتلاً سكانية بعينها. وتكون لديها رسالة محددة لها أولوية مركزية قياسًا إلى باقي جوانب النشاط التجاري. فمثلاً توظف ورشة بومبولولو في كينيا حرفيين يعانون من درجات عجز جسدية متفاوتة، خصوصًا ضحايا الشلل العضلي منهم. وتتعاون مشاريع تارا في الهند مع أسر بعينها في مسعى لتأمين عدم انخراط الأطفال في سوق العمل. فأقامت لهذه المهمة مدارس، ومراكز تدريب حرفية من أجل أطفال الأُسر الفقيرة. وهي في الحقيقة، مجموعة إنتاجية قليلة الإنتاج؛ حيث إنها لا ترعى أية برامج خارج نطاق مجالات الصحة والتغذية والتعليم والتعليم المهني والادخار، كما أن مشروع كوكلا لإنتاج القهوة العضوية في بيرو أو مشروع حرفة الطباعة في باكتابور في النيبال ليسا ببساطة مجرد مكاني عمل؛ حيث إنهما ينشدان سد عدة حاجات ومنافع ضرورية لدى العاملين فيهما، ناهيك عن المجتمعات التي يحيا فيها هؤلاء العاملون.

ثمة هم جوهري آخر للقرية العصرية، ألا وهو البيئة. كونت صافيا مني لوبي لإدراج معايير إنتاج صديقة للبيئة في قانون الممارسة الذي يتبناه التحالف الدولي للتجارة البديلة. وهو وثيقة إرشادية للمنظمات التجارية حول العالم. تتبع القرية العصرية نفسها خمسة سياسات بيئية هي: عدم تدمير

الغابات، وعدم تلويث الهواء الجوي، وعدم تلويث الماء، وحماية البشر ومصادر عيشهم، وتفادي التبذير. وتترجم هذه السياسات من خلال عمليات استخدام المواد بعد إعادة تدويرها وترويج الزراعة العضوية، وبرنامج لتشجيع استخدام أخشاب الأشجار سريعة النمو كأشجار المانجو والجاكاراندا في فنون الحفر على الخشب.

عقبات

إن واحدة من أهم التحديات التي تعترض حركة التجارة العادلة هي تأمين استمرارية المنتجات على ما هي عليه من الأهلية لهذه العلامة التجارية Labet تشرح صافيا مني هذا المبدأ بقولها:

قبل أن نبدأ في العمل مع أية مجموعة إنتاجية، نعطي كل عضو فيها استفتاءً مفصلاً عن كل منطقة إنتاجية. يتم إنتاج منتجات مختلفة في ظروف عمل مختلفة. فبعض المنتجين ينتجون داخل بيوتهم، وبعضهم داخل مصانع صغيرة. ونحن نحاول مقارنة الأجور في المجموعة الإنتاجية بأجور نظرائهم من الأيدي العاملة في نفس المنطقة. على أننا نتحدث عن مناطق تتراوح نسبة البطالة فيها بين ٥٠% إلى ٦٠%.

بعد أن يتم تأسيس العلاقات، تقوم صافيا مني بزيارة المشاريع ميدانيًا هي وزملاؤها. وفي حالة الهند وبنجلاديش، تزور المشاريع هناك مرتين كل عام. وعكفت على دراسة كثير من أرقام الرواتب هي وزملاؤها من أجل تحديد الأجور المنصفة والأسعار المنصفة. لكنهم يتعاملون أيضًا مع عدد من المفردات التي يصعب تحديد سعر منصف لها؛ كسعر اللحاق ببرنامج تعليمي ما، أو أسعار الفائدة المفروضة على بعض القروض. إن أشد جوانب المراقبة والرصد فعالية هي أن تنظر إلى حياة العمال عن قرب.

تستأنف صافيا مني حديثها: "لو أنهن عملن لمدة عامين في التجارة العادلة، فإنك تتوقع رؤية تطور ما في حياتهن. سيكون بوسعك أن ترى كم يدخرن، وإذا ما كان أطفالهن يذهبون إلى المدرسة. وإذا ما كانت شئون بيوتهن قد تحسنت. ربما أعدن بناء بيوتهن أو وضعن لها أسقفًا ملائمة. ربما بنين متجرًا صغيرًا ليعمل فيه أزواجهن".

تظهر عديد من المجموعات الإنتاجية العاملة مع القرية العصرية نجاحًا ملحوظًا في وقت قصير. لكن ليس هناك أمور يقينية في عالم التجارة العادلة. فلو توقفت طلبات الإنتاجية فهذا يعني إيقاف عمال عن العمل. تقول صافيا مني بلهجة حزبية: "لا توجد ضمانات باستمرار طلبات الإنتاجية لمجرد أنها تجارة عادلة، وتروي مثالاً على ذلك أن أحد منتجي المشغولات اليدوية الذي لم يتمكن من القيام باستثمارات كافية في إطار تنمية الإنتاج والتسوية، وكانت النتيجة أنه لم يستطع البقاء على الساحة. ثم إن هناك التجار التقليديين الذين يصنعون منتجات مماثلة ويسوقونها إلى الأسواق لمنافسة منتجات التجارة العادلة بأسعارها المنخفضة".

وبالنسبة لورش بومبولولو، أدى كل من هطول الأمطار الغزيرة عام ١٩٩٨ التي دمرت البيوت واندلاع موجة العنف العرقي في كينيا، التي أدت إلى توقف عائدات السياحة تمامًا، إلى السحب على المكشوف، ورغم ذلك استطاعت بومبولولو الوقوف على قدميها مجددًا عام ٢٠٠٠ بمساعدة من اشتروا منتجاتها.

انسحبت القرية العصرية من مشروع واحد فقط – في مدارس بالهند. تقول صافيا مني: وكان واضحًا أن المدير لم يكن يحسن إدارة المشروع كما ينبغي، لم يكن كفؤًا بالمرة. وكان يستخدم العاملات الشابات في شئون لم

تكن ذات علاقة من قريب أو بعيد بالتخصص. لم تكن لتشعر بالثقة من طريقة إدارته للمشروع، لكنها فيما يتعلق بالمشاريع ال-٧٠ الباقية التي تربطها علاقات عمل بالقرية العصرية، أسرعت تضيف: ولم تكن هناك أية فضائح؛ فنحن نعمل قريبين جدًا من منتجينا.

وتصف يايوري ماتسوي كيف أن مشروع الموز في جزيرة نيجروس واجه بعض الصعوبات في السنوات الأخيرة. حقق المشروع نجاحًا؛ من ناحية لأن منظميه كانوا على وعي تام بالنواحي السياسية، لكن الحساسيات السياسية المفتعلة أدت كذلك إلى خلق حالة من الانشقاق والصراع. تقول يايوري ماتسوي واصفة ما حدث:

يعاني الناس الذين يكافحون ضد القوة العالمية من انشقاقات سياسية؛ لأن القوة التي يصارعونها من الهيمنة والسطوة بمكان. إن إمبراطورية الموز قوية جذا، والسوق العالمية أيضًا قوية جدًا. ومع ذلك حقق المشروع بعض النجاح. لماذا؟

لأنها كانت تجارة شعب لشعب. بين الشعب الذي يزرع الموز والشعب الذي يأكله، تجارة مباشرة؛ لم تكن هناك شركة كبرى تجني الأرباح من وراء تجارة الموز، لقد كان مشروعًا أفاد منه كلا الطرفين.

المجتمع الاستهلاكي

اليابان مجتمع استهلاكي قوي، وعلى الرغم من انخفاض ديون البطاقة الائتمانية، وارتفاع معدل الادخار - إلا أن اليابانيين تشجعهم الإعلانات والحكومة وثقافة تقديم الهدايا على شراء كل ما يستطيعون شراءه؛ لتدعيم الاقتصاد. ليس هناك كثير من الرسائل المضادة لكبح جماح شهوة الإنفاق لديهم.

تقول يايوري ماتسوي في هذا السياق: إن هناك حركة قوية واحدة تقف في وجه جموح ثقافة اليابانيين الاستهلاكية:

بدأ نادي *سيكاتسو* التعاوني Seikatsu Cooperative – وكلمة سيكاتسو تعني الحياة باليابانية – نشاطه في عقد الستينيات من القرن العشرين عندما بدأت مجموعة من ربات البيوت في شراء الحليب وتجميعه بشكل تعاوني. كانت جمعية سيكاتسو التعاونية مختلفة تمامًا عن حركة المستهلكين التقليدية، التي كانت تهتم بسعر وسلامة الغذاء. أرادت هذه المجموعة أن تبدأ أسلوب حياة بديل قائم على ثقافة استهلاكية أقل جموحًا، واستهلاك أقل للطاقة. إن عدد الشركات التعاونية كبير جدًا – حوالي ٢٥٠,٠٠٠ عضوة – وهن يحاولن إقامة روابط مع المنتجين من المزارعين الذين يزرعون المحاصيل الغذائية العضوية. ربحت المجموعة جائزة أسلوب الحياة البديل – بديل جائزة نوبل – ولذا فهي معترف بها دوليًا. كما كانت هذه المجموعة عاملاً مساعدًا على إكساب العضوات فيها ثقة وقوة.

لم تقصر جمعية سيكاتسو التعاونية أنشطتها على شراء المنتجات. بل أقامت جمعية للعمال. تقول يايوري ماتسوي: "تود كثير من الزوجات كسب المال ولكنهن يفضلن عدم العمل في شركات كبرى. إنهن لا يردن العمل في مثل هذا المتجمع التنافسي؛ ولذا فهن يفضلن أن يبدأن عملهن التجاري المتواضع الخاص بهن في مجال الإمداد الغذائي أو الإنتاج الغذائي". وأخيرًا أصبحت تعاونية سيكاتسو من الضخامة بحيث إنها تقلص عضلاتها السياسية فانتخب مائتي امرأة لمكاتبها المحلية في جميع أنحاء القطر. تقول يايوري ماتسوي مجددًا: "هناك كثير من النقد الموجه لتعاونية سيكاتسو؛ فكبار رؤسائها رجال، ولكن الأعضاء العاديين نساء".

هل كانت هناك أية تحركات ذات بال لكبح جماح ثقافة الاستهلاك؟ تشيد يايوري ماتسوي بكتاب صدر حديثًا للمؤلفة التايلاندية المهتمة بشئون البيئة سينيث سيتيراك Sinith Sittirak والكتاب بعنوان *بنات التنمية* *The Daughters of Development*.

قبل ذهابها إلى كندا لدراسة الدراسات البيئية، كانت ترى في أسلوب الحياة الذي تنتهجه أمها أسلوبًا قديمًا جدًا. درجت أمها على استخدام الأصداف البحرية بدلاً من الحقائب البلاستيكية، وكانت تعتمد على حديقتها المنزلية في كل ما تحتاج إليه من غذاء؛ ولهذا كانت سينيث سيتيراك تشعر بالخجل الشديد. ولكنها بعد دراستها للعلوم البيئية أدركت أهمية الحفاظ على أسلوب حياة أمها الذي يعتمد على البيئة. وكتبت عن ذلك، مستلهمة أسلوب حياة أمها، كتابها الذي يعالج مسألة التعليم البيئي في تايلاند المعاصرة.

وتعترف يايوري ماتسوي فتقول، في ذات الوقت:

عندما أنظر إلى أسلوب حياة أُمّها المعتمد على البيئة في كل شيء أرى أسلوبًا جميلاً بالتأكيد، لكنني أتساءل: كم عدد الذين بوسعهم تبني هذا الأسلوب الحياتي في عقد التسعينيات المتمدين؟ وكيف يتسنى لسكان ما تسميه ساسكيا ساسين Saskia Sassen والمدن العالمية، مثل طوكيو ونيويورك - أن يعيشوا على هذا الأسلوب الحياتي التقليدي؟ إنني لدي تحفظ حول إمكانية نشر هذا الأسلوب الحياتي أو إحداث تغيير في بنية الحياة في هذا الاتجاه. بالطبع أنا أساند تمامًا نقدها الشديد للثقافة الاستهلاكية التي تدمر علاقات الناس ببعضهم فتجعل الناس المتعاونين جدًا أنانيين جدًا. لكن في الوقت نفسه، لابد لنا من إيجاد بدائل ممكنة التطبيق على نطاق واسع ويكون

لها تأثير فعال في تغيير مجرى النظام الاقتصادي. توجد محاولات ولكنها تبقى ضمن إطار المحاولات التجريبية ليس إلا.

نسألها المزيد من أمثلة هذه المحاولات التجريبية، ففكرتَ للحظة قبل أن تجيب:

في تايلاند، كذلك أظن أن البوذية لها تأثير؛ لأن للبوذية فلسفة في أسلوب الحياة البسيط. ودعاة حقوق المرأة في تايلاند يهتمون كثيرًا بالبوذية. هم يعتقدون أنها ديانة أكثر احترامًا للبيئة من المسيحية؛ لأن المسيحية كانت وما تزال أكثر تدميرًا للطبيعة. فطبقًا للتعاليم البوذية، لابد للناس من التعايش مع الطبيعة. هل قرأت الكتاب الذي كتبته الصحيفية التايلاندية. سانيتسودا كوتشاي Sanitsuda Kochai بعنوان فيما وراء التشبيه: أصوات من تايلاند؟ Behind the Simile: Voices of Thailand، إنه كتاب جيد جدًا. لقد زارت كثيرًا من المناطق الريفية وتحدثت إلى كثير من ضحايا التطوير. إنها تحترم أولئك الذين يحاولون عيش حياة بدائية بسيطة. وتحدثت إلى عديد من رُهبان التطوير، الذين حاولوا تطوير قراهم بالزراعة الموحدة، يُعلم هؤلاء الرهبانُ الناسَ كيفية بناء أحواض السمك وزراعة أشجار الفاكهة والخضروات وتربية الخنازير. إن الزراعة الموحدة آخذة في الانتشار. ففي الهند، كذلك هناك مجاميع بدائية كثيرة جدًا، والعديد منها متأثر بفلسفة المهاتما غاندي، التي تدعو إلى حياة أكثر بساطة، واستهلاك أقل للطاقة، والاعتماد أكثر على إعادة تدوير المخلفات.

تحدي اليابان

كما سبق ليايوري ماتسوي الإشارة؛ فإنه سيكون للبدائل الاقتصادية تأثيرٌ عالمي فقط إذا انسحب هذا التأثير على أسلوب الحياة برمتها. وهذا

يعني تغيير سلوك الشعوب في الدول الصناعية في الأساس: كالولايات المتّحدة وأوربا واليابان؛ فهذه الدول لها نصيب الأسد في استهلاك موارد الأرض.

عندما بدأت صافيا مني مشروع القرية العصرية كان في ذهنها هدف تغيير العادات الاستهلاكية لدى اليابانيين. كانت ترمي إلى تزويد المستهلكين بالمعلومات اللازمة لدعم المبادرات البيئية، وشراء المنتجات غير الضارة بالبيئة ومطالبة السلطات المحلية بانتهاج سياسات أكثر محافظة على البيئة. تقول: "هناك كثير من مجموعات المواطنين العاديين على المستوى المحلي. لكن لم تكن ثمّة مساندة تذكر من جانب السلطات المحلية". واليوم صار لدى اليابانيين وعي أكبر بالنواحي البيئية.

وفي نفس الوقت لا تزال الاعتبارات البيئية واعتبارات التجارة العادلة قاصرة عن توجيه اهتمام المستهلك. تقول صافيا مني: "ربما كنا نحن من يبيع أكثر المنتجات جاذبية في العالم. فلدينا أفضل قائمة بأسماء وأسعار منتجات التجارة العادلة. لماذا؟ لأننا في اليابان. لا أحد في اليابان يشتري شيئًا لمجرد أنه منتج تجارة عادلة أو لأنه منتج بيئي؛ إنهم يشترونه فقط لأنه حسن التصميم".

لقد أنفقت يايوري ماتسوي جزءًا كبيرًا من طاقتها في محاولة منها لتعريف المستهلكين اليابانيين بالتكلفة الحقيقية لثقافتهم الاستهلاكية؛ فعلى سبيل المثال: معدل استهلاك اليابانيين من الروبيان لا يصدقه عقل.

أرسل مركزنا بعثة دراسية إلى ماليزيا حيث زرنا حركة مستهلكي البينانج التي أطلقت حملة ضد الروبيان. لقد تحولت عديد من المناطق الساحلية في باكستان وتايلاند وبنجلادش إلى الروبيان. لقد أصبح هناك دمار

بيئي كبير، وفقد المزارعون أراضيهم، وتعرض كثير من الناس للقتل لمقاومتهم زراعة الروبيان. إن أول شيء هو حتمية أن نتبادل المعلومات؛ للوقوف على طبيعة الموقف الخاص بزراعة الروبيان مع اليابانيين.

ما الأمر إذًا؟ بعض النشطاء اليابانيين قد طلبوا مقاطعة الروبيان. "لكن"، كما تقول يايوري ماتسوي: "حملات مقاطعة كثيرة قد طُلبت، فشلت معظم هذه المقاطعات. أنا متشككة إلى حدٍ ما في مسألة مقاطعة الروبيان. من الصعب بحال على الناس العاديين خفض معدلات استهلاكه".

في بعض الحالات، كانت الحكومة متورطة بصورة كبيرة في نهب البيئة في الإقليم. ولنأخذ حالة الأخشاب المدارية. تقول يايوري ماتسوي موضحةً: "اليابان أكبر مستورد للأخشاب المدارية".

إن معظم الأخشاب التي نستوردها تأتي من ساراواك Sarawak، ومعظم سكان ساراواك أناس على الفطرة. لقد ذهبت إلى ساراواك وكتبت عن محنة الشعب الفطري هناك - عن احتجاجاتهم وعن إغلاقهم للطرق التي تسلكها السيارات المحملة بالأشجار المقطوعة. الموقف هناك مؤلم جدًا لأن على الناس أن يعملوا في صناعة قطع الأخشاب لكسب الرزق، إنهم يتعرضون للقتل. كتبت عن الموقف ليعلم الناس هنا في اليابان؛ ولذا كونوا الشبكة اليابانية للعمل لصالح الغابات، وأطلقوا حملات قوية جدًا وفي اتجاهات عدة. وقد حالفهم النجاح في بعض مسعاهم هذا. فانخفضت واردات الأخشاب، ولكن علينا مجددًا الاتصال مع دول أُخرى؛ فبعد خفض اليابان لوارداتها من الخشب، زادت كل من كوريا وتايوان وارداتهما منها! عقدنا ورشة عمل في كوريا لمناشدة الرأي العام الكوري ليدلي بدلوه في هذه

القضية. على الأقل ينبغي علينا الوصول إلى نوع من التعاون الإقليمي في هذا الصدد.

إن تحدي الحكومة اليابانية معناه تحدي وكالة تنمية أعالي البحار Overseas Development Agency (ODA)، التي تمنح مساعدات لدول عديدة حول العالم. أنفقت أموال وكالة الـــODA على تأسيس البنية التحتية اللازمة إما لتربية الروبيان أو قطع الأخشاب المدارية. تقول يايوري ماتسوي: في ثمانينيات القرن الماضي كانت هناك حملات عديدة لمناهضة المساعدات التنموية الرسمية اليابانية، وكنت أنا أحد أشد المنتقدين لهذه المساعدات، وبالتدريج أصبح هناك نوع من التغيير. في البداية، رفضت وكالة الـــODA نهائيًا التعاون مع المنظمات غير الحكومية، أما الآن فقد وافقوا على العمل يدًا بيد مع المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة الواسعة، أو أنهم تبنوا سياسة أكثر شفافية بعض الشيء. فعلى سبيل المثال: في موضوع ولاية ساراواك، رفضت الحكومة الإفراج عن البيانات ذات الصلة بالمساعدات الاقتصادية التي استخدمت في صناعة قطع الأخشاب. واليوم هناك سياسة أكثر شفافية؛ نظرًا للضغط المستمر في هذا الاتجاه؛ لذا بوسعك الآن الحصول على معلومات عن هذه المشروعات الإنمائية. إن مساعدات الـــODA مكرسة في الأساس لا لمصلحة العاملين في الشركات القابضة بل لمصلحة الشركات القابضة نفسها أو لمصلحة الدولة. والسياسة نفسها متبعة لدى دول مانحة أخرى، لكن هنا في اليابان على الأقل دور متنامٍ للمنظمات غير الحكومية، وهذا في حد ذاته دليل على وجود تحسن من نوع ما.

هل هو بديل منظّم؟

هل تقدم حركة التجارة العادلة كل البدائل المطلوبة للأسواق العالمية مستعرة المنافسة وتدهور البيئة وتدني الأجور؟ قد لا يكون هذا سؤالاً منصفًا في مثل هذه النقطة؛ فالحركة لا تزال في أطوار الطفولة الأولى؛ إذ إن المنتجين والمستهلكين بدؤوا لتوهم الاتصال ببعضهم البعض.

تقول يايوري ماتسوي:

عندما أسسنا منظمة تفعيل بدائل النساء الآسيويات في بايجنج Beijing، تحدثنا عن كيفية الاتصال مع باقي المجموعات وكيفية توسيع هذه النقاط لتصبح خطًا في نهاية المطاف. لكننا لسنا ناجحين جدًا في هذا المضمار لدرجة التأثير على مجرى النظام الاقتصادي في كل بلد. كما أنه بدون الرغبة أو الحماس القويين من جانب أصحاب الشأن: فإن هذه المشروعات لن تكتب لها الاستمرارية. معظم الناس لا يهمهم سوى جمع أكثر ما يمكن جمعه من مال في السوق اليومية؛ لهذا السبب ليس أمرًا هينًا على الناس أن يصبحوا مثاليين ومهتمين بالسياسة بين عشية وضحاها. وأولئك القائمين على أمثال هذه المشروعات لابد أن تكون لديهم طبيعة إنسانية من نوع خاص؛ فلابد أن تكون لديهم رؤية ما حول المستقبل، أو أنهم يجب أن ينظروا إلى الحياة من زاوية مختلفة.

فجمع المال ليس هدفًا ذا أهمية كبيرة لدى الكثيرين، لكن القوى الاقتصادية العالمية فى الوقت نفسه بالغة السطوة. تواجه المشروعات ذات الخبرة المتواضعة كثيرًا من الصعوبات، هل نستطيع تغيير النظام برمته؟ أنا أميل إلى التشاؤم في هذا الصدد.

ولكن صافيا مني، على النقيض من يايوري ماتسوي، تبدو متفائلة، جزئيًا؛ ربما لأن نطاق عملها التجاري في اتساع، وأنهم افتتحوا لتوهم فرعًا جديدًا لهم في إنجلترا.

إننا نضرب مثلاً حسنًا لمزاولة العمل التجاري الذي يدعم المنتجين والفلاحين محدودي الدخل، كما أننا نصل إلى أبعد مدى ممكن من أجل الاستقطاب السياسي لأعضاء من الرأي العام مستخدمين المنتج كسلاح في هذا المضمار.

سيشتري الناس منتجًا ما من المتجر لجمال تصميمه، ولكنهم سرعان ما سيدركون أن وراءه عالمًا كاملاً في الخارج، وأن عليهم التفكير في هذه الأشياء من زاوية أخلاقية.

آرني ألبرت Arnie Alpert: عمل منسقًا لبرنامج نيوهامبشير التابع لمؤسسة أصدقاء الكويكرز منذ عام ١٩٨١. ينشط في الحركات الداعية إلى العدالة الاقتصادية ومشاريع الإسكان بأسعار محتملة والحقوق المدنية وحقوق العمال وحركات السلام ونزع السلاح ــ كما أنه كان ناشطًا ضمن ثمانية **الفوت لوكر** الذين ألقي القبض عليهم لدى احتجاجهم ضد استغلال شركة نايك للعاملين في مصانعها. وبصفته من أولئك الذين انضموا للعمل ضمن مؤسسة خدمات الكويكرز، عمل آرني مع **حلف كلامشل Clamshell Alliance**، الذي عمل بشكل سلمي ومباشر للحد من إنشاء المفاعلات النووية. حصل آرني على شهادة البكالوريوس في علوم البيئة من جامعة ويسليان وشهادة الماجستير في علوم التنمية الاقتصادية للمجتمعات من جامعة نيوهامبشير. كتب مقالات وأعمدة في الصحف، بما فيها صحيفتا *Concord Monitor* و*Union Leader*، وفي مجلات عديدة وفي الموسوعة القادمة التي ستصدر تحت عنوان الحقوق المدنية في الولايات المتحدة.

هيلين جنكس كليرك Helen Janks Clarke: حاصلة على درجة علمية في الشئون الدولية من مدرسة نورمان باترسون للشئون الدولية، وجامعتي كالتون وأوتاوا. ولها بحث حول إندونسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام. وهي ناشطة ذات خبرة عتيدة في شئون المجتمع الكندي فضلاً عن أنها ألَّفت وحررت الكثير من التقارير والمقالات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإنمائي. وهي كذلك صاحبة بحث حول إنعاش كمبوديا المقسمة Research for Empowerment in Divided Cambodia المنشور عام ٢٠٠٠ ضمن كتاب *البحث في مجتمعات العنف* *Researching*

Violent Societies عملت مديرًا ميدانيًا للبرنامج الكمبودي التابع لمؤسسة خدمات الكويكرز منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٩، ومنذ ذلك الحين وهي تعمل ممثلاً لبرنامج الشئون الدولية لدول جنوب شرق آسيا الذي تتبناه مؤسسة خدمات الكويكرز.

روبرت كلارك Robert Clarke: يحمل درجة الدكتوراه في علوم الإنسان والعلوم الاجتماعية Anthropology and Sociology من جامعة كولومبيا البريطانية. وقد عمل في مجالات حقوق الإنسان والعمال والبيئة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية في كل من كندا وجنوب شرق آسيا. وله عديد من المقالات والتقارير آخرها مجموعة مقالات بعنوان: *تنمية الموارد البشرية والحد من الفقر في APEC* Human Resource Development and poverty Alleviation in APEC كما عمل مديرًا ميدانيًا للبرنامج الكمبودي برعاية جمعية خدمات الكويكرز في الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٩ ويعمل منذ هذا التاريخ ممثلاً لبرنامج الشئون الدولية الذي تتبناه مؤسسة خدمات الكويكرز في دول جنوب شرق آسيا.

جون فيفر John Feffer: عمل مندوبًا لبرنامج الشئون الدولية الذي تتبناه مؤسسة خدمات الكويكرز في دول شرق آسيا ومقره طوكيو، اليابان، في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١. درس الحد من التسلح في واشنطن ضمن منحة سكوفيل الدراسية *on Scoville Fellowship* عمل جون محررًا مساعدًا في صحيفة *السياسة العالمية* *World policy Journal* ومحررًا مشاركًا Co —editor لكتابي *القومية الجديدة في أوربا* *Europe's New Nationalism* (جامعة أكسفورد ١٩٩٦) *ودولة الاتحاد* *State of the Union* (دار ويست فيو للنشر، ١٩٩٤) وهو مؤلف كتابي: *ما وراء الانفراجية*

Beyond Détente (دار هل آند وانج، ١٩٩٠) *وموجات الصدمة* *Shock Waves* (دار ساوث إيند، ١٩٩٢).

بروستر جريس Brewster Grace: يعمل حاليًا ضمن هيئة مكتب الأمم المتحدة للكويكرز الذي يتخذ من جنيف مقرًّا له؛ حيث كتب بإسهاب عن المؤسسات المالية متعددة الجنسيات وعمل منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ مراسلاً للفريق الميداني للجامعات الأمريكية في جنوب شرقي آسيا؛ حيث كتب عديدًا من المقالات عن التنمية الاقتصادية والسياسية لدول جنوب شرق آسيا. وعلى مدى عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ كان يرسل تقاريره عن ظهور، ومن ثم قمع حركة التجارة الحرة في تايلاند، وفي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨ عمل مراسلاً لــ AUFS مع الأمم المتحدة في كل من جنيف وأوربا ضمن بعثة بروكسل وكتب من هناك عن منظمات العمل الدولية واتفاقية الجات.

ريكاردو هيرنانديز Ricordo Herniandez: مدير برنامج الحدود المكسيكية الأمريكية التابع لمؤسسة خدمات الكويكرز. لديه خبرة عشر سنوات في العمل التنظيمي وهو محرر كتاب *الوجه الآخر للمكسيك، أخبار بديلة وتحليل للمجتمع الدولي* *The Other Side of Mexico, Alternative News and Analysis for the International Community* وخلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ أطلق ريكاردو مشروعًا شاملاً حول بنك التنمية لدول القارة الأمريكية في إطار حملة واعية إلى إتاحة المعلومات المتعلقة ببنوك التنمية متعددة الأطراف. كما أنه عمل مع مركز موارد نصفي الكرة الأرضية في نيومكسيكو، وكان مشاركًا في تأليف كتاب إرشادي للمنظمات العاملة في كندا والمكسيك والولايات المتحدة تحت عنوان *الروابط الحدودية* *Cross – Border Links*

كارين لي Karin Lee: عملت ممثلة لبرنامج الشئون الدولية لمؤسسة خدمات الكويكرز في شرق آسيا ومقره طوكيو، في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٠، وخلال هذه الفترة قامت بتغطية أنشطة المشروع في جنوب وشرق كوريا من ناحية والصين واليابان من ناحية أخرى. وكتبت مقالات للمجلة *الكورية ربع السنوية*، السياسة الخارجية في *دائرة الضوء Korian Quarterly, Foreign Policy* ولمجلة السلام Peace Magazine وعملت كارين كذلك مديرًا مساعدًا لبرنامج الإعطاء المنظم التابع لمؤسسة خدمات الكويكرز إثر تخرجها من جامعة هارفارد بدرجة علمية في الدراسات الصينية وقضائها فترة من الزمن في دراسة وظيفة الدهقان Mandarin في النظام الإمبراطوري الصيني القديم، في العاصمة الصينية بكين.

ناجاكي جورج جيهو Najaki Njoroge Njehu: مدير شبكة ٥٠ **عامًا تكفي**: شبكة الولايات المتحدة للعدالة الاقتصادية العالمية. وهي مواطنة كينية عملت مع الجماعة النسائية وحركة الحزام الأخضر في كينيا قبل قدومها إلى الولايات المتحدة للدراسة الجامعية عام ١٩٨٦. عملت ناجاكي كناشطة في شئون البيئة مع حركة السلام الأخضر الدولية لمدة ثلاث سنوات؛ حيث ركزت نشاطها على التجارة الدولية للنفايات السامة والتنوع البيولوجي والمحيطات. التحقت للعمل ضمن شبكة **٥٠ عامًا تكفي** في يوليو عام ١٩٩٦ وأصبحت مديرًا لها في أكتوبر ١٩٩٨. عملت في مجلس إدارة مركز كويكزوت Quixote Center وفي الجمعية الاستشارية لحملة حقوق العمال **ومنظمة الأسيركا*** كما أنها عضو في الجمعية الدولية للمنتدى الاجتماعي العالمي والمنتدى الاجتماعي الأفريقي، وكانت متطوعة في أنشطة متنوعة، خصوصًا جمع الأموال لصالح جماعة المشاركين في

* الأسيركا Acerca

الإيمان الكينية Inter Faith Group Kenya واليوبيل الجنوبي. أما مسئولياتها، كمدير لشبكة "٥٠ عامًا تكفي"، فتتضمن: المسئوليات الإعلامية وجميع الأموال، علاوة على كونها المتحدث الرسمي باسم الشبكة في المنتديات الدولية.

لي تاي هواي فونج Le Thi Hoai Phoung: تعمل حاليًا مديرًا لبرنامج مؤسسة خدمات الكويكرز لفيتنام وكانت قد عملت مع البرنامج منذ عام ١٩٩٠. وقد عملت سابقًا مع منظمة اتحاد الصداقة الفيتنامي منذ عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٩٠ ومع الجمعية الأمريكية ـ الفيتنامية في هانوي وعاشت هناك طوال سني الحرب. درست اللغتين الروسية والإنجليزية وآدابهما في جامعة هانوي للغات الأجنبية. ودرست كذلك الإنجليزية في جامعة إيلنج Ealing College في لندن، وإدارة الأعمال في هانوي، ودراسات الأجناس Gender Studies في تايلاند. تعكف حاليًا على دراسة الماجستير في الإدارة في جامعة أندروز Andrews University في ميتشجان.

ماري مكان سانشيز Mary McCann Sanchez: عملت ممثلاً ميدانيًا مساعدًا لبرنامج مؤسسة خدمات الكويكرز لأمريكا الوسطى في الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠. ومن موقعها في سيجواتبيك في هندوراس مع زوجها، ترينيداد سانشيز، الذي يعمل، أيضًا، ممثلاً ميدانيًا مساعدًا لنفس البرنامج في أمريكا الوسطى. كانت ماري مسئولة عن إدارة برامج مؤسسة خدمات الكويكرز الأساسية كبرامج الصحة وحقوق الإنسان في المنطقة. ومنذ عام ١٩٩٦ جدولت ماري مسئوليات برنامج الشئون الدولية التابع لمؤسسة خدمات الكويكرز في أمريكا الوسطى، بما في ذلك، مشاكل العمال في منطقة إعداد المنتجات للتصدير.

جيمس هولي Jaimes Whooley: كان مديرًا إقليميًا لبرنامج مؤسسة خدمات الكويكرز الأوربي منذ عام ١٩٩٩ الذي يتخذ من سراييفو حاليًا مقرًا له. كان من أوائل الملتحقين للعمل ضمن مؤسسة خدمات الكويكرز؛ الأمر الذي أتاح له فرصة العمل في كوسوفو في مشروع التوثيق القانوني الإنساني التابع لجماعة الأزمات الدولية. شارك في التقرير الذي نشره المشروع بعد ذلك والذي كان بعنوان *الحقيقة تستلزم: توثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي في كوسوفو عام ١٩٩٩ Reality Demands: Documentating Violations of International Humaniterian law in Kosovo 1999* تخرج جيمس من مدرسة جامعة كولمبيا للشئون الدولية والرأي العام وساعد في تحرير الأخبار في جريدة الشئون الدولية *Journal of International Affairs*.

قائمة بالاختصارات الواردة في الكتاب

3D: وظائف قذرة وخطرة وصعبة.

AFL – CIO: اتحاد العمال الأمريكي – مجلس المنظمات الصناعية.

AFSC: جمعية خدمة أصدقاء أمريكا.

AMRC: مركز رصد الموارد الآسيوية.

ARENA: التبادل الإقليمي الآسيوي للبدائل الجديدة.

D&H: البوسنة – هيرزيجوفينا.

CAW: جمعية النساء الآسيويات.

CBD: اتفاقية التنوع البيولوجي.

CEO: رئيس المديرين التنفيذيين.

CEPAL: مفوضية دول أمريكا اللاتينية ما وراء حوض البحر الكاريبي الاقتصادية.

CFO: جمعية النساء العاملات في المنطقة الحدودية.

CGA: جمعية الزراعة التعاونية.

COMAL: شبكة المجتمعات الإنسانية للتجارة البديلة.

CRIES: مباحثات التنسيق الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي.

DAWN: تطوير البدائل مع النساء من أجل حقبة جديدة.

EU: الاتحاد الأوربي.

FAO: منظمة الأغذية والزراعة.

FOCUS: جنوب الكرة الأرضية في دائرة الضوء.

FTAA: منطقة التجارة الحرة بين الأمريكتين.

GATT: الاتفاقيات العامة على التعريفات الجمركية والتجارة.

HIPCC: مبادرة الدول ذات الديون الثقيلة.

HKCIC: جمعية هونج كونج المسيحية الصناعية.

HAS: حلف نصف الكرة الأرضية الاجتماعي.

IFAT: الاتحاد الدولي للتجارة البديلة.

IFI: مؤسسة إقراض دولية.

ILO: منظمة العمل الدولية.

IMF: صندوق النقد الدولي.

KCTU: الاتحاد الكوري للاتحادات العمالية.

KR: الخمير الحمر.

LDC: دولة أقل تقدمًا.

MAI: الاتفاقية الاستثمارية متعددة الأطراف.

NAFTA: اتفاية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية.

NGO: منظمة غير حكومية.

NIC: دولة حديثة العهد بالصناعة.

OSCE: منظمة الأمن و التعاون الأوربية.

PARC: مركز موارد آسيا حوض البحر الكاريبي.

PMB: مجلس إدارة المشروع.

PRSP: عملية سياسة الحد من الفقر.

PSPD: تضامن الشعب من أجل الديمقراطية التعددية.

QIAR: ممثل الشئون الدولية لمؤسسة خدمات الكويكرز.

QSV: مؤسسة خدمات الكويكرز العاملة في فيتنام.

RELACC: شبكة أميركا اللاتينية للتسويق التعاوني البديل.

REMACC: شبكة ميان للتسويق التعاوني البديل في جواتيمالا.

RENACES: الشبكة الدولية للتسويق البديل في السلفادور.

RENICC: شبكة نيكاراجوا للتسويق التعاوني.

SEC: مفوضية الأمن و التبادل.

TINA: لا يوجد بديل.

TNC: مؤسسة عبر دولية.

TRIPs: حقوق الملكية الفكرية ذات الصلات التجارية.

UCA: جامعة أمريكا الوسطى.

UN: الأمم المتحدة.

UNCTAD: مؤتمر الأم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

UNHCR: مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين.

UPOV: اتحاد حماية التنوعات النباتية الجديدة.

VOFA: جمعية فاداربا للمزارعين العضويين.

WTO: منظمة التجارة العالمية.

المترجم فى سطور:

محمود صالح أحمد حسب النبي

من مواليد سوهاج ١٩٧٣

تخرج في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب – جامعة القاهرة عام ٢٠٠١ وعمل بالترجمة، ثم حصل على دبلوم الدراسات العليا في الترجمة الإنجليزية عام ٢٠٠٣ وترجم إلى العربية ضمن المشروع القومي للترجمة برعاية المجلس الأعلى للثقافة رواية The Lord "صاحب الأرض" للكاتبة ثريا أنطونيوس عام ٢٠٠١ كما شارك في ترجمة موسوعة جامعة كمبريدج للنقد الأدبي عام ٢٠٠١.

كما شارك في ترجمة بعض الكتب التراثية إلى الإنجليزية من ضمنها معاني القرآن الكريم وصحيح الإمام البخاري عام ٢٠٠٣.

المراجع فى سطور:

طاهر البربرى

كاتب ومترجم مصرى. صدر له:

١- فى مجال الترجمة:

- أرض المساء وقصائد أخرى (مختارات من شعر ديفيد هربرت لورانس David Herbert Lawrence) صادر عن المشروع القومي للترجمة، بالمجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة المصرية 2001.

- الترجمة العربية الكاملة لرواية (إله الأشياء الصغيرة The God of Small Things) للكاتبة الهندية آروندداتى روى Arundhati Roy، الرواية الفائزة بجائزة بوكر البريطانية العام ١٩٩٧ .صادر عن دار ميريت للنشر والمعلومات العام ٢٠٠٣.

- الترجمة العربية الكاملة لكتاب (نحو لغة وطنية للتقدم العلمى والتكنولوجي فى إفريقيا) بالاشتراك مع الأستاذ حلمى شعراوى، صادر عن مركز الدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، المنيل، القاهرة ٢٠٠١.

- من لا عزاء لهم The Unconsoled للكاتب الإنجليزى كازو إيشيجورو Kazuo Ishiguro صدر عن المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، وزارة الثقافة المصرية ٢٠٠٥.

- الترجمة الإنجليزية الكاملة لديوان الشاعر رفعت سلام (إنها تومئ لى) الديوان الفائز بجائزة فنسطنطين كفافيس للشعر، باليونان العام ١٩٩٤.

- عندما كنا يتامى When we were orphans للكاتب الإنجليزي كازو

إيشيجورو، صدر عن المركز القومي للترجمة ٢٠٠٨.

٢- صدر له فى مجال الكتابة الإبداعية:

- توقيعات على جسد المساء (شعر) الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٧.
- مدن فارهة للنسيان (شعر) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- قنص الأحلام (رواية) الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، طبعة أولى، طبعة ثانية بالهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة) العام ٢٠٠٢.
- ظلالهم كانت هنا (رواية) الطبعة الأولى، دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

التصحيح اللغوي: إيمان علي

الإشراف الفنـــي: حسن كامل